

كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

بعنوان:

آفاق تطبيق المحاسبة الإدارية في اطار القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين
المالية "LOLF" دراسة حالة: مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بمديرية
الإدارة المحلية لولاية تلمسان.

من إعداد الطالبتين:

مومن نورية

د. سعيداني محمد

سحنون زينب

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	بن لولو سليم بدر الدين
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	سعيداني محمد
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	حايي عبد اللطيف

السنة الجامعية 2024\2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) سورة هود الآية 88 .

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ) سورة المجادلة

الآية 11 .

ويقول النبي ﷺ: "من سلك طريقا يلتمس به علما؛ سهل الله به طريقا إلى

الجنة."

الشكر والتقدير

الشكر الجزيل والحمد الكثير لله تعالى العلي القدير على توفيقه وإعانتة

على إتمام هذا العمل المتواضع مصداقا لقوله تعالى : "وإن شكرتم

لأزيدنكم " إلى حبيبنا رسول الله صلى عليه وسلم

مصداقا لقوله ﷺ " طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة " أتقدم

بالشكر إلى الأستاذ المشرف " سعيداني محمد " على نصائحه وإرشاداته كما

أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة.

الشكر الجزيل لكل من وقف وراء إنجاح هذا العمل المتواضع.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى من أوصاني بهما الله برا وإحسانا والذي الكريمن، أطال الله في عمرهما،
وألبسهما لباس الصحة والعافية

إلى من جمعنا معهم بيت واحد وكانوا خير سند إخوتي الأعمام كلهم باسمه، وأختص بالذكر إلى رفقاء
الدرب من غادرونا وبقيت كلماتهم وقعا في آذاننا.

إلى من علمني حرفا طيلة مساري الدراسي ولم ينخل بعطائه، أساتذتي الأفاضل كل باسمه ومقامه.
إلى نفسي التي راهنت على النجاح، إصبري وصابري فلا يزال الطريق طويل وإلى كل من اتسع قلبي
لهم وضائق هذه الورقة عن ذكرهم أهديكم عملي المتواضع عرفان لكم بالجميل، وتقديرا لجهودكم.
كما أود أن أوجه شكرا خاصا للطاقم الإداري، وعلى رأسهم رئيسة مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة،
على الدعم والتوجيه الذي قدموه لنا خلال فترة التدريب. لقد كانت جهودكم محل تقدير كبير، وتتمنى لكم
دوام النجاح والتوفيق.

تحية خالصة مني لكم جميعا.



— سحنون زينب —

اهداء

لى صاحب الفروس الاعلى ، و سراج الامة المنير و شفيعها،

البشير النذير محمد صلى الله عليه وسلم فردا و دعترازا.

لى نبع الحسان و سندي الوحيد، لى من كان دعاءها سر

نجاحى ، لى امي حفظها الله و رعاها و اطل الله فى عمرها .

لى روح ابي الطاهرة رحمه الله و مسكنه فسح جنانه .

لى ينبوع المحبة الاخت الطيبة و جميع اخوتي

لى الصدقة الوفية فاطمة .

لى اساتذتي الكروم الذين اثاروا دروبنا با لعلم و المعرفة .

لى كل طالب علم يطمح للنجاح .

لى الطاقم الوداري بمكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان .

_ مومن نورية _

3DLAT.COM

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق المحاسبة الإدارية في تنفيذ الميزانية العمومية في ضوء القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية ، والمتضمن للإصلاح الميزانياتي الذي يجسد الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج والأهداف.

وأهم ما توصلت له الدراسة من نتائج أنه بالرغم من أن القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية دخل حيز التنفيذ سنة 2023 ، إلا أن تطبيقه لا يزال في مراحله الابتدائية وبصفة تدريجية. وفي هذا السياق يتم إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة وفق الإصلاح الميزانياتي الجديد المبني على أساس الشفافية والمساءلة والرقابة على الأداء ، كما ورد في القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الإدارية، القانون العضوي 15/18، الميزانية العمومية، ميزانية البرامج والأهداف.

Abstract :

This study aims to understand the extent of the application of managerial accounting in the implementation of the balance sheet in light of organic Law 18/15 related to financial laws, which includes budgetary reform that embodies the transition from a resource-based budget to a program and Objective-Based Budget. "The most important conclusion of the study is that although Organic Law 18/15 related to financial laws came into effect in 2023, its implementation is still in its initial stages and is being carried out gradually. In this context, the state budget is being prepared and executed according to the new budgetary reform based on transparency, accountability, and performance oversight, as stated in Organic Law 18/15 related to financial laws."

Keywords: Managerial Accounting, Organic Law 18/15, Balance Sheet, Program and Objective-Based Budget.

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
4_1	المقدمة العامة.
	الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق.
7_6	مقدمة الفصل.
7	المبحث الأول: نشأة المحاسبة الإدارية، تطورها التاريخي ومفاهيمها.
8	المطلب الأول: مفهوم المحاسبة الإدارية.
11_8	الفرع الأول: التطور التاريخي للمحاسبة الإدارية.
13_11	الفرع الثاني: تعريف المحاسبة الإدارية وخصائصها.
13	المطلب الثاني: أهداف المحاسبة الإدارية ودورها في دعم وظائف الإدارة.
14_13	الفرع الأول: أهداف المحاسبة الإدارية.
18_14	الفرع الثاني: دور المحاسبة الإدارية في دعم وظائف الإدارة.
19	المطلب الثالث: المعلومات المحاسبية مصدر مهم للمحاسبة الإدارية.
19	الفرع الأول: تعريف المعلومات المحاسبية.
20_19	الفرع الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية.
20	المبحث الثاني: القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية وملامح الإصلاح الميزانياتي.
20	المطلب الأول: القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية ودوره في الإصلاح الميزانياتي.
22_20	الفرع الأول: تعريف القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية وأهدافه.
27_23	الفرع الثاني: تعريف الميزانية العامة والأعوان المكلفون بتنفيذها.
27	المطلب الثاني: دوافع صدور القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية.
29_28	الفرع الأول: نقائص القانون 17/84.
30	الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين القانون 17/84 و القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية .
31	المطلب الثالث: المحاور الكبرى للقانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية.
38_31	الفرع الأول: الإصلاح الميزانياتي.

38	الفرع الثاني: إصلاح النظام المحاسبي (الهيكل المحاسبي ثلاثي الأبعاد).
39	المبحث الثالث: تجارب دولية لإصلاح نظام الميزانية العمومية.
39	المطلب الأول: تجربة أستراليا في مجال إصلاح نظام الميزانية العمومية.
40_39	الفرع الأول: الاتجاهات الجديدة لإصلاح نظام الميزانية العمومية في أستراليا.
41_40	الفرع الثاني: نتائج إصلاح الميزانية العمومية في أستراليا.
41	المطلب الثاني: التجربة الفرنسية في مجال إصلاح نظام الميزانية العمومية.
44_41	الفرع الأول: الاتجاهات الجديدة لإصلاح نظام الميزانية العمومية في فرنسا.
44	الفرع الثاني: نتائج إصلاح الميزانية العمومية في فرنسا.
45	المطلب الثالث: توجه المملكة المغربية نحو إصلاح نظام موازنتها العامة.
46_45	الفرع الأول: الاتجاهات الجديدة لإصلاح نظام الميزانية العمومية في المغرب.
47_46	الفرع الثاني: تقييم تجربة شروع المملكة المغربية في إصلاح نظام موازنتها العامة.
48	خاتمة الفصل.
	الفصل الثاني: الدراسات السابقة.
50	مقدمة الفصل.
66_51	المبحث الأول: عرض ودراسة الدراسات السابقة.
71_67	المبحث الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات.
71	المبحث الثالث: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة.
72	خاتمة الفصل.
	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.
	مقدمة الفصل.
74	المبحث الأول: نبذة تاريخية عن ولاية تلمسان.
75_74	المطلب الأول: تاريخ ولاية تلمسان.
75	المطلب الثاني: تعريف الولاية كجماعة إقليمية.
79_76	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لولاية تلمسان.
79	المبحث الثاني: تنفيذ ميزانية البرامج على مستوى مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.
80	المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

81	المطلب الثاني: البرمجة الميزانياتية لميزانية البرامج في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة.
83_81	الفرع الأول: الترميز الجديد المعتمد في تنفيذ الميزانية.
88_83	الفرع الثاني: مراحل البرمجة الميزانياتية لأعباء ميزانية الدولة.
92_88	المطلب الثالث: إجراءات تنفيذ الميزانية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة.
92	المبحث الثالث: دراسة حالة ملف ادماج موظفين.
95_92	المطلب الأول: إعداد مصفوفة الأجور التكميلية الخاصة بالموظفين.
102_95	المطلب الثاني: الالتزام بالمصفوفة التكميلية للأجور الخاصة بالموظفين.
104_103	المطلب الثالث: إعداد حوالة الدفع.
105	خاتمة الفصل.
110_107	الخاتمة العامة.
116_111	المراجع.
123_117	الملاحق.

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	دور المحاسبة الإدارية في الرقابة داخل المنشأة.	16
2	مراحل اتخاذ القرار.	17
3	إجراءات تنفيذ الميزانية من طرف الأمر بالصرف والمحاسب العمومي.	25
4	تصنيف أعباء ميزانية البرامج حسب النشاط.	32
5	مثال عن برامج وزارة الصحة.	34
6	التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات.	35
7	التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة.	37
8	الهيكل الجديدة للميزانية العمومية في فرنسا.	42
9	الترميز الجديد حسب النشاط غير الممركز بمكتب الميزانية غير الممركزة للدولة _ تلمسان _	81
10	مبالغ الزيادة في رخص الالتزام و اعتمادات الدفع المخصصة لمحافظة البرامج بعنوان سنة 2023.	87
11	نسبة الزيادة في رخص الالتزام و اعتمادات الدفع بين قوانين المالية الأولى والتصحيحي لسنة 2023.	87

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
30	مقارنة بين القانون 17/84 و القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية من ناحية إعداد الميزانية.	1
82	الترميز الجديد لأعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية.	2
85	رخص الالتزام واعتمادات الدفع بعنوان سنة 2023 (قانون المالية الأولي) لمحفظه البرامج الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية :	3
86	رخص الالتزام و اعتمادات الدفع بعنوان سنة 2023 (قانون المالية التصحيحي) المخصصة لمحفظه برامج وزارة الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.	4

قائمة الملاحق:

الصفحة	العنوان	الرقم
118	تبليغ مستخرج وثيقة البرمجة الأولية لاعتمادات ومناصب الشغل لسنة 2023 لولاية تلمسان.	01
121_119	وثيقة برمجة اعتمادات النشاط السنة المالية 2023.	02
122	حوالة الدفع رقم 2024/03 الخاصة بالمشروع الأول خاص بإنجاز وتجهيز شبك لمفتشية الجمارك بمدينة الغزوات.	03
123	بطاقة الالتزام رقم 2025/03 خاصة بأشغال الطلاب الداخلي والخارجي لديوان السيد الوالي لولاية تلمسان.	04
124	مستخرج من القرار الجماعي رقم 497 المتضمن ادماج المستفيدين.	05

المقدمة العامة

يعد إصلاح السياسة المالية للدول أكثر من مجرد ضرورة اقتصادية، لأنه يساهم في تحقيق الاستقرار و تمهيد الطريق للسير نحو مستقبل أكثر أمنا و ازدهارا. و في هذا الإطار نجد أن كل الدول مهما كانت طبيعتها سواء دولا متقدمة أو نامية، فإنها تسعى دوما جاهدة لتحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي.

و يعد الإصلاح الميزانياتي من القضايا الاقتصادية المتعلقة بالسياسة المالية للدول وتبرز أهميته جليا من خلال التجربة الفرنسية لإصدارها للقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية LOLF سنة 2001، و التي أثبتت أهمية هذا القانون في إصلاح المنظومة المالية العمومية.

و الجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لمواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي، فبادرت بمجموعة من الإصلاحات و على رأسها الإصلاح الميزانياتي من خلال إصدارها للقانون العضوي 15/18 المتعلق بقانون المالية و الصادر في الجريدة الرسمية لسنة 2018، و الذي يعد من الإجراءات و الإصلاحات النوعية و العميقة التي انتهجتها الجزائر في سنة 2018، و التي مست مآليتها العامة من خلال مراجعة القانون الأساسي 17/84 المتعلق بقوانين المالية و الصادر سنة 1984، بعد أن أصبح لا يتماشى مع التطورات الاقتصادية و السياسية و لا يواكب المبادئ القانونية المعاصرة للتسيير العمومي.

هذا الإصلاح يعد انتقالا من نظام ميزانية الوسائل إلى منهج التسيير القائم على النتائج و هو ما بني عليه قانون المالية لسنة 2023، و يعد ركيزة للانتقال النوعي في مجال التسيير العمومي ، و ذلك لكونه يحمل في طياته الأخذ بآليات حوكمة الميزانية العامة للدولة من خلال إعطاء مسؤولية أكثر للأعوان العموميين (المحاسب العمومي و الأمر بالصرف)

المقدمة العامة

القائمين على إعداد الميزانية وتنفيذها، و تكريس مبادئ تقييم و رقابة الأداء حفاظا على المال العام، مستخدمين بذلك الهيكل المحاسبي الجديد الثلاثي الأبعاد للمحاسبة التي يمسكها المحاسب العمومي و المحاسبة الإدارية التي يمسكها الأمر بالصرف. و هذا النظام المحاسبي الجديد الذي أتى به القانون العضوي 18\15 المتعلق بقوانين المالية والمتمثل في كل من المحاسبة الميزانية، المحاسبة العامة و محاسبة التكاليف و التي تعتمد على مخرجات المحاسبة العامة قد أعطى نظرة جديدة للمحاسبة الإدارية الممسوكة من طرف الأمر بالصرف، تعزز من شفافية و مصداقية المعلومات المالية. و من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم المحاسبة الإدارية في الإصلاح الميزانياتي الجديد الذي جاء به القانون العضوي 15/18 ؟

و قد تم إدراج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

❖ ما الدور الذي تلعبه المحاسبة الإدارية في تسيير المال العمومي ضمن الإصلاح الميزانياتي الجديد؟

❖ ما هي العوامل التي يمكن أن تؤثر في فعالية تطبيق القانون 15/18 المتعلق بقوانين المالية؟

فرضيات الدراسة:

من خلال جمع المعلومات المتعلقة بموضوعنا وبغرض معالجة الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة

الفرضيتين التاليتين:

1. أحدث القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية والهادف إلى الإصلاح الميزانياتي تغييرا جذريا مقارنة

بالقانون 17/84.

2. نقص التكوين قد يعرقل التطبيق الكامل للتعديل الميزانياتي الجديد.

مبررات الدراسة وأسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات من الجانب الذاتي والجانب الموضوعي:

أ_ الجانب الذاتي (الشخصي):

- الشعور بالأهمية والقيمة العلمية لهذا الموضوع.
- إبراز أهم التطورات الجديدة التي تمس التسيير المالي العمومي.
- موضوع الدراسة له علاقة بالتخصص.

ب_ الجانب الموضوعي:

- معرفة القيمة العلمية للموضوع من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج.
- الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع كونه يهتم بالتسيير المالي العمومي.

الصعوبات العلمية في معالجة الموضوع:

- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات نظرا للسرية التامة داخل الولاية.
- قلة المراجع المتعلقة بالموضوع في المكتبات الجامعية.
- صعوبة تفسير بعض المواد والمراسيم التنفيذية.

أهداف الدراسة: يمكن تلخيص أهداف الدراسة الى :

- التعريف بالقانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية.
- إبراز أهم المحاور والتوجهات التي تضمنها الإصلاح الميزانياتي الجديد.
- التعرف على أدوار المكلفين الجدد بتنفيذ الميزانية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية و المتضمن للإصلاح الميزانياتي الجديد القائم على ميزانية البرامج كمنهج جديد للتسيير المالي العمومي في إطار يتميز بالشفافية و المصداقية والمساءلة في تنفيذ الميزانية العامة للدولة.

حدود الدراسة:

أ_ الحدود الزمنية: تمت في الفترة الممتدة من شهر فيفري إلى شهر ماي في سنة 2025.
ب_ الحدود المكانية: تمت الدراسة بمكتب الميزانية غير المركزية للدولة التابع لمصلحة الميزانية والممتلكات بمديرية الإدارة المحلية لولاية تلمسان.

المنهج المتبع في إعداد البحث: لمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في الفصل الأول الجانب

النظري والفصل الثاني الدراسات السابقة ، وفي الجانب التطبيقي قمنا بمقابلة وطرح الأسئلة والاحتكاك بالموظفين لجمع أكبر قدر من المعلومات التي تفيد دراستنا.

هيكل البحث: للإجابة عن الإشكالية التي قمنا بطرحها وللتحقق من الفرضيات قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة فصول

أساسية وهي كالآتي:

الفصل الأول خاص بالجانب النظري حيث تطرقنا فيه إلى الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإدارية ومن تم القانون

العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية وكذا التعرف على مختلف التجارب الدولية للإصلاح الميزانياتي، أما الفصل

الثاني خصصناه للدراسات السابقة حيث تم تحديد أهداف ونتائج كل دراسة، ومن تم عينا أوجه التشابه والاختلاف

بين الدراسات، وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة، والفصل الثالث عبارة عن دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية

غير المركزية للدولة بولاية تلمسان

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة
الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18
الواقع والآفاق.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

مقدمة الفصل:

إن المحاسبة الإدارية هي نوع من أنواع المحاسبة التي بات يعتمد عليها في التخطيط لإعداد الميزانية العامة للدولة و أداة لمراقبة التسيير العمومي ، و أسلوب فعال لاتخاذ القرارات في ترشيد صرف النفقات و تحصيل الإيرادات.

فالتطور و التوسع في المشاريع و تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، أدى بها إلى التحول من الدولة الحارسة التي كانت تقتصر وظائفها على الأمن و العدالة و الدفاع، إلى الدولة المتدخلة المتعددة المهام و التي تهتم بكل القطاعات، مما جعل النفقات تتسم بطابع التزايد . و عليه كان على الدولة إيجاد الطرق الكفيلة لحماية المال العام و ترشيد النفقات وتحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي. فبادرت بإصدار قوانين عضوية بعضها متعلقة بقوانين المالية و البعض الآخر متعلق بقواعد المحاسبة العمومية.

و لقد أولى المشرع الجزائري رعاية خاصة للحفاظ على المال العام ، وإضفاء شفافية أكبر لتنفيذ العمليات الخاصة بميزانية الدولة ، و الجماعات المحلية، والمؤسسات العمومية الإدارية و المؤسسات العمومية للصحة و ذلك من خلال إصدار القانون العضوي 15/18 المتعلق بقانون المالية رقم 07/23 الذي يلزم مسك المحاسبة الإدارية من طرف أعوان عموميين مؤهلين و معتمدين من طرف وزارة المالية لإعداد و تنفيذ الميزانية العامة للدولة والتي تتمحور أساسا على مبدأ التسيير المرتكز على الأهداف و النتائج ، بدلا من ميزانية الوسائل و التي أدرجت ضمن القانون العضوي 17/84 و المتعلق بقانون المالية و الذي أثبت محدوديته في مواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي.

ولدراسة موضوعنا حول آفاق تطبيق المحاسبة الإدارية في إطار القانون العضوي 15/18 قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

• **المبحث الأول** تحت عنوان " نشأة المحاسبة الإدارية، تطورها التاريخي ومفاهيمها".

و سنستعرض في هذا المبحث الجانب التاريخي للمحاسبة الإدارية، وكذا مراحل تطورها، بالإضافة إلى تعريفها، خصائصها، أهدافها و وظائفها.

• **المبحث الثاني** و الذي يحمل عنوان " القانون العضوي الجديد: ملامح الإصلاح، الانتقال من ميزانية

الوسائل إلى ميزانية البرامج و الأهداف".

• **المبحث الثالث**: تحت عنوان " تجارب دولية لإصلاح نظام الميزانية العمومية".

و سننتقل في الجانب النظري الى التعريف بالقانون العضوي 15/18 و المتعلق بقانون المالية لسنة 2023 ، كما سوف نتطرق إلى التجربة الفرنسية للقانون العضوي LOLF الصادر في 2001 ، بالإضافة إلى ذكر دوافع الانتقال من القانون العضوي 17/84 إلى القانون العضوي الجديد 15/18 و المتعلقان بقوانين المالية ، مع تحديد التوجهات الكبرى للقانون الجديد 15/18 ، و تحديد الفروقات بين ميزانية الوسائل و ميزانية البرامج.

المبحث الأول: نشأة المحاسبة الإدارية، تطورها التاريخي و مفاهيمها.

تعتبر المحاسبة الإدارية إحدى فروع المحاسبة ، و لقد تأسست في البداية استنادا لمحاسبة التكاليف ثم سلكت طريقا خاصا يقوم على أساس خدمة القرارات الإدارية من خلال عمليات التخطيط و التوجيه و المراقبة و ذلك بناء على جمع البيانات و المعلومات ، و تخزينها و تحليلها للوقوف على أفضل البدائل الممكنة تمهيدا لاتخاذ القرارات الرشيدة .

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة الإدارية.

الفرع الأول: التطور التاريخي للمحاسبة الإدارية.

1. المحاسبة الإدارية قبل سنة 1950:

لقد ظهرت محاسبة التكاليف بظهور الثورة الصناعية في أوروبا و التي امتدت جذورها إلى أمريكا، هذه الثورة التي ترتب عنها تطوير و تغيير لعدة مناهج و أنظمة على غرار تحويل نظام الإنتاج العائلي إلى نظام الإنتاج الكبير ، كما أدت إلى ظهور الشركات الكبرى (شركات المساهمة) ، و شركات التصنيع مما يتطلب وجود تقييم و رقابة للعمليات الإنتاجية ، كما أن فصل الإدارة عن الملكية أدى إلى تحفيز القيادة الإدارية و زيادة كفاءتها من خلال توفر نظام معلومات كاف ، كما أن محاسبة التكاليف خلال الثورة الصناعية برزت معالمها أكثر في الصناعات ذات الحجم الكبير كالصناعات الحديدية ، حيث أنه كان يتوجب على الإدارة أن تدرك التعقيدات الهامة في اتخاذ القرارات بعد الحصول على المعلومات الكافية و اللازمة بالتكاليف¹

و حسب ما أكده عدد من الباحثين و من أبرزهم Horngren هو أن هذه الفترة تميزت بتحديد التكلفة الحقيقية للمنتجات ، حيث أن هذه المرحلة تعد بمثابة بداية تكوين البناء الفكري للمحاسبة الإدارية .

فكان التركيز في هذه المرحلة ينصب على الطريقة المثلى لتحديد تكلفة المنتج ، حيث تم تأسيس نماذج محاسبة

التكاليف باستخدام الطريقة المباشرة أو ما يسمى بنموذج التكلفة الكلية، و قد اعتمدت الإدارة على تكاليف المنتج

¹ نور الدين رافع، مقارنة توجهات المحاسبة الإدارية الحديثة من منظور بناء ميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و

التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2020 ، ص13.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

في قرارات التسعير و الربحية.¹

و في أواخر القرن التاسع عشر تميزت محاسبة التكاليف الخاصة بالمؤسسات الصناعية للمعادن ذات العمليات المعقدة باستهلاك كميات كبيرة من المواد الأولية و تصنيع منتجات متعددة، بالإضافة إلى عدم وجود معايير موحدة وقواعد

لقياس إنتاجية العامل. الأمر الذي أدى إلى عدم وجود تبرير التكاليف لكفاءة الإنتاجية كتلك التي تتعلق

بالموارد الرأسمالية. فظهرت على إثر ذلك الإدارة العلمية و على رأسها فريدريك تايلور الذي كان له الأثر الكبير في تبرير التكاليف و ذلك من خلال دراسة و تقييم تدفق المواد و العمل ، و تحليل العمليات المعقدة ، و دفع العاملين و

تحفيزهم ، و تم تأسيس نماذج لتبرير التكاليف و تحليل الانحرافات و مقارنة النتائج المحققة بالأهداف المسطرة.²

2. المرحلة الثانية من 1950-1965:

في هذه المرحلة تم نشر تقرير من قبل فريق المحاسبة الإدارية الذي شكل أعضاءه مجلس الأنجلو أمريكي للكفاية الإنتاجية ، سمي هذا التقرير بالمحاسبة الإدارية وقد تضمن سيرورة العمل في المنشآت الصناعية الأمريكية، كما تضمن كل ما يساعد في ترشيد الإدارة من معلومات محاسبية تساعدها في وضع السياسات و إنجاز العمليات المختلفة، و أصبحت المحاسبة الإدارية من مهام المحاسب الإداري و الذي بات يستخدمها كأداة لجمع المعلومات و تقديمها من

أجل التخطيط الإداري و الرقابة و اتخاذ القرارات الرشيدة التي تسمح بتحقيق أهداف المنشأة

كمال الدين الدهراوي، أستاذ المحاسبة والمراجعة، عميد كلية الجامعة فرع دمنهور، منهجية البحث العلمي في الإدارة والمحاسبة، كلية التجارة، جامعة

¹الإسكندرية، 2006، ص 132.

²نور الدين رافع، مقارنة توجهات المحاسبة الإدارية الحديثة من منظور بناء ميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية، مرجع سابق ذكره، ص15.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

3. المرحلة الثالثة 1965-1980.

نظرا لتطور المؤسسات و كبر حجمها و انفتاحها على العالم الخارجي ، انصب اهتمام المحاسبة الإدارية على اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات ، و قرارات التمويل ، الأمر الذي أدى بهذه المؤسسات إلى تطوير الوسائل و أساليب المحاسبة الإدارية و التي تستخدم من أجل التخطيط و الرقابة لاتخاذ القرارات الصائبة ، و التخطيط للموازنات التقديرية و إعدادها ، و من هذا المنطلق أصبح دور المحاسب الإداري يتجلى في البحث عن الوسائل التقنية الحديثة لتدنية التكاليف و تحسين الأداء و الجودة.¹

4. المرحلة الرابعة: من 1980 - 1990.

لقد شكلت المنافسة العالمية المتزايدة في أوائل الثمانينات، و الركود العالمي في السبعينات في أعقاب صدمة أسعار النفط تهديدا للأسواق الغربية، فقد صاحبت المنافسة المتزايدة و عززتها التطورات التكنولوجية السريعة التي أثرت على العديد من جوانب القطاع الصناعي. على سبيل المثال أدى استخدام الروبوتات و العمليات التي يتم التحكم فيها بواسطة الكمبيوتر إلى تحسين الجودة و تخفيض التكاليف في العديد من الحالات. علاوة على ذلك ، فإن التطورات في مجال أجهزة الكمبيوتر الشخصية أدت بشكل واضح إلى تغيير طبيعة و كمية البيانات التي يمكن للمديرين الوصول إليها . و من ثم أصبح تصميم و صيانة و تفسير أنظمة المعلومات أمرا ذا أهمية كبيرة في الإدارة الفعالة ، و قد تم

¹ إبراهيم مسلم، قراءة في أهم المفاهيم الحديثة الخاصة بالمحاسبة الإدارية للمؤسسة، جامعة الجلفة، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 8، ص58.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

التصدي لتحدي المنافسة العالمية من خلال إدخال تقنيات جديدة للإدارة و الإنتاج، و في الوقت نفسه التحكم في التكاليف¹. و أهم ما ميز الفترة الممتدة من التسعينات إلى يومنا هذا هو أنه تم تركيز المحاسبين الإداريين على خلق القيمة من خلال الاستخدام الفعال للموارد، و كان من المقرر أن يتحقق ذلك استنادا إلى استخدام التكنولوجيات الحديثة و أساليب جديدة تواكب التطورات المتعلقة بالبنية الاقتصادية، و يمكن تحديد ابتكارات التكاليف و المحاسبة الإدارية في هذه الفترة بإعادة هيكلة و تصميم العمليات التجارية، و نشر الجودة الوظيفية و لقد تم تحديد تقنيات محاسبة التكاليف التي تم تطويرها مؤخرا في الأدبيات مثل التكلفة على أساس النشاط (ABC)، و الإدارة القائمة على النشاط (ABM)، و بطاقة الأداء المتوازن (BS) و غيرها من التقنيات.

الفرع الثاني: تعريف المحاسبة الإدارية وخصائصها.

تعريف 1- عرفها مجمع محاسبي التكاليف و المحاسبة الإدارية ببريطانيا (the institute of cost and management accountants-london) على أنها عملية جمع و تقديم المعلومات من قبل المحاسبين الإداريين باستخدام معرفتهم و مهارتهم، و ذلك لمساعدة الإدارة في وضع السياسات المتعلقة بالتخطيط و الرقابة و العمليات في المنشأة.²

¹ shah Kamal , Evolution of Management Accounting , The Cost and Management , ISSN1817 - 5090 ,volume43 , N°4 ,2015 , p15-16.

² سحنون رمضان، استخدام أساليب المحاسبة الإدارية في المؤسسات الخدمانية الجزائرية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد2، جامعة الجليلي

بونعام، خميس مليانة، 2022، ص484.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

تعريف 2- عرفت المحاسبة الإدارية في التقرير الذي أصدر من طرف لجنة المحاسبة الإدارية، و التي تم تعيينها من طرف جمعية المحاسبة الأمريكية (American Accounting Association) على أنها: " الأساليب و المفاهيم المناسبة لمعالجة البيانات الاقتصادية التاريخية و المتوقعة للمنشأة ، لمساعدة الإدارة في وضع خطة الأهداف الاقتصادية ، و في اتخاذ قرارات تعمل على تحقيق هذه الأهداف "¹

تعريف 3- عرفها معهد المحاسبين الإداريين (IMA) على أنها " مهنة تنطوي على الشراكة في اتخاذ القرارات الإدارية و وضع نظم التخطيط و إدارة الأداء و توفير الخبرة في مجال التقارير المالية و الرقابة لمساعدة الإدارة في صياغة و تنفيذ إستراتيجية المنظمة " ².

و يتضح لنا مما سبق أن المحاسبة الإدارية تتمثل في عملية تجميع و تحليل المعلومات، و التي تساعد إدارة المنشأة في ممارسة أنشطتها التخطيطية و الرقابية و اتخاذ قراراتها الإدارية الرشيدة.

تتمثل خصائص المحاسبة الإدارية فيما يلي:

✓ توفر المحاسبة الإدارية المعلومات التي تحتاجها إدارة المنشأة لاتخاذ قراراتها بما يضمن تحقيق أهدافها.

¹ هشام عبد المنصف عبد العاطي ، دراسة تحليلية لتطور أساليب المحاسبة الإدارية بهدف تقييم أداء منشآت الأعمال في ظل بيئة التصنيع التقليدية و بيئة

التصنيع الحديثة ، بحث مستخرج من دكتوراه بعنوان التأشير الوسيط للمحاسبة الإدارية بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات و بين الأداء الكلي لمنشآت

الأعمال، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، 2021 ، ص 86.

² أحمد محسن إسماعيل علي، الدور الحديث للمحاسب الإداري في إدارة مخاطر منظمات الأعمال، مجلة البحوث المالية و التجارية ، المجلد 24 العدد الأول

، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد ، 2023 ، ص 323.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

✓ ما تصبو إليه المحاسبة الإدارية ليس تقديم المعلومات والخدمات الاستشارية فحسب، بل تهدف إلى قياس و تقييم الأداء.

✓ تقوم المحاسبة الإدارية بتجميع و توفير المعلومات المالية و غير مالية و تحليلها بطرق رياضية و إحصائية للحصول على معلومات اقتصادية تلائم استخدامات إدارة المنشأة و تساعد في اتخاذ القرارات.

✓ تهتم المحاسبة الإدارية بتوفير المعلومات لخدمة الأطراف الداخلية في المنشأة.

✓ توفر المحاسبة الإدارية معلومات مالية قابلة للقياس و معلومات غير مالية مثل حجم النشاط ، عدد ساعات العمل ، حجم المخزون ، بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالنفقات و الإيرادات.¹

المطلب الثاني: أهداف المحاسبة الإدارية ودورها في دعم وظائف الإدارة.

الفرع الأول: أهداف المحاسبة الإدارية.

يتجلى الهدف الرئيسي للمحاسبة الإدارية في خدمة المنشأة من خلال مساعدتها في اتخاذ قراراتها استنادا إلى المعلومات التي تحتاجها في عملية التخطيط و الرقابة وصولا إلى اتخاذ القرار. وبهذا يمكن حصر أهداف المحاسبة الإدارية في العناصر التالية:

¹نجوم قمازي ، مساهمة الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية في تعظيم قيمة المؤسسة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، 2018 ، ص23.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

- ✓ توفير المعلومات المناسبة للقيام بعملية التخطيط و من ثم اتخاذ القرار، حيث تقوم المحاسبة الإدارية في هذا الصدد بتحليل و تفسير المعلومات بطريقة كمية ، معتمدة في ذلك على أساليب إحصائية و رياضية.
- ✓ تقوم المحاسبة الإدارية بعملية التخطيط من خلال إعداد الموازنات التخطيطية و تحديد التكاليف المعيارية. أما عملية اتخاذ القرار فيكون من خلال اختيار البدائل و الوقوف عليها ، أي اختيار القرار الملائم لتحقيق الأهداف .
- ✓ تهدف المحاسبة الإدارية إلى تصحيح الانحرافات التي تم اكتشافها من خلال عملية الرقابة و ذلك بعد إجراء مقارنة بين الأداء المنجز فعلا و بين النتائج و الأهداف المخطط لها. كما تقوم المحاسبة الإدارية بتحليل هذه الانحرافات و معرفة أسبابها و العمل على إزالتها.
- ✓ تسعى المحاسبة الإدارية إلى تحقيق عامل التحفيز و الذي يعد محور اهتمام المنشأة لتحقيق و استمرار الإنتاجية و تحسين الأداء لدى الفرد و المنشأة ككل للوصول إلى الرضا الوظيفي بعوامل عدة منها الراتب الترقية و فرص التحسين
- ✓ تسعى المحاسبة الإدارية لوضع السياسات و التخطيط السليم، والتنبؤ بالتكاليف المتوقعة مستقبلا.¹

الفرع الثاني: دور المحاسبة الإدارية في دعم وظائف الإدارة.

□ دعم المحاسبة الإدارية لوظيفة التخطيط:

يعتبر التخطيط إحدى الأدوات الأساسية التي تستخدمها المنشأة لتحقيق أهدافها، و الخطط التي ترسمها المنشأة تترجم عادة في شكل موازنات تخطيطية تتضمن تفصيلات حول أهدافها المستقبلية في المدى الطويل و المدى القصير ، كما

¹ عبد اللطيف إمام حاج عمر ، زين العابدين عالم مصطفى أحمد ، المحاسبة الإدارية ، دار الكتاب الجامعي ، صنعاء ، ط2 ، 2011 ، ص17.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

تعتبر هذه الموازنات كأداة للمقارنة بين النتائج المحققة و خطط المنشأة الموضوعة.¹

□ دعم المحاسبة الإدارية لوظيفة الرقابة:

تعد الرقابة إحدى الوسائل الهامة التي تستخدمها المنشآت في تحديد الانحرافات و العمل على إزالتها بغية الوصول إلى قرارات رشيدة و تحقيق الأهداف المرجوة. و لقد عرفها fayol على أنها "تنطوي الرقابة على التحقق إذا كان كل شيء يحدث طبقا للخطة الموضوعة و التعليمات الصادرة، و إن غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف و الأخطاء بقصد معالجتها و منع تكرار حدوثها".²

كما عرفها Marchal Dimok على أنها: " الطريقة أو الوسيلة التي يمكن للقيادة أو الرئاسة الإدارية أن تعرف و أن تحدد بها هل الأهداف قد تحققت على أكمل وجه و بكفاية و في الوقت المناسب ".³

فيتحقق دور المحاسبة الإدارية في الرقابة من خلال الوسائل و الأساليب المتبعة للتأكد من تنفيذ الخطط التي تم إنجازها بغية تحقيق الأهداف المرجوة من طرف المنشأة. و تحقق المحاسبة الإدارية وظيفة الرقابة من خلال الدور الذي يلعبه المحاسب الإداري في إعداد التقارير اللازمة التي تبرر ما تم إنجازها فعلا و مقارنته مع ما تم التخطيط له، و تصحيح ما تم اكتشافه من انحرافات.⁴

¹ صلاح بسيوني عيد و آخرون ، المحاسبة الإدارية ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ط 1 ، 2017 ، ص 13.

² كمال بودانة ، عبد العالي دبله، الرقابة الإدارية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 14 ، العدد 02 ، 2020 ، ص 104.

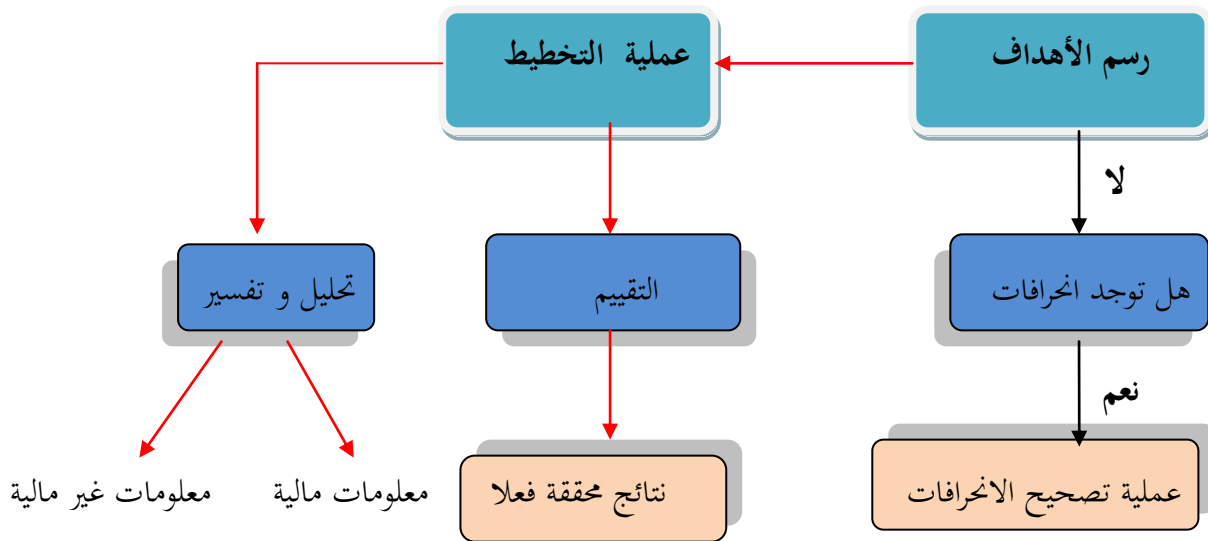
³ كمال بودانة ، عبد العالي دبله ، مرجع سابق ذكره ، ص 104.

⁴ صلاح بسيوني عيد و آخرون ، المحاسبة الإدارية ، مرجع سابق ذكره ، ص 14.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

و يتضح من خلال الشكل 1 أنه يتجلى دور المحاسبة الإدارية في عملية الرقابة داخل المنشأة من خلال وضع أو تحديد الأهداف ثم التخطيط لتحقيق هذه الأهداف من خلال تحليل المعلومات و اكتشاف الانحرافات إن وجدت حتى الوصول إلى نتائج فعلية:

الشكل(1): دور المحاسبة الإدارية في الرقابة داخل المنشأة.



المصدر: داحو خير الدين "أثر استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في إدارة وتخفيض التكاليف في المؤسسة الاقتصادية" جامعة الجزائر 3، أطروحة دكتوراه، 2021، ص 46.

□ دعم المحاسبة الإدارية لوظيفة اتخاذ القرار: "اتخاذ القرار ما هو إلا اختيار أحسن البدائل المتاحة للوصول إلى

الأهداف المطلوبة أو حل مشكلة تنتظر حلا مناسباً ، أو هو ذلك التصرف الشعوري الذي يهدف إلى

اختيار و استعمال أحسن وسيلة للوصول إلى غاية محددة أو استخدامها لتحقيق هدف ما " ¹

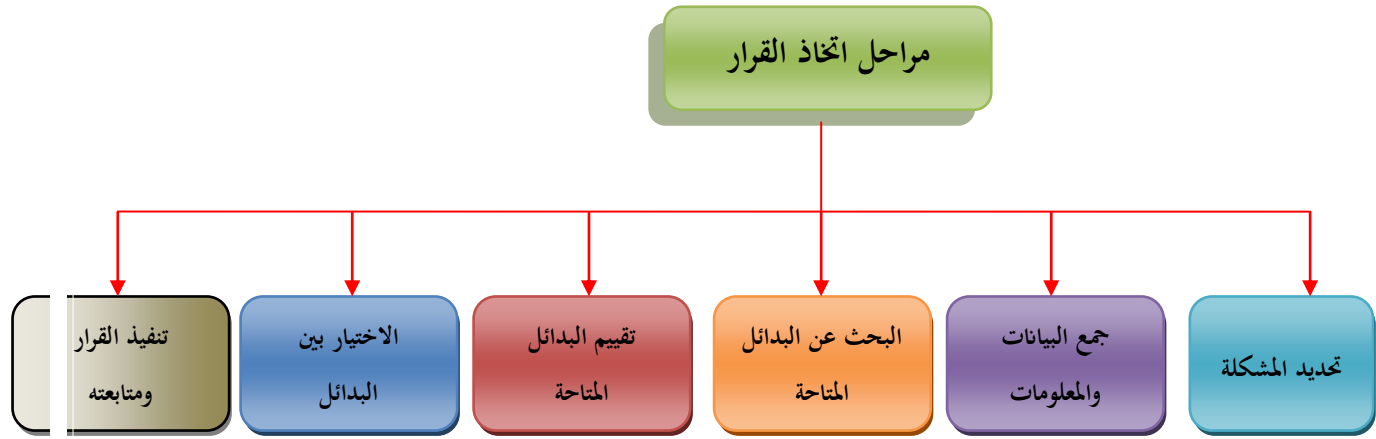
¹ بن جلول خالد، نظرية اتخاذ القرار ، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة LMD ، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات، كلية العلوم

الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قلمة ، 2019 ، ص 07 .

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

و من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن اتخاذ القرار يكون من خلال عملية الاختيار بين مجموعة من البدائل المتاحة، بالإضافة إلى إلزامية وجود أهداف معينة تصبو المنشأة إلى تحقيقها. و عملية اتخاذ القرار تتم عبر مجموعة من المراحل نلخصها في الشكل التالي:

الشكل (2): مراحل اتخاذ القرار.



المصدر: بن جلول خالد، نظرية اتخاذ القرار مطبوعة بيداغوجية للسنة الثالثة LMD تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات.

1. تحديد المشكلة : تتمثل المشكلة التي يتم تحديدها من طرف المحاسب الإداري عند اكتشافه تفاوت في

الأهداف المتوقعة مقارنة بالأداء أو الإنجاز الفعلي، فيقوم متخذ القرار بتحديد جوانبها المختلفة و انعكاساتها على المنشأة و مدى خطورتها، و من ثم معرفة أسبابها لمعالجتها بمختلف الأساليب.

2. جمع البيانات و المعلومات : تتطلب عملية اتخاذ القرار فهم المشكلة فهما واضحا و دقيقا، و لا يتأتى ذلك

إلا من خلال جمع المعلومات ذات العلاقة بها و تحليلها تحليلا دقيقا يمكن المنشأة من اتخاذ القرارات.¹

¹ بن جلول خالد، نظرية اتخاذ القرار ، مرجع سابق ذكره ، ص 10.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

3. البحث عن البدائل المتاحة: بعدما يتم تحديد المشكلة من طرف متخذ القرار باستخدام المعلومات المتحصل

عليها ، يتم وضع الحلول الأولية المقترحة لحل المشكلة محل الدراسة ، و هذه الحلول تعد بمثابة تمهيد لاتخاذ القرارات الرشيدة.

4. تقييم البدائل المتاحة: يتم تقييم البدائل المتاحة التي تم وضعها بعد حل المشكلة التي تواجهها المنشأة من خلال

الوقوف على إيجابيات و سلبيات هذه البدائل ، مع الأخذ بعين الاعتبار معايير تساعد متخذ القرار على إمكانية المفاضلة بين هذه البدائل، و من أهم هذه المعايير ما يلي:

❖ تطبيق البدائل المتاحة في حدود استخدام الموارد و الإمكانيات المتاحة.

❖ دراسة التكاليف التي من الممكن أن تتحملها المنشأة خاصة التكاليف المالية.

❖ معرفة ما يمكن أن يحققه هذا البديل إذا تم اختياره من عوائد و مكاسب.

❖ اختيار البديل الذي يقوم بحل المشكلة في أسرع وقت و بأقل تكلفة.

5. اختيار أفضل البدائل : بعد عملية التقييم للبدائل المتاحة يقوم متخذ القرار باختيار أفضل البدائل ، بعد مقارنة

نتائجها المتوقعة مع الأهداف المسطرة. و يجب على هذه البدائل أن تحقق الهدف الأساسي و الذي أصدرت من أجله، كما يجب على البديل الذي تم اختياره أن يكون حلا للمشكلة دون أي مخاطرة.

6. تنفيذ القرار و متابعته : إن عملية اتخاذ القرار لا تنتهي بانتهاء اختيار أفضل البدائل، و إنما يتوجب على متخذ

القرار متابعة تنفيذ القرارات بعد إصدارها، و التعرف على أوجه القصور و المشاكل التي تعترض تطبيق القرار و محاولة التقليل منها أو تجنبها. و متابعة تنفيذ القرار تعني أن القرار تم تنفيذه وفقا لما خطط له.¹

¹ بن جلول خالد، نظرية اتخاذ القرار، مرجع سابق ذكره، ص 11

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

المطلب الثالث: المعلومات المحاسبية مصدر مهم للمحاسبة الإدارية.

الفرع الأول: تعريف المعلومات المحاسبية:

المعلومات المحاسبية هي مجموعة البيانات التي تكون في شكلها الأولي مجرد مواد خام، يتم تجميعها وتحليلها و معالجتها لتحويلها إلى أرقام و حقائق يمكن لمتخذ القرار أن يستفيد منها ويستند إليها في اتخاذ القرارات ، وهي تمثل كل المعلومات المالية و غير المالية و التي لها علاقة مع الأحداث الاقتصادية، و التي تستفيد منها كل من الأطراف الداخلية و الخارجية للمنشأة.¹

الفرع الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية.

➤ الملائمة: هي خاصية نوعية تتميز بها المعلومة المحاسبية لارتباطها باتخاذ القرارات استنادا إلى توقعات أو تنبؤات اقتصادية، أو أحداث تأكيدية للمنشأة.

➤ الموثوقية: من الخصائص الواجب توفرها في المعلومة المحاسبية أن تكون تتميز بالتمثيل الصادق ، أي أنها تعبر عن الحالة الاقتصادية بصدق الظاهر غير الشكل القانوني لها. فالعمليات المالية المعبر عنها حسابيا يجب أن تكون موضوعية و خالية من الأخطاء.

➤ القابلية للمقارنة: المعلومة المحاسبية تكون قابلة للمقارنة بين سنة و أخرى أو بين معلومة محاسبية لمنشأتين لنفس السنة، و تستخدم هذه المعلومة لاتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة.

¹مكرم عبد المسيح باسيلي، أستاذ محاسبة التكاليف ، المحاسبة الإدارية ، كلية التجارة جامعة المنصورة ، 2022 ، ص 08.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

➤ الدقة: إن اتخاذ أي قرار يتطلب وجود معلومات دقيقة ، خالية من الأخطاء . و لذلك فإن الدقة في إعداد

المعلومات يعد شرطاً ضرورياً، لأن ارتكاب الأخطاء ينعكس على قيمة المعلومة، و كلما استغرق إعدادها مدة زمنية أطول لتقديمها للمستخدمين كلما زادت درجة دقتها وجودتها.¹

المبحث الثاني : القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية و ملامح الإصلاح الميزانياتي .

اتجهت الجزائر على غرار معظم الدول نحو تطبيق جملة من الإصلاحات العميقة التي مست مجال تسيير المال العام ، من ميزانية مبنية على الوسائل إلى ميزانية مرتكزة على الأهداف والنتائج. هذه الإصلاحات والتي كونها تسعى إلى تكريس المقاربة الجديدة المتعلقة بتسيير المالية العمومية، والقائمة على قيم الفعالية والنجاعة والاقتصاد، انبثقت عن القانون 15/18 الذي يمثل الدستور المالي للدولة فيما يخص تنفيذ ورقابة المالية العمومية.

المطلب الأول: القانون العضوي 15/18 المتعلق بقانون المالية و دوره في الإصلاح الميزانياتي.

الفرع الأول: تعريف القانون العضوي و أهدافه.

تعريف القانون العضوي: "يهدف هذا القانون العضوي إلى تعريف إطار تسيير مالية الدولة الذي من شأنه أن

¹ آية عبد الصمد محمد المرزوق، أثر خصائص المعلومة المحاسبية على كفاءة التدقيق الداخلي و الدور المعدل لحوكمة تكنولوجيا المعلومات ، شهادة

ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2023 ، ص 20.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

يحكم إعداد قوانين المالية وكذا مضمونها، وكيفية تقديمها و المصادقة عليها من قبل البرلمان، كما يحدد مبادئ و قواعد المالية العمومية و حسابات الدولة و كذا نفقات قوانين و مراقبة تنفيذها.¹

القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية جاء ليحل محل القانون 17/84 وهو يحدد إطار التسيير المالي للدولة ويحكم إعداد القوانين المالية، محتواها وطريقة تقديمها واعتمادها من قبل الحكومة ويهدف أساسا إلى أداء الإنفاق ومسؤولية المسيرين شفافية الإجراءات لاختيار تنفيذ البرامج والنفقات.²

أهداف القانون العضوي:

يهدف القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية إلى:

تحديد القواعد المتعلقة بإعداد قوانين المالية ومحتواها وكيفية تقديمها من قبل الحكومة واعتمادها من قبل البرلمان.

تحديد أيضا مبادئ وقواعد المالية العامة وحسابات الدولة وتنفيذ ومراقبة تنفيذ القوانين المالية.

إصلاح إطار إدارة المالية العامة من خلال توجيهه نحو البحث عن الكفاءة والنتائج.

¹ المادة الأولى من القانون العضوي 15/18 مؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر 2018، يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية

الجزائرية، العدد 53 ص 9.

² Souheila Benmouffak ,La loi organique 18-15 relatives aux lois de finances : vers le renforcement du rôle du parlement dans le contrôle budgétaire, Revue Dirassat Iqtissadiya ,volume 10 , n° 01 , 2023 ,p 637.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

☐ شفافية المعلومات الميزانية.

☐ دمج عناصر المرونة الميزانية.

☐ تعزيز المعلومات والرقابة البرلمانية.

- فيما يتعلق بالهدف الأول، يحدد إطار العمل القانوني الجديد، الذي يجب أن يدعم الإصلاح العميق للإدارة

العامّة، من خلال الالتزام بالأهداف ومساءلة المديرين. حيث أن الإصلاح المالي الذي تم تنفيذه يتألف من

تحديث الأنظمة المالية، والتي تهدف دعائمها الرئيسية إلى:

✓ نهج متعدد السنوات لإيرادات الدولة ونفقاتها.

✓ إصلاح يركز على مساءلة المديرين ومراقبة الأداء (مزيد من الاستقلالية ومزيد من المسؤولية).

✓ تنفيذ تسميات الميزانية من خلال توحيد الميزانيات التشغيلية والاستثمارية في حساب واحد.

- وفيما يتعلق بشفافية المعلومات الميزانية، يتم تحقيق ذلك من خلال:

✓ دعم قوانين المالية بثمانية (08) ملاحق عوض ثلاثة (03).

✓ توسيع الوثائق المرافقة لمشروع قانون المالية.

✓ - فيما يتعلق بتعزيز المعلومات، يعمل قانون تنظيم الميزانية على تحسين المعلومات المتعلقة بالوضع المالي

والأصول للدولة من خلال قانون تنظيم الميزانية، والذي أصبح الآن مصحوبًا بالحساب العام للدولة وتقرير

تقييم الأداء وشهادة حسابات الدولة من قبل ديوان المحاسبة.¹

¹ <https://dgb.mf.gov.dz/> 00:34 2025/03/10 اطع عليه يوم

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

الفرع الثاني: تعريف الميزانية العامة والأعوان المكلفون بتنفيذها.

الميزانية العامة: من أهم التنظيمات المالية ، وتتعدد تعريفاتها بين الجوانب المالية والقانونية ، وفيما يلي أهم التعاريف:

❖ الميزانية العامة هي وثيقة تقدر النفقات اللازمة لتلبية الحاجات العامة، والإيرادات المطلوبة لتغطيتها خلال فترة

مستقبلية غالبا ما تكون سنة، ويتم اعتمادها من قبل البرلمان.¹

❖ الميزانية العامة هي تنظيم مالي يوازن بين النفقات و الإيرادات العامة، ويحدد علاقتهما لتحقيق السياسة المالية،

كما تعد بيانا ماليا للاقتصاد العام.²

❖ وفق التشريع الجزائري، تتكوّن الميزانية من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، وتحدد سنويًا بموجب قانون المالية،

مع توزيعها وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها³

فحسب هذه التعاريف نلاحظ أن الميزانية العامة للدولة تتكون من إيرادات و نفقات ، وقانون المالية هو الذي يرخص

بإنجاز هذه النفقات والإيرادات ، و ينقل الميزانية من مشروع حكومي إلى قانون قابل للتطبيق.

¹ جلوي صفية، أثر السياسة الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية علوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2023، ص35.

² مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزانياتي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2010، ص19.

³ سليمان نسرين، اصلاح الميزانية وتحديث تسيير قطاع الخدمات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2011، ص2.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

الأعوان المكلفون بتنفيذ الميزانية العامة:

أولا : الأمر بالصرف: "يعتبر أمرا بالصرف كل شخص معين أو منتخب أو مكلف يخول له تنفيذ العمليات

الميزانية و المالية و الممتلكات و الأشخاص المعنوية (الدولة ، الجماعات المحلية ، المؤسسات العمومية الإدارية ،

المؤسسات العمومية للصحة ، الأشخاص المعنوية الاخرى المكلفة بتنفيذ كل أو جزء من برنامج الدولة".¹

و عليه فإن الأمر بالصرف هو الشخص الذي يقوم بتسيير و إدارة المرافق ، باسم الدولة و الجماعات المحلية و الهيئات

الإدارية ، و يقوم بالمهام المنوطة إليه المتعلقة بتسيير النفقات و تحصيل الإيرادات و المتمثلة فيما يلي:

■ "تصفية الإيرادات إصدار أوامر الإيرادات المتعلقة بها.

■ ضمان الالتزام و التصفية و الأمر بالصرف ، أو إصدار و تحرير حوالات الدفع في حدود الاعتمادات

المنفوحة .

■ إصدار أوامر الحركة التي تمس الممتلكات و المواد الخاصة بالدولة و الهيئات العمومية، بالإضافة إلى الحفاظ

على الممتلكات الموضوعة تحت تصرفه".²

ثانيا: المحاسبون العموميون: حسب القانون 07/23 " يعد محاسبا عموميا في مفهوم هذا القانون كل عون عمومي

معين أو معتمد قانونيا للقيام بالعمليات المذكورة في المادة 24 من هذا القانون :"³

■ "تحصيل الإيرادات و دفع النفقات.

¹ المادة 04 من القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية و التسيير المالي الجريدة الرسمية، العدد 42، ص 4.

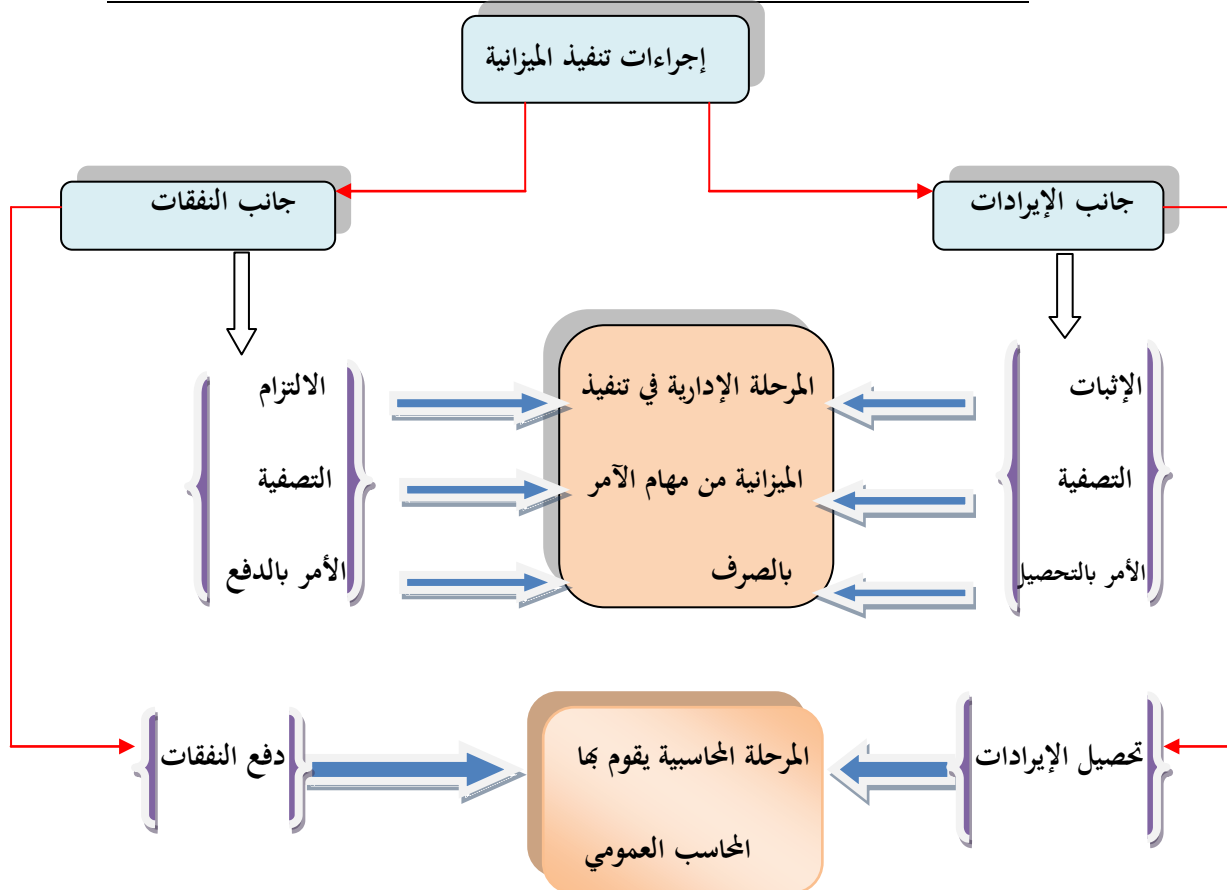
² المادة 04 من القانون 07/23 مرجع سابق ذكره، ص 5.

³ المادة 15 من القانون 07/23 مرجع سابق ذكره، ص 5.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

- ضمان حراسة الأموال أو السندات أو القيم أو الأشياء أو المواد المكلف بها و حفظها.
- تداول الأموال و السندات و القيم و الممتلكات و العائدات و المواد.
- مسك كل من المحاسبة الميزانية و التي تقوم على أساس مبدأ محاسبة الصندوق ، إضافة إلى المحاسبة العامة التي تقوم على أساس مبدأ الحقوق و الالتزامات .
- القيام بإعداد القوائم المالية مع المحافظة على كل الوثائق و المستندات الثبوتية.¹

الشكل (3) إجراءات تنفيذ الميزانية من طرف الأمر بالصرف و المحاسب العمومي.



المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى المواد 04 و 24 من القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية و التسيير المالي.

¹ المادة 24 من القانون 07/23 مرجع سابق ذكره ، ص 6.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

من خلال الشكل السابق تتضح لنا الإجراءات الخاصة بتنفيذ الميزانية و المتمثلة فيما يلي:

أولا المرحلة الإدارية: يمسكها الأمر بالصرف تتضمن المحاسبة الخاصة بالإيرادات والمتمثلة في كل من:¹

✓ الإثبات و الذي يتم من خلاله تكريس حق الدائن العمومي.

✓ التصفية و تعني تحديد المبالغ الصحيحة و التي تكون في شكل دين لفائدة الإدارة و هي على عاتق المدين.

✓ إصدار أوامر التحصيل.

أما فيما يخص تسيير النفقات فيقوم الأمر بالصرف بمايلي:

✓ الالتزام حيث يقوم الأمر بالصرف بإعداد بطاقة الالتزام التي تحمل المبلغ الواجب تخصيصه لتغطية النفقة

✓ التصفية وهي الإجراء الثاني الذي يقوم به الأمر بالصرف والذي من خلاله يتم تحديد المبلغ الصحيح

للفنقة.

✓ إصدار أوامر الدفع: الأمر بالدفع هو إجراء يقوم به الأمر بالصرف و يأمر من خلاله المحاسب العمومي

بدفع النفقة.

ثانيا: المرحلة المحاسبية: و يمسكها المحاسب العمومي في تحصيل الإيرادات و دفع النفقات . و يعرف الدفع على أنه

"الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي"، و عملية الدفع تتم بنقل الأموال من الخزينة العمومية إلى حساب

المستفيد حيث يجب على المحاسب العمومي قبل دفع النفقة التأكد مما يلي:

¹ العربي بو عمران مُجّد ، المحاسبة العمومية ، دروس و تمارين محلولة ، دار النشر "pages bleues" -116-34-9947-978- ISBN : الجزائر ،

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

- ❖ مدى ملائمة عملية دفع النفقة مع القوانين و التنظيمات.
- ❖ التحقق من صفة الأمر بالصرف و من مطابقة توقيعه.
- ❖ التحقق من أن النفقة لم يتم دفعها من قبل.
- ❖ التأكد من عدم غياب تأشيرات المراقب الميزانياتي.
- ❖ التحقق من أن المبالغ الموجودة في الخزينة كافية لتغطية النفقات.

المطلب الثاني: دوافع صدور القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية.

إن القانون العضوي 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 و المتعلق بقوانين المالية يعتبر من أهم القوانين الأساسية التي اعتبرت الجزائر كمرجع لإعداد قوانين المالية بعد مرورها بعدة قوانين مستوحاة من القانون المالي الفرنسي سواء قبل الاستقلال أو حتى بعد صدور القانون العضوي في فرنسا رقم 692-2001 المتعلق بقوانين المالية والمعروف اختصاراً باسم "LOLF" الصادر في 1 أغسطس 2001 ودخل حيز التنفيذ الكامل في 1 يناير 2006، و الذي حل محل الأمر رقم 2/59 المؤرخ 2 يناير 1959 . هذا القانون العضوي الجديد لسنة 2001 الذي أصدرته الحكومة الفرنسية ، و الذي يحدد إطار الدستور المالي الجديد للدولة و يهدف إلى إعادة تنظيم التشغيل العام لميزانية الدولة، و تخصيص الموارد بشكل أفضل وإدخال مفهومي "المهام" و "البرامج" في كل وزارة.¹

على هذا الأساس أصدرت الجزائر القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية و الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2023 ليحل محل القانون العضوي 17/84.

¹ Jean-François Boudet, fiches de finance publiques ,Ellipses Edition Marketing , paris,2015,p77 .

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والأفاق

الفرع الأول: نقائص القانون 17/84.

أولاً: غياب الإطار الميزانياتي المتعدد السنوات. إن اعتماد الدولة في إعداد الميزانية على مبدأ السنوية لا يسمح لها بتحقيق الأهداف المسطرة و المنتظرة من تنفيذ البرامج المخطط لها. لهذا تعتبر الميزانية متعددة السنوات أحد أهم التوجهات الكبرى للدولة و التي تستخدمها كأداة للترشيد في تسيير الميزانية العامة مما يسمح بالتنبؤ بتقديرات الإيرادات و النفقات على المدى المتوسط أي أكثر من سنة. وعلى الرغم من ذلك فلا يمكن للدولة أن تتخلى عن مبدأ السنوية الذي من خلاله يتوجب تقديم ميزانية سنوية يصادق عليه البرلمان.¹

ثانياً : عدم دمج ميزانيتي التسيير و التجهيز: إن إعداد ميزانية الدولة على أساس الوسائل يظهر فصل ميزانية التسيير عن ميزانية التجهيز الأمر الذي أدى

إلى سوء تخصيص الموارد لتغطية النفقات الخاصة بمهاتين الميزانيتين حيث نجد أن ميزانية التسيير تم تبويبها حسب طبيعتها ، في حين نجد أن ميزانية التجهيز تم تبويبها حسب القطاعات.²

ثالثاً: وثائق الميزانية تميزها الخصائص التالية:

□ غياب التقارير التي تعبر عن تطور الاقتصاد الوطني ، توجهات المالية العمومية لشرح استراتيجية متعددة

¹ عبد الغني عكة ، ميزانية البرامج أداة لضبط الإنفاق العمومي في الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، المجلد 13 العدد 03 ، جامعة الجزائر 1 ، 2020 ، ص 625.

² بن علي لخضر ، تكريس ميزانية مستدامة من خلال تطبيق أحكام القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية ، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، المجلد 09 ، العدد 01 ، جامعو الجلفة ، 2023 ، ص 95.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

السنوات ، والبرامج و مؤشرات الأداء.

□ غياب التقارير المفصلة حول الاقتطاعات الإجبارية (الضرائب ، الاشتراكات الاجتماعية...) الأمر الذي يجعل

صعوبة النقاش لمشروع قانون المالية، إضافة إلى صعوبة الولوج إلى مضامين هذه الوثائق من طرف مستعمليها.

□ غياب تقارير اقتصادية و اجتماعية و مالية تقود إلى سوء تقدير الإيرادات و النفقات، و رصيد الإدارات

العمومية مقارنة بالتزامات الدولة.

رابعا : نقص الشفافية في ميزانية الوسائل: إن الميزانية القائمة على الوسائل التي تم إعدادها في إطار القانون

17/84 تفتقر إلى الشفافية ، على عكس ميزانية البرامج التي تضمنها القانون العضوي الجديد 15/18 المتعلق

بقوانين المالية ، فهي تسمح للبرلمانيين و من خلالها المواطنين الحصول على رؤية واضحة ، و مدعومة للسياسات

العامة و الإنفاق الحكومي ، كما أن ميزانية الوسائل لا تشرح كيفية استخدام الإدارات و موظفيها للاعتمادات من

أول دينار.¹

¹ Tuitou Djalal , la nouvelle gestion budgétaire en Algérie d'une logique axée au moyens à une logique axée au résultats, Revue Algérienne de finances publiques.vol 12,n°01,2022 p 65.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين القانون 17/84 والقانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية.

تتلخص أهم الفروقات بين القانون 17/84 و القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية في الجدولين التاليين:

الجدول رقم 01: مقارنة بين القانون 17/84 و القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية من ناحية إعداد

الميزانية:¹

القانون 17/84	القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية
<input type="checkbox"/> تصنف أعباء ميزانية الدولة إلى نفقات التسيير، نفقات التجهيز، القروض والتسبيقات.	<input type="checkbox"/> حسب النشاط و حسب الطبيعة الاقتصادية و حسب الوظائف الكبرى للدولة و حسب الهيئات الإدارية
<input type="checkbox"/> إعداد و تحضير الميزانية يتم وفق منظور سنوي	<input type="checkbox"/> إعداد و تحضير الميزانية وفق لإطار متعدد السنوات.
<input type="checkbox"/> مدونة الميزانية مقسمة على أساس طبيعة النفقة	<input type="checkbox"/> مقسمة إلى برامج، برامج فرعية، أنشطة.
<input type="checkbox"/> ميزانية التسيير منفصلة عن ميزانية التجهيز.	<input type="checkbox"/> ميزانية التسيير و التجهيز مدججتان.
<input type="checkbox"/> الرقابة حسابية فقط، لا أثر لمؤشرات الأداء.	<input type="checkbox"/> يتطلب إعداد تقرير للمردودية يبين النتائج المحققة .

مقارنة بين القانون 17/84 و القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية من ناحية إعداد الميزانية:²

القانون 17/84	القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية
من حيث التنظيم	يتضمن قانون المالية و قانون المالية التكميلي و قانون ضبط الميزانية
من حيث النفقات و الإيرادات	ترخص إيرادات و نفقات الميزانية من طرف قانون المالية بعنوان سنة مدنية
من حيث توزيع الإعتمادات	يضع قانون المالية الإعتمادات المفتوحة لتغطية نفقات التسيير و التجهيز تحت تصرف الدوائر الوزارية، و القطاعات.
	يتضمن كل من قانون المالية ، قانون المالية التصحيحي و قانون تسوية الميزانية .
	يتضمن قانون المالية برمجة مالية لمدة ثلاث سنوات لنفقات و إيرادات ميزانية الدولة
	تفتح الإعتمادات المالية بموجب قوانين المالية لتغطية النفقات حسب البرامج .

¹ أمين صابة، كمال بن موسى ، دراسة تحليلية للقانون العضوي الجديد 15/18 و أهميته في تحسين القطاع العام في الجزائر، المحلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية ، المجلد 08 ، العدد01 جامعة الجزائر 3 ، 2020، ص 271_275.

² بن قويدر حياة ، موازنة البرامج في الجزائر : مقارنة نظرية ، مجلة الاقتصاد و البيئة ، المجلد 06 العدد02، جامعة الجزائر، 2023، ص124.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

المطلب الثالث: المحاور الكبرى للقانون العضوي 15/18 المتعلق بقانون المالية:

الفرع الأول: الإصلاح الميزانياتي.

لقد تضمن القانون العضوي الجديد 15/18 المتعلق بقوانين المالية ، على مجموعة من المراسيم التنفيذية و المناشير

التي حددت الإصلاح الميزانياتي الجديد القائم على البرامج و الأهداف و تحقيق النتائج ، بدلا من الإطار الميزانياتي

المرتكز على الوسائل ، حيث نصت المادة 23 من هذا القانون العضوي " يشكل مجموع البرامج حقيقية برامج ،

توضع تحت مسؤولية وزير أو مسؤول مؤسسة عمومية، و تساهم هذه البرامج و تقسيماتها الى برامج فرعية وأنشطة في

تنفيذ سياسة عمومية محددة." ¹

فحسب المادة 23 من هذا القانون فإن الجزائر من وراء هذا الإصلاح الميزانياتي المتضمن إعداد ميزانية البرامج، تسعى

إلى تحقيق الشفافية من خلال مساءلة المسيرين عن النتائج المنتظرة انطلاقا من الأهداف المسطرة، كما تهدف إلى

تدارك الاختلالات و النقائص التي كان يتميز بها القانون العضوي 17/84، فقد أحدث النظام الميزانياتي الجديد

تغييرات و تعديلات على طريقة و كيفية إعداد الميزانية العامة و مدونتها.

أولا : ميزانية البرامج: هي عبارة عن تبويب لميزانية الدولة وفقا لبرامج قطاعية و برامج فرعية مصنفة إلى نشاطات

فرعية ، يتم من خلالها تخصيص الاعتمادات وفقا للأهداف المسطرة ، حيث يتم تسيير النفقات و صرفها في حدود

الاعتمادات الممنوحة

¹ المادة 23 من الفقرة الخامسة من القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية الجريدة الرسمية، العدد 53، ص 11

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

، كما تساعد هذه الميزانية لمسؤولي البرامج بالتركيز على تحقيق الأهداف التي تساعدهم في اتخاذ القرارات.¹

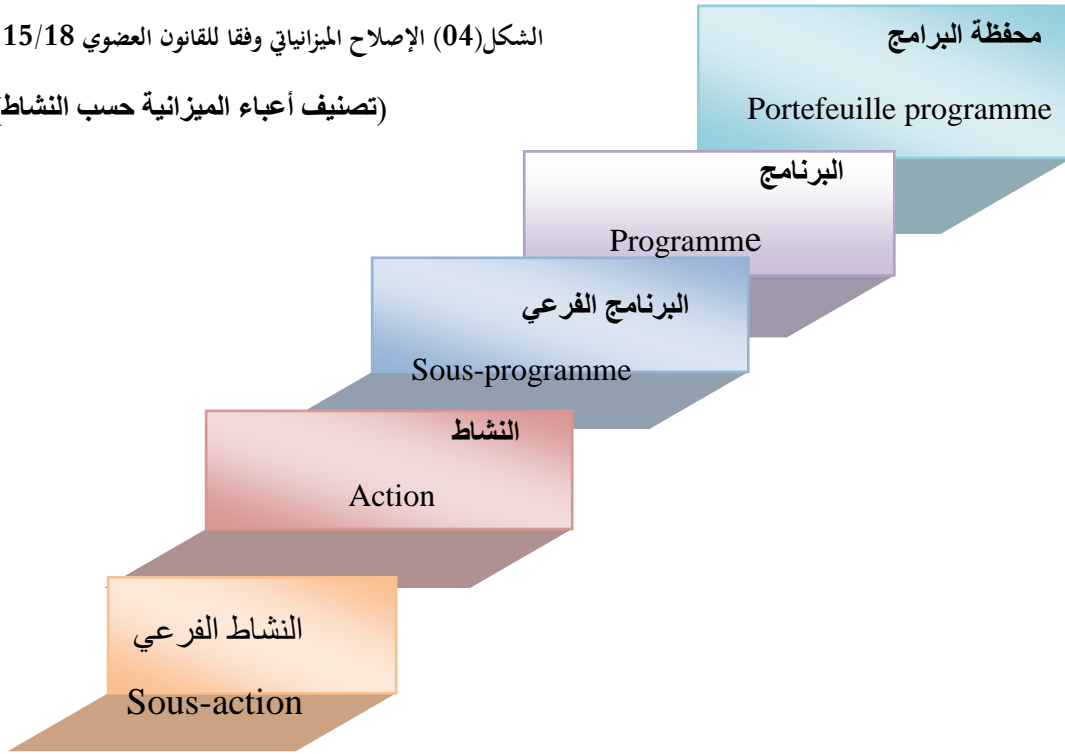
وحسب ما نصت عليه المادة 28 من القانون العضوي الجديد 15/18 المتعلق بقوانين المالية فإن تصنيف أعباء

ميزانية البرامج يتم على النحو التالي:²

① التصنيف حسب الأنشطة:

الشكل(04) الإصلاح الميزانياتي وفقا للقانون العضوي 15/18

(تصنيف أعباء الميزانية حسب النشاط)



المصدر: العيسوف سمير ، تكوين واسع النطاق حول عصنة الميزانية لفائدة الفاعلين والمتدخلين في عملية إعداد الميزانية وتنفيذها ، على ضوء أحكام

القانون العضوي 15/18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية ، فبراير 2023.

¹ صادي جمال ، آفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي و دوره في تطبيق نظام المحاسبة العمومية في الجزائر من وجهة نظر أعوان التنفيذ، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد

09 العدد 01 ، جامعة خميس مليانة ، مخبر الصناعة ، التطور التنظيمي للمؤسسات و الإبداع ، الجزائر ، 2024 ، ص41.

² Jean François Copé , Guide pratique de la LOLF , édition actualisée , septembre 2006 , p16 .

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

❖ **محفظة البرامج (portefeuille programme)** يصوت البرلمان على الميزانية حسب المحفظة ، و التي يتم

إنشاءها من طرف الحكومة أو الوزارة أو مابين الوزارات ، و تجمع محفظة البرامج مجموعة من البرامج التي تساهم في تنفيذ سياسات عمومية محددة.

❖ **البرنامج (programme)**: البرنامج يحدد إطار التسيير العملي للسياسات العمومية للدولة ، وهو يشكل الغلاف

الإجمالي للإ اعتمادات. و يكون تحت إشراف وزارة واحدة ، و يتضمن مجموعة متناسقة من الأنشطة. و يرتبط بكل برنامج أهداف محددة و نتائج منتظرة.

❖ **البرنامج الفرعي (sous-programme)**: يديره مسئول البرنامج باعتبار يمثل تقسيما وظيفيا للبرنامج

متقاطعا مع الطبيعة الاقتصادية أي حسب الأبواب.

❖ **النشاط (Action)**: يمثل النشاط تقسيما عمليا للبرنامج ، و هو يعبر عن مجموعة من الأعمال المتجانسة أو

المشاريع التي تستلزم إنتاج سلعة أو خدمة. و يقوم مسئول البرنامج بتوزيع مبلغ الاعتماد على نشاط واحد أو عدة نشاطات .

النشاط الفرعي sous-action: يمكن أن يتضمن النشاط أنشطة فرعية توضح أكثر مستوى التنفيذ ، و

يتم على مستواه تقييم مدى توافر الاعتمادات.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

الشكل (05) مثال عن برامج وزارة الصحة:

المصدر: العيسوف سمير ، تكوين واسع النطاق حول عصنة الميزانية لفائدة الفاعلين والمتدخلين في عملية إعداد الميزانية وتنفيذها ، على ضوء أحكام

القانون العضوي 15/18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية ، فبراير 2023.



الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

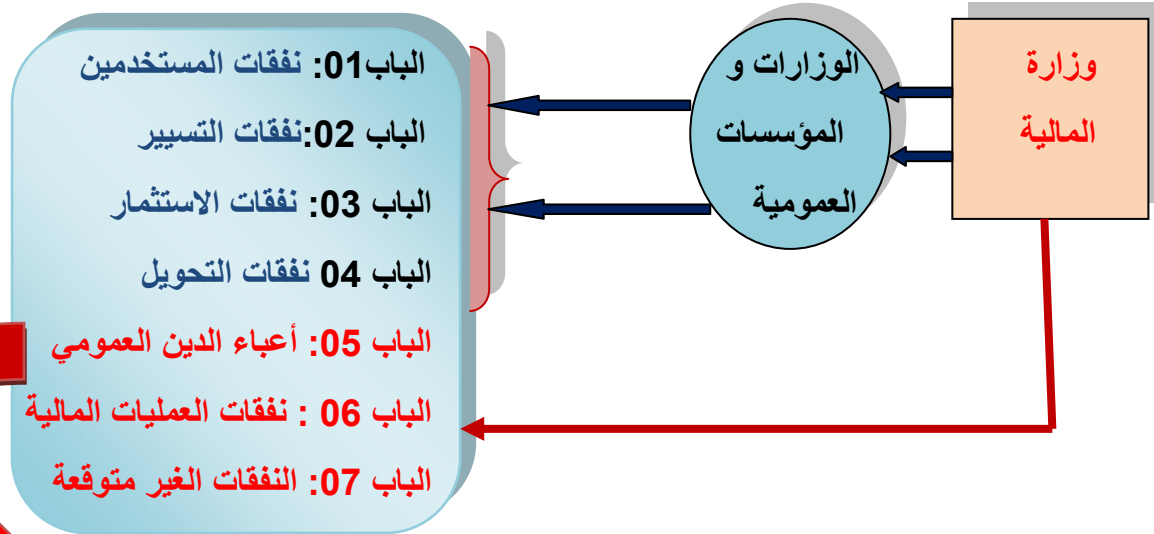
② التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة.

حسب المادة 20 من القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية ، و التي تحدد كيفية تصنيف أعباء الميزانية ، و حسب القرار الوزاري رقم 424 المؤرخ في 28 ديسمبر 2023 الذي يحدد الترميز الجديد لتصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية ، تصنف هذه الأعباء حسب الشكل التالي:¹

الشكل (6): التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات.

المادة 29 من القانون العضوي 15/18

المرسوم التنفيذي رقم 354/20 المادة 08



المصدر: العيسوف سمير، تكوين واسع النطاق حول عصنة الميزانية. (يظهرون في مدونة وزارة المالية)

¹ العيسوف سمير ، تكوين واسع النطاق حول عصنة الميزانية لفائدة الفاعلين والمتدخلين في عملية إعداد الميزانية وتنفيذها ، على ضوء أحكام القانون

العضوي 15/18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية ، فبراير 2023.

الفصل الأول: الاطار النظري للمحاسبة الادارية في ظل القانون العضوي 18\15 الواقع والأفاق

يتضح من خلال هذا الشكل أنه تم دمج ميزانية التسيير و ميزانية التجهيز على عكس الإطار الميزانياتي القائم على الوسائل. كما وزارة المالية تخصص الاعتمادات للوزارات و المؤسسات العمومية ، و التي بدورها تقوم بتسيير نفقاتها حسب الأبواب الأربعة الأولى أو ما تسمى بالعناوين و في حدود الاعتمادات المفتوحة، أما العناوين 5، 6، 7، فلا تظهر إلا في مدونة وزارة المالية.

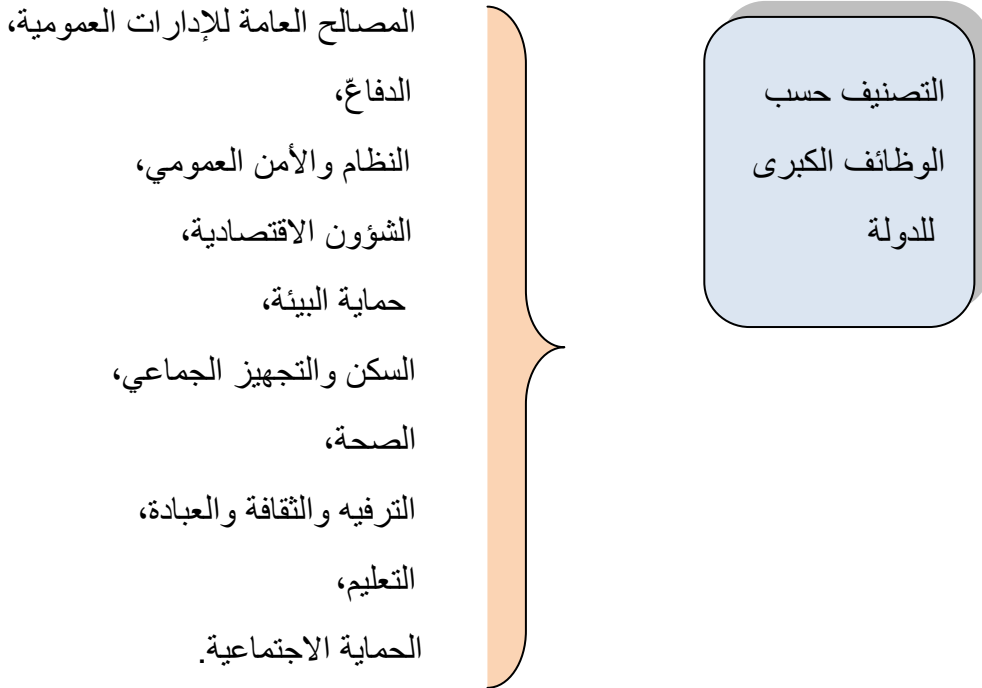
③ التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة:

يتكون تصنيف النفقات العامة حسب الوظائف الكبرى للدولة في الجزائر من خلال تعيين القطاعات المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة وتوزيع الاعتمادات حسب مهمات كبرى للدولة والتي من خلالها يتم تسطير سياسات تنموية واستراتيجية للدولة وقد تحتوي مهمة كبرى للدولة على عدة برامج مختلفة وتابعة لمحافظة وزارية مختلفة (مثلا... مهمة الأمن الوطني (la mission sécurité nationale) التي يعمل عليها برنامج الأمن الوطني تابع لمحافظة البرامج الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية و برنامج الدرك الوطني التابع لمحافظة الدفاع الوطني) وهكذا قد تشترك بعض المحافظ والبرامج في التكفل بمهمة كبرى للدولة.¹

¹ العيسوف سمير، تكوين واسع النطاق حول عصرة الميزانية لفائدة الفاعلين والمتدخلين في عملية إعداد الميزانية وتنفيذها، مرجع سابق ذكره.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

الشكل (7): التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة.



المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا إلى المرسوم التنفيذي 354/20، يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة، الجريدة الرسمية، العدد 73.

ثانيا: الأعراف الجدد القائمين على تنفيذ الميزانية: ¹

① مسؤول الوظيفة المالية: ينسق العمل مع الوزارة المكلفة بالميزانية، يقترح للوزير تقرير حول الأوليات

والتخطيط المعد بالتنسيق مع مسؤولي البرامج، جمع المعلومات والمعطيات الميزانية والمحاسبية وتلخيصها، يبلغ الاعتمادات المالية المتوفرة و الموزعة على مسؤولي البرامج.

② مسؤول البرنامج: يعين مسؤول البرنامج من طرف الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المعني و يكلف

بالبرنامج، كم يسهر على تحديد الأهداف المسطرة لنشاط المصلحة في إطار الاعتمادات المبلغة و المنتظرة.

¹ العيسوف سمير، تكوين واسع النطاق حول عصنة الميزانية لفائدة الفاعلين والمتدخلين في عملية إعداد الميزانية وتنفيذها، مرجع سابق ذكره.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

③ مسؤول النشاط: التحديد المسبق للحاجات، البرمجة الأولية للاعتمادات المالية، تخصيص الاعتمادات

المالية لمسؤولي الأنشطة، تقديم تقارير لمسؤول البرنامج.

✓ مسؤول النشاط الفرعي: إعداد برمجة الاعتمادات المالية للنشاط الفرعي، التحديد المسبق للحاجات.

الفرع الثاني: إصلاح النظام المحاسبي: (الهيكل المحاسبي ثلاثي الأبعاد).

لقد تضمنت أحكام القانون العضوي الجديد 15/18 المتعلق بقوانين المالية تحديد هيكل محاسبي جديد ثلاثي

الأبعاد، إذ تضمنت المحاسبة العمومية ثلاثة أنواع من المحاسبة تنقسم إلى:

① المحاسبة الميزانية: فحسب المادة 84 من قانون المالية 07/23 فإن المحاسبة الميزانية تنقسم إلى:

❖ محاسبة الالتزامات: يتم من خلالها تسجيل النفقات بعنوان ميزانية السنة التي تم الالتزام بها.

❖ محاسبة الصندوق: يتم من خلالها تسجيل الإيرادات التي تم تحصيلها و النفقات التي تم دفعها بعنوان ميزانية

السنة.

② المحاسبة العامة: حسب المادة 88 من القانون 07/23 "المحاسبة العامة هي محاسبة سنوية تهدف إلى

تسجيل قيد: العمليات الميزانية، عمليات الخزينة، العمليات المنجزة مع الغير، جرد الموجودات و المنقولات

والمعارف والمخزونات والنواتج و الأعباء المرتبطة بالسنة المالية.

③ محاسبة التكاليف: الهدف من مسك هذا النوع من المحاسبة هو تحقيق نجاعة مختلف الأنشطة التي التزمت بها

الدولة، و ذلك من خلال تحليل تكاليفها استنادا إلى المعلومات التي تقدمها المحاسبة العامة.¹

¹لحول كمال، منهجية تسيير الإنفاق العمومي في الجزائر بين الواقع و آفاق الإصلاح، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 01، جامعة

تلمسان، 2022، ص 336.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

المبحث الثالث: تجارب دولية لإصلاح نظام الميزانية العمومية.

منذ حوالي 20 عامًا، بدأت دول متقدمة مثل بريطانيا وفرنسا وأستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة في إجراء إصلاحات على موازنتها العامة. استخدمت هذه الدول أساليب جديدة لإنشاء نظام موازنات يحقق كفاءة وفعالية في أداء وظائف الدولة، ويتناسب مع الأهداف الاستراتيجية وتطلعات المواطنين، كما أن العديد من الدول النامية، بما في ذلك الدول العربية، تسعى أيضًا إلى إصلاح موازنتها العامة.

المطلب الأول: تجربة أستراليا في مجال اصلاح نظام الموازنة العامة.

الفرع الأول: الاتجاهات الجديدة لإصلاح نظام الموازنة العامة في أستراليا.

أولاً: تبني أسلوب موازنة البرامج القائمة على أساس النتائج: اعتمده سنة 1999 بهدف تعزيز وضوح اتخاذ القرارات المالية وزيادة كفاءة النفقات العامة. شملت التعديلات على إجراءات الموازنة منح المسؤولين مزيدًا من الحرية في إدارة البرامج العامة ضمن الاعتمادات المتاحة، ومحاسبتهم على الأداء والنتائج.

ثانياً: تصنيف نفقات الموازنة العامة: تصنف حسب طبيعة النفقة، حيث تتمتع الوزارات باستقلالية في التنفيذ.

تُسجل رخص البرامج لمدة ثلاث سنوات في مجلة موازنة، مع اعتماد اعتمادات الدفع لسنة واحدة. يسمح قانون

الموازنة باستخدام نفقات استثنائية لمواجهة الطوارئ دون موافقة البرلمان، مع تقديم تقارير توضح الفروقات بين

التوقعات والنتائج الفعلية¹.

¹ الجوزي فتيحة الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في اصلاح النظام الموازي بالجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، سنة 2013، ص 136.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

ثالثا: الإطار الموازي متعدد السنوات: تُحدد النفقات العامة المتوقعة لمدة ثلاث سنوات، مع إمكانية التمديد لعشر سنوات، لمواجهة التحديات المستقبلية.

رابعا: مسؤولية المسيرين وثقافة الاداء: يمثل "ميثاق أمانة الموازنة" في أستراليا قانونًا يحدد معايير الشفافية والمساءلة في السياسة المالية، ويُلزم الحكومة بالمسؤولية أمام الشعب. يحدد الميثاق مبادئ

المسؤولية والشفافية، ويُلزم الوزراء، خاصة وزير الاقتصاد ووزير المالية، بإدارة الاعتمادات والإيرادات وفقًا للقوانين المالية الفيدرالية.

خامسا: تعزيز دور البرلمان: أصبح البرلمان قادرًا على الحصول على معلومات دقيقة حول الأنشطة والمدخلات والمردودات، بالإضافة إلى تكاليف توزيع هذه المدخلات. تُجرى الرقابة البرلمانية أسبوعيًا، ويمكن للبرلمان طلب تقارير شهرية من الإدارة لتحليل الأداء. يهدف البرلمان الأسترالي إلى تعزيز المساءلة والشفافية في العمليات المالية الحكومية من خلال هذه الخطوات: الزامية أوامر مجلس الشيوخ وقراراته، تعديل النظام الأساسي لمجلس الشيوخ، إجراء تغييرات على صيغة جلسات الاستماع للتقديرات، تدريب الموظفين العموميين الذين يقابلون لجان التقديرات، تدعيم دور المراقب الميزانياتي ومساعدة اللجان وأعضاء مجلس الشيوخ.¹

الفرع الثاني: نتائج إصلاح الموازنة العامة في أستراليا.

- تحديد النتائج المرغوبة، وفي حال تحققها تتم المساءلة ويمنح للمسؤول وضع الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق النتائج.

¹ الجوزي فتيحة، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في اصلاح النظام الموازي بالجزائر، مرجع سابق ذكره، ص 139.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

- التخلص من الرقابة المركزية التفصيلية على النفقات التشغيلية، ثم صرف الاعتمادات المقدمة لهم دون تجاوزها ومحاسبتهم على الاداء.
- التحول نحو ثقافة النتائج في الموازنة العامة ليس سهلاً ويتطلب وقتاً طويلاً. كما يتطلب تعزيز قدرات المسؤولين لأداء مهامهم، بمع ضرورة بناء نظام معلوماتي، وتدريب العاملين، واستعمال أدوات قياس الأداء.
- نتج عن إصلاح الموازنة العامة في أستراليا منح المسؤولين مرونة في استغلال الموارد لتحقيق النتائج، وتبسيط إجراءات شؤون الموظفين من خلال نقل صلاحيات التوظيف إلى الإدارات التنفيذية، مما ساهم في تحسين استغلال الموارد وترشيد الإنفاق العام.¹

المطلب الثاني: التجربة الفرنسية في مجال إصلاح نظام الموازنة العامة.

الفرع الأول: الاتجاهات الجديدة لإصلاح نظام الموازنة العامة في فرنسا.

القانون العضوي الفرنسي الجديد جاء بإصلاحات الغت نهائيا الامر 02/59 ووضع قواعد جديدة وهي كالتالي:

أولاً: التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج والأداء: حسب القانون السابق ، كانت مبالغ الميزانية ثابتة

ومحددة، والمسيريون مقيدون في صرفها دون حرية تعديل، ولم يكونوا مسؤولين بشكل مباشر عن تحقيق الأهداف.

لكن بعد صدور القانون العضوي ، فقد تحول التركيز إلى تحقيق أهداف واضحة ونتائج محددة، مع وضع مؤشرات

لقياس الأداء. وأصبح المسير مسؤولاً مباشرة عن بلوغ هذه الأهداف، وإعطائه حرية نسبية في تحويل الاعتمادات بين

البرامج.

¹ الجوزي فتيحة، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في اصلاح النظام الموازي بالجزائر، مرجع سابق ذكره، ص 145.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

ثانيا: التحول من الهيكلية على أساس طبيعة الإنفاق إلى الهيكلية على أساس السياسات العمومية: لم تصبح

النفقات تُصنف فقط حسب طبيعتها مثل تشغيلية أو استثمارية، بل أُضيف تصنيف جديد يعتمد على السياسات العامة مثل الأمن والصحة والتعليم، ويسمى "المهام". تُوزع الميزانية وتُصوت عليها في البرلمان بناءً على هذه المهام، مما

يتيح مراقبة وتقييم استخدام الموارد في تنفيذ سياسات الدولة. وتنظم الموازنة العامة على ثلاثة مستويات: المهام، البرامج، والأنشطة.¹

الشكل (8): الهيكلية الجديدة للميزانية العمومية في فرنسا.



المصدر: Guide pratique de LOLF (2010), p1

المهمة: هي أعلى مستوى في هرم الميزانية العمومية وفق قانون LOLF، وهي محور النقاش والتصويت في البرلمان عند توزيع الاعتمادات المالية المرتبطة بالسياسة العامة. تتشكل المهام بمبادرة من الحكومة، وقد تكون مرتبطة بوزارة واحدة

¹ بن موسى كمال و خميسة إراهيم، نحو إستراتيجية توافقية لتبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS دراسة تحليلية لمسار التجربة

الفرنسية، المدير، جامعة الجزائر 3، 2392-5345، العدد 01، 2020، ص 102.

الفصل الأول: الاطار النظري للمحاسبة الادارية في ظل القانون العضوي 18\15 الواقع والأفاق

أو تشترك فيها عدة وزارات. وفقاً للمادة 07، تُجمع الاعتمادات المالية من قانون المالية بناءً على المهام المرتبطة بوزارة أو عدة وزارات¹، مثل مهمة " البحث و التطوير " التي تشترك فيها (06) وزارات هي وزارة التعليم العالي و البحث، وزارة الاقتصاد الصناعي و التشغيل، وزارة التكنولوجيا و التطوير و التهيئة المستدامة، وزارة الدفاع، وزارة الثقافة، وزارة الفلاحة.

البرنامج: هو الذي يحدد كيف يتم تنفيذ الأنشطة والمشاريع التي تخدم اهداف معينة، ويحتوي على الاموال التي تصرف، وكل برنامج يكون تحت مسؤولية شخص معين من قبل الوزير المسؤول عن الوزارة المعنية ، وله الحرية التامة في توزيع الاموال الاهم انه يتوصل الى النتائج والاهداف المتوقعة.

النشاط: تقسيم تفصيلي للبرنامج، حيث توضح تفاصيل كيفية استخدام الاعتمادات. كل نشاط يبين مسار الأموال وكيفية صرفها لتحقيق الأهداف المرجوة.²

ثالثاً: الدقة في تحديد المسؤولية وتعزيز السلطة الرقابية للبرلمان: القانون يعطي لمسؤولي البرامج حرية لكي يحولوا جزء من الاعتمادات من نشاط لنشاط آخر أو يخصصو جزء منها من برنامج لآخر في نفس الوزارة، بشرط ما ان لا يتجاوز الاعتمادات الكلية. ويمكن كذلك ان يحولوا الاعتمادات من وزارة لوزارة أخرى إذا كانوا ضمن برنامج مشترك، وكل هذا تحت رقابة وزارة المالية. هذه الحرية تجعل تسيير المال العام أكثر فعالية.

مقابل هذه الحرية الممنوحة في التسيير، تم تعزيز سلطة البرلمان لتمكينه من مراقبة فعالية النفقات العامة من خلال:

¹ بن موسى كمال و خميسة ابراهيم، نحو إستراتيجية توافقية لتبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS دراسة تحليلية لمسار التجربة الفرنسية، مرجع سابق ذكره، ص 103.

² الجوزي فتيحة، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في اصلاح النظام الموازي بالجزائر، مرجع سابق ذكره، ص 151.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

✓ توسيع نطاق التصويت على الميزانية العمومية، حيث يقوم البرلمان بالتصويت على الاعتمادات بناء على المهام، وعلى مضمون البرنامج فله الحق ان ينشا او يعدل او يلغي البرنامج.

✓ توسعت صلاحيات البرلمان في تقييم أداء الإدارات العمومية، يعني لم تقتصر على مراقبة الأرقام بين تقديرات الميزانية والتنفيذ الفعلي فقط، البرلمان يستطيع ان يقارن بين الأهداف المحددة والنتائج المحققة، لمعرفة السياسات العامة للدولة تنفذ حقا، وهذا على ضوء مشروع قانون خاص بالتنظيم والتقارير السنوية للأداء (RAP)، الذي يتضمن الأهداف لكل برنامج، والنتائج التي تحققت في السنوات السابقة ومتوقعة لاحقا.

✓ توسيع صلاحيات لجان المالية التابعة للمجالس الوطنية يعني لهم القدرة على مراقبة قوانين المالية في البلاد وكيف تنفذ، والاطلاع على كل التفاصيل المتعلقة بالمال العام، اذا كان هناك تلاعب أو سوء استخدام، ولهم الحق كذلك ان يطلبوا أي معلومة تتعلق بالميزانية والمصاريف، وكذا مسائل المسيرين، كما يمكنهم طلب من محكمة مراجعي الحسابات إجراء تحقيقات إذا لاحظوا وجود أمور غير واضحة أو غير صحيحة، فهذا يساعدهم على ضمان تنفيذ الأمور بطريقة صحيحة وشفافة، وحماية المال العام من التلاعب أو الفساد.

رابعا: توسيع الاطار الموازي للميزانية العامة: يجب على الدولة عرض الميزانية العامة بتقديرات للسنوات

الثلاث أو الأربع القادمة، نظراً لاحتياج بعض البرامج لأكثر من سنة للتنفيذ. لذا، من الضروري توضيح

أهداف البرنامج والمصاريف المطلوبة، ووضع خطة متوسطة المدى لتحديد الإطار السنوي للميزانية.¹

¹ بن موسى كمال و خميسة إبراهيم، نحو إستراتيجية توافقية لتبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS دراسة تحليلية لمسار التجربة الفرنسية، مرجع

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

الفرع الثاني: نتائج اصلاح الموازنة العامة في فرنسا.

- العمل بجدية لتلبية احتياجات المواطنين.
- الاستخدام بشكل أكثر إنتاجية للأموال العامة.
- التعاون والتكامل بين الوزارات والإدارات المحلية والمركزية وأن يحددوا الأولويات الواضحة ، وأن تكون لهم خطة مشتركة لتحقيق الأهداف.
- إعطاء حرية للمسؤولين في استعمال الاعتمادات لتحقيق الأهداف المسطرة في البرامج ، وكل مسؤول يجب أن يكون تحت المراقبة ويخضع للمساءلة من قبل مسؤول أعلى منه رتبة.¹

المطلب الثالث: توجه المملكة المغربية نحو إصلاح نظام موازنتها العامة.

الفرع الأول: الاتجاهات الجديدة لإصلاح نظام الموازنة العامة في المغرب.

أولا: الانتقال من الموازنة القائمة على أساس الوسائل إلى الموازنة القائمة على أساس النتائج: شرع في تطبيقه

سنة 2001 قام بتحديد مسؤوليات الإدارات المركزية واللامركزية لتحقيق النتائج في إطار برنامج متوسط المدى

هذه المقاربة تعتمد على ثلاث نقاط أساسية: اعطاء صلاحيات للمسؤولين عن الميزانية، اعطائهم حرية التصرف في

الاعتمادات، وتم خضوعهم للمساءلة على ما حققوه من نتائج حقيقية.²

¹ الجوزي فتيحة، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في اصلاح النظام الموازي بالجزائر، مرجع سابق ذكره، ص 161.

² الجوزي فتيحة، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في اصلاح النظام الموازي بالجزائر، مرجع سابق ذكره، ص 165.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

ثانيا: الإطار الموازي متعدد السنوات: بدأت المملكة المغربية بتطبيق نظام البرمجة المتعددة السنوات منذ عام

2007، حيث يتم التخطيط للميزانية كل ثلاث سنوات وتحديثها سنويًا. يهدف هذا النظام إلى تحسين تنظيم الميزانية العامة على المدى المتوسط، مما يساعد على تحديد النفقات وتوجيه الموارد بشكل أفضل لتحقيق الأهداف المستقبلية.

ثالثا: شمولية الاعتمادات: تتناول الفقرة تحسين إدارة الميزانية العامة في المغرب من خلال منح الأمرين بالصرف

ونواجم حرية أكبر في صرف الاعتمادات، مع تحميلهم مسؤولية تحقيق الأهداف المحددة. بدأت المملكة تطبيق هذا النظام منذ عام 2002، وتم تفعيله بشكل شبه كامل في ميزانية الاستثمار بنهاية 2010. يتم جمع مؤشرات الأداء وعرضها على البرلمان سنويًا، مع إجراء فحص للأداء في 22 قطاع وزاري لتحديد نقاط القوة والضعف. هذا المنهج الجديد زاد من مسؤولية المشرفين على المصالح اللامركزية في اتخاذ القرارات المالية والإدارية، مما أتاح لهم إجراء تعديلات في استخدام الأموال دون الرجوع إلى وزارة المالية، كما ساعد في تعزيز الشراكات مع الفاعلين المحليين لتحقيق نتائج أفضل¹.

الفرع الثاني: تقييم تجربة شروع المملكة المغربية في إصلاح نظام موازنتها العامة.

حققت المملكة المغربية تقدمًا ملحوظًا في جهودها لإصلاح نظام ميزانيتها العامة. وفيما يلي، سنستعرض نقاط القوة والضعف الناتجة عن بدء المملكة في هذا الإصلاح.

¹ الجوزي فتيحة، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازي بالجزائر، مرجع سابق ذكره، ص 169.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

نقاط القوة:

- ✓ يسعى الإصلاح الموازي إلى تطوير الإدارة العامة، حيث يرتبط بتحقيق أهداف فعالية الإدارة، وتعزيز تمركزها، وزيادة شفافية الأنشطة العامة.
- ✓ إعداد ونشر وثائق توضح مختلف جوانب الإصلاح (مثل الدلائل والملخصات للإجراءات وغيرها) والالتزام المستمر بأنشطة الإعلام وتوفير المعلومات للجهات المعنية في مسار صرف الأموال العامة.
- ✓ الاقتناع بإصلاح القانون العضوي من قبل المسيرين والطبقة السياسية والمجتمع كذلك، لضمان استمرارية الإصلاح من خلال منح صبغة قانونية للمقاربات الجديدة المدججة في الميزانية العامة.

نقاط الضعف:

- ✓ الاستغلال المحدود للأدوات المدججة من خلال الإصلاح الموازي، سواء في التسيير اليومي أو في مناقشة قانون المالية في البرلمان، يؤدي إلى ضعف تحقيق أهداف الإصلاح على مستوى عمل الإدارة وجودة الخدمات العامة.
- ✓ يتجلى هذا الضعف بشكل خاص في تدني نوعية مؤشرات الأداء وزيادة عددها، بالإضافة إلى ضعف جودة تقارير الأداء.
- ✓ تدني انتشار المقاربات الموازية الجديدة داخلياً، بالإضافة إلى محدودية تعميم ثقافة الأداء بين العاملين، خاصة في المصالح العملية واللامركزية.
- ✓ دور البرلمان محدود في الإصلاح الميزانياتي الصادر من السلطة التنفيذية وكذا تعزيز بدا التنفيذ.¹

¹ الجوزي فتيحة، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في اصلاح النظام الموازي بالجزائر، مرجع سابق ذكره، ص 177.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 الواقع والآفاق

خاتمة الفصل:

من خلال الفصل الأول توصلنا إلى أن الإصلاح الميزانياتي الجديد الذي جاء ضمن القانون العضوي 15/18 و المتعلق بقوانين المالية ، يجسد الانتقال من ميزانية قائمة على الوسائل إلى ميزانية مرتكزة على البرامج و الأهداف ، حيث أن هذا الإصلاح يرمي إلى تحسين التسيير العمومي ، و توجيه العمل نحو الأداء التنفيذي بكفاءة و فعالية ، في إطار من الشفافية و الوضوح بهدف ترشيد النفقات ، و الحفاظ على المال العام.

و في إطار هذا الإصلاح الجديد ، تبرز أهمية المحاسبة الإدارية من خلال العمليات المحاسبية و الإدارية التي يقوم بها الأمر بالصرف فيما يخص تحصيل الإيرادات و صرف النفقات، و تنحصر فيما يلي :

✓ من ناحية الإيرادات: يقوم الأمر بالصرف بتحديد طبيعة الحقوق المستحقة للدولة لدى الغير و هذا ما يسمى بالإثبات، ثم يقوم بالتصفية و التي يتم من خلالها تحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الدائن العمومي و بعد ذلك يتم تحرير سند الأمر بالتحصيل للمحاسب العمومي و أمره بالتحصيل.

✓ من ناحية النفقات : و يكون ذلك من خلال إعداد بطاقة الالتزام بالنفقة مدون عليها المبالغ الملتزم بها ، ثم يقوم الأمر بالصرف بعملية التحقق من المبالغ الملتزم بها استنادا إلى الوثائق التي تثبت صحة النفقة. و بعدها يتم تحرير حوالات الدفع التي يأمر بموجبها المحاسب العمومي بدفع النفقة.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

مقدمة الفصل:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي عالجت موضوع ما وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين الدول العربية والأجنبية، وسوف نستعرض هذه الدراسات التي تم الاستفادة منها وهذا قد تم تصنيف هذه الدراسات حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة، وعليه سوف نقدم عرضاً لهذه الدراسات تبين أوجه التشابه والاختلاف وجوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية . ومن هنا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على

النحو التالي:

المبحث الأول: عرض ودراسة الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات.

المبحث الثالث: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة.

المبحث الأول: عرض ودراسة الدراسات السابقة.

1. الدراسات باللغة العربية :

- دراسة إبراهيم مسلم 2017 بعنوان: "قراءة في أهم المفاهيم الحديثة الخاصة بالحاسبة الإدارية للمؤسسة."

تناولت دراسة (إبراهيم مسلم) عن أهمية المحاسبة الإدارية التي تهدف إلى تزويد الإدارة بالمعلومات المحاسبية والمالية اللازمة لدعم عمليات الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات. وقد شهدت تطورًا ملحوظًا نتيجة للتقدم التكنولوجي والاقتصادي مما عزز أهمية المحاسبة الإدارية في عالم الأعمال. حيث تعتمد هذه الأخيرة على أدوات معينة لتوفير المعلومات بكفاءة وبأقل تكاليف. تأتي مشكلة الدراسة من خلال ضرورة التعرف على التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة الإدارية من حيث المفهوم والأساليب والدور المتوقع.

أهداف الدراسة:

- ✓ تحديد أثر المحاسبة الإدارية في تطوير مفاهيمها وأساليبها والمراحل التي مرت بها.
- ✓ توضيح علاقة المحاسبة الإدارية بالمحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف.
- ✓ تحديد موقع المحاسبة الإدارية ضمن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، حيث تقدم معلومات تُستخدم في عمليات الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات.

استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي الذي يعتمد على التحليل النظري، وقام بتقسيمه إلى المحاور التالية:

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

✚ "أولاً: تطور مفهوم المحاسبة الإدارية."

✚ "ثانياً: المحاسبة الإدارية وفروع المعرفة المحاسبية."

✚ "ثالثاً: التطورات الحديثة في مجال المحاسبة الإدارية."

أهم ماتوصلت إليه الدراسة من نتائج:

1. المحاسبة الإدارية تجمع بين نظام المعلومات المحاسبي والإداري، مما يجعلها النظام الشامل والرئيسي للمعلومات في المؤسسة.
2. المحاسبة الإدارية تزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية لدعم وظائفها (التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات).
3. أدى تطور تقنية المعلومات إلى إلغاء المركزية في المحاسبة، وعمل المحاسب الإداري في جميع إدارات المؤسسة.
4. تساهم تقنية المعلومات في تسهيل استخدام الأدوات الحديثة للمحاسبة الإدارية.

• دراسة أمين صابو وكمال بن موسى 2020: "دراسة تحليلية للقانون العضوي الجديد رقم 15/18

وأهميته في تحسين القطاع العام في الجزائر".

تهدف دراسة (أمين وكمال 2020) إلى استعراض الفروقات الأساسية بين النص القانوني القديم 17/84 والقانون العضوي الجديد 15/18 المتعلق بقوانين المالية، وتحديد العوامل الضرورية لنجاح تطبيقه من قبل الحكومة والبرلمان وهيئات الرقابة.

وقد أوضحت الدراسة أنه على الرغم من الجهود المبذولة لبدء تطبيق هذا القانون بشكل ناجح، إلا أنه لا يزال يواجه صعوبات، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم صدور النصوص التطبيقية المرافقة له، وتم صياغة الإشكالية الرئيسية على

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

النحو التالي: كيف يمكن للقانون العضوي لقوانين المالية أن يساهم في تحسين أداء الإدارات العمومية للقطاع العمومي؟ وما هي الآليات المعتمدة لتحقيق ذلك؟ ، وللإجابة على الإشكالية قام الباحث بتقسيم دراسته إلى ثلاث محاور :

✚ "التوجهات الحديثه لتحسين أداء الإدارات العمومية في القطاع العمومي."

✚ "القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية الجديد رقم 15 /18 رؤية قانونية وأرضية لتجسيد مبادئ

الحكومة في تسيير ميزانية الدولة في الجزائر."

✚ "اجراءات وعوامل تحسين أداء الإدارات العمومية في القطاع العمومي في الجزائر في ظل القانون

العضوي الجديد رقم 15 /18."

ومن أهم ماتوصلت إليه الدراسة من نتائج:

1. لاتزال مدونة الميزانية تقسم المبالغ المالية حسب المفهوم الكلاسيكي، و ذلك بسبب غياب النصوص التنظيمية والتطبيقية المرتبطة بالقانون الجديد.
2. عدم وجود أدلة عملية متاحة للمسيرين لتسهيل تنفيذ نصوص هذا القانون.
3. وجود نقص في ثقافة الأداء لدى المسيرين وصعوبة تقبلهم لفكرة الإصلاح، نتيجة تخوفهم من تقديم الحسابات، بالإضافة إلى قلة برامج التدريب المخصصة لتأهيل مسؤولي البرامج والموظفين.

• دراسة مالك عليان 2021 بعنوان: " إعداد الميزانية العمومية في ظل القانون العضوي 15/18 يتعلق

بقوانين المالية."

استهدفت دراسة (مالك عليان 2021) موضوع الميزانية العمومية وأهميتها في تنفيذ مخطط الحكومة التي تعدها السلطة التنفيذية في عدة مراحل، حيث تمر كذلك الميزانية بمراحل تقنية وإدارية تكمن في وضع الأهداف وتقدير النفقات والإيرادات ، واهتمام السلطتين التنفيذية والتشريعية بها . ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يتم إعداد الميزانية العمومية للدولة في ظل القانون العضوي رقم 15/18 يتعلق بقوانين المالية؟

قام الباحث بتقسيم دراسته الى محورين :

✚ " المحور الأول: الإطار العام لإعداد مشروع الميزانية العمومية."

✚ " المحور الثاني: المراحل العملية لإعداد مشروع الميزانية العمومية."

النتائج التي توصل إليها الباحث في الدراسة:

1. السلطة التنفيذية تتولى مسؤولية إعداد وتحضير الميزانية العمومية، في حين يقتصر دور البرلمان على الموافقة على قانون المالية الذي يتضمنها وإجراء التعديلات اللازمة.
2. يتضح أن القانون العضوي رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية لم يقدم بجدد في مجال إعداد الميزانية العمومية واعتمادها، بل أكد على دور الحكومة في جميع مراحل وآليات إعدادها، كما أنها تتدخل أيضاً في الجدول الزمني المتعلق بمناقشتها.
3. القيود التي يواجهها البرلمان في قدرته على مراقبة وإشراف الشؤون المالية للدولة.

• دراسة أكحل مُجد 2021 بعنوان: "القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية LOLF وحكامه الإنفاق

العمومي في فرنسا."

هدفت دراسة (أكحل مُجد) الى اعتبار التحكم في الإنفاق الحكومي قضية رئيسية للسلطات العامة الفرنسية، التي

اعتمدت إصلاحًا قانونيًا (الأمر 59/02) في عام 2001 بهدف تحديث الإدارة العامة وزيادة فعالية الإنفاق.

يعكس هذا الإصلاح تحولًا عميقًا نحو ميزانية تركز على الأهداف والنتائج، مما يوسع صلاحيات المسؤولين عن البرامج

العامة لتحديد الأهداف وقياس النتائج. رغم نجاح هذه الجهود، تبرز إشكاليات تتعلق بالصراع بين السلطات

السياسية والإدارية، بالإضافة إلى قضايا العدالة الاجتماعية.

تبلورت اشكالية الدراسة: إلى أي مدى ساهم القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية LOLF لسنة 2001 في

تجسيد حكامه الإنفاق العمومي؟ حيث قام الباحث بتقسيم دراسته الى محورين :

✚ "المحور الأول: دواعي تبني القانون LOLF وفلسفته ومركزاته الرئيسية."

✚ "المحور الثاني: مستجدات القانون العضوي LOLF ومدى تجسيدها لحكامه الإنفاق العمومي."

أهداف الدراسة:

✓ دواعي اصلاح الإطار القانوني المنظم لتسيير المالية العمومية.

✓ تحديد محتوى عملية الإصلاح والأطراف الفاعلة فيها.

✓ تحديد إيجابيات وإخفاقات القانون العضوي في تحقيق حكامه الإنفاق العمومي منذ 15 سنة من بداية

تطبيقه.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

النتائج المتوصل إليها:

1. وجود شفافية الإنفاق العمومي وذلك راجع إلى التقارير التي تقد للبرلمان من طرف الحكومة ،خلال مرحلة إعداد الميزانية ، ومناقشة توجهها والسياسة الإنفاقية.
2. ساهم البرلمان في اتخاذ القرارات المالية ووضع السياسات الإنفاقية بالتعاون مع مجلس المحاسبة، معززاً سلطته الرقابية من خلال تقديم قانون التسوية قبل الأول من جويلية للسنة الموالية، مما يتيح رقابة فعالة على النفقات العمومية.
3. أتاح القانون توسيع نطاق المشاركة المجتمعية في المجال المالي عبر تفعيل الميزانية التشاركية، مما يجسد مفهوم الديمقراطية التشاركية.

• دراسة حاج جاب الله امال 2021: "الإطار القانوني لقوانين المالية: دراسة تحليلية للقانون العضوي

"15/18"

هدفت دراسة (حاج جاب الله امال) إلى تحليل القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية والذي يعد إطاراً قانونياً حديثاً يهدف إلى إصلاح نظام الميزانية والمحاسبة، وذلك بعد أن أثبت القانون السابق 17/84 عدم كفايته لمواكبة التطورات المحلية والدولية. حيث يتضمن القانون الجديد 15/18 التعلق بقوانين المالية مبدأ التسيير بالأهداف، بالإضافة إلى تنظيم الميزانية على مدى سنوات بهدف ترشيد النفقات العمومية. كما يعزز مبدأ محاسبة الذمة، مما يتيح رؤية شاملة لممتلكات وموارد والتزامات الدولة.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

تمثلت اشكالية الدراسة في : ما هي الآليات الجديدة التي ادرجها القانون العضوي 15/18 من أجل تصحيح

النقائص المسجلة في النظام الميزانياتي الحالي وعصرنة تسيير المالية العمومية في الجزائر؟

اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي القانوني، حيث قارنت بين القوانين السابقة والحالية ومن أهم النتائج التي

توصلت إليها هي :

1. يتعيّن تفعيل التنسيق والتعاون بين الإدارات العمومية (كجهات منفقة) ووزارة المالية مع مديرياتها العامة.

2. يجب العمل على إعداد النصوص التطبيقية للقانون العضوي، والتي تشمل المراسيم التنفيذية والمذكرات

التوجيهية، مع التركيز بشكل خاص على مجالات المحاسبة والميزانية متعددة السنوات.

3. من الضروري تكوين الموظفين والإطارات المعنيين بإعداد وتنفيذ الميزانية في وزارة المالية والوزارات المنفقة على

التقنيات الجديدة الواردة في القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية.

• دراسة اكحل مُجَّد 2022 بعنوان: " القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية وإصلاح تسيير

المالية العمومية."

تهدف دراسة (مُجَّد اكحل) إلى تبيان العلاقة بين اصلاح تسيير المالية العمومية والقانون العضوي الجديد 15/18

سيتناول المقال السياق العام للإصلاح المالي في الجزائر على المستويين الوطني والدولي، مع التركيز على الأسباب

التي أدت إلى صدور القانون العضوي وأبرز مستجداته القانونية التي تهدف إلى تحسين تسيير المالية العمومية.

حيث هدفت الدراسة إلى:

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

✓ الأسباب التي أدت إلى اصلاح القانون لتسيير المالية العمومية.

✓ معرفة الاختلالات التي شهدتها تسيير المالية العمومية في ظل القانون السابق 17/84.

✓ التطرق لمستجدات القانون الجديد 15/18 المتعلق بقوانين المالية.

حيث تم صياغة اشكالية الدراسة على النحو التالي: ما دواعي تبني القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية،

وما المستجدات التي جاء بها لإصلاح تسيير المالية العمومية في الجزائر؟

ولالإجابة عليها قام الباحث بتقسيم عمله الى محورين:

✚ "الأسباب التي أدت إلى إصلاح الإطار المنظم لتسيير المالية العمومية."

✚ "أهم ما جاء به القانون العضوي 15/18 من محاور وأهداف."

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تفصي أسباب اصدار القانون العضوي 15/18

وتحليل المواد القانونية ، ومن هنا نذكر أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث:

1. يهدف القانون العضوي 15/18 إلى تحسين إدارة المالية العمومية وزيادة فعاليتها من خلال إعادة هيكلة

صنع القرار المالي، وضبط الإنفاق ومواكبة التحولات العالمية، مع التركيز على التسيير المتمحور حول النتائج

وتقييم الأهداف.

2. يسير إصلاح تسيير المالية العمومية بوتيرة غير متناسبة مع التفاعلات الدولية، مما يجعله مجرد تحديث للإطار

القانوني لتلبية الضغوطات العالمية. يركز الإصلاح على تكيف وثائق الميزانية لتعزيز الشفافية، لكنه يتحول

إلى استجابة سطحية لضغوط الخارج، مع هيمنة واضحة للسلطة التنفيذية على المعلومات المالية.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

• دراسة سحنون رمضان 2022 بعنوان: "استخدام أساليب المحاسبة الإدارية في المؤسسات الخدمائية

الجزائرية."

عاجلت دراسة الباحث (سحنون رمضان 2022) تحديث الأساليب التقليدية في المحاسبة الإدارية رغم نجاحها، إلا ان المؤسسات كانت تواجه قصورا في النتائج ما أدى إلى تحديثها لتلبية الكم الكبير من المعلومات.

ومن أبرز الأساليب الإدارية التقليدية: أسلوب محاسبة المسؤوليات وأسلوب التكلفة المعيارية، بينما تُعد أساليب تحليل التكلفة والحجم والربح والبرمجة الخطية الأقل استخدامًا. أما أسلوب التكاليف على أساس النشاط ABC من

الأساليب الحديثة الأكثر اتبعا، حيث يساعد نظام المحاسبة الإدارية الفعال المؤسسات الخدمائية على النمو

والاستمرار. وبالتالي تمت صياغة الإشكالية على النحو التالي: هل تستخدم المؤسسات الخدمائية الجزائرية أساليب

المحاسبية الحديثة؟ استعمل الباحث المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات حول الاساليب المحاسبية الادارية

وتحليلها و تم تصنيفها من أجل فهم الجانب النظري لها، وقام بإعداد استبيان من خلال المقابلات والدراسات الميدانية.

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

✓ دراسة تأثير استخدام أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في المؤسسات الخدمائية.

✓ معرفة فهم أهمية تطبيق الأساليب المحاسبية الإدارية الحديثة.

✓ معرفة الصعوبات التي تعترض استخدام أساليب المحاسبة الإدارية.

النتائج المتحصل عليها :

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

1. أساليب المحاسبة الإدارية التقليدية تطبق بنسبة متوسطة في الجزائر على عكس الأساليب الحديثة تستعمل بنسبة أكبر.
2. كفاءة وفعالية نظام المحاسبة الإدارية يسمح للمؤسسات بالاستمرارية على المدى المتوسط والمدى الطويل.
3. المؤسسات الخدمائية الجزائرية تستخدم أساليب المحاسبة الإدارية التقليدية، لسهولة ولأنها غير مكلفة.
4. تأكيد المؤسسات الخدمائية لولاية عين الدفلى على ضرورة استخدام الأساليب الحديثة كونها تعود بفوائد على المؤسسة.

• دراسة بن عيلة لخضر 2023: " تكريس ميزانية مستدامة من خلال تطبيق أحكام القانون العضوي رقم

18 / 15 المتعلق بقوانين المالية. "

عاجت دراسة (بن عيلة لخضر) بان القانون العضوي 15/18 خطوة هامة نحو تحديث وتعزيز استدامة الميزانية العمومية، وعن التحويل من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج واستدامة الإنفاق العام على مدى سنوات، و تم تخصيص الموارد بشكل أفضل بين القطاعات المختلفة وفقاً لأولويات الحكومة واحتياجات المواطنين، وتحقيق خدمات فعالة للمصالح العامة. حددت الدراسة الإشكالية التالية: هل القانون العضوي رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية يكرس استدامة الميزانية؟

من أبرز نتائج الدراسة:

1. إن القانون العضوي الجديد جاء لمحاربة الفساد وحماية المال العام.
2. يتضمن القانون العضوي 15/18 برنامجاً إصلاحياً شاملاً للموازنة يتمشى مع متطلبات عصرنة الميزانية.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

3. تتيح ميزانية البرامج إنشاء نظام تسيير قائم على النتائج والأداء.

4. يعتمد القانون على الموازنة للمدى المتوسط ويعزز نظام التنبؤ الموازناقي للسنوات المقبلة لضمان

استدامتها.

• دراسة يوسف جيلالي 2023 بعنوان: "تصنيف وتوزيع النفقات العامة في الجزائر، دراسة مقارنة بين

النظام الميزانياتي السابق المقرر بالقانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، والإصلاح

الميزانياتي المقرر بالقانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم.

هدفت دراسة يوسف جيلالي 2023 إلى المقارنة بين النظامين المتعلقين بقوانين المالية المعدل والمتمم :

القانون 17/84 السابق و القانون العضوي 15/18 الحالي حيث قام هذا

الأخير بإصجار نظام ميزانية البرامج والأهداف بدلا عن الوسائل والبنود المعتمدة في إطار القانون السالف الملغى،

حيث ركز القانون الجديد على النفقات العمومية بشكل خاص وتصنيفها حسب أهدافها وغاياتها بدلاً من طبيعتها

الاقتصادية، ودوام البرامج الحكومية بشكل أفضل.

تبلورت إشكالية الدراسة الرئيسية في: ما تأثير تبني نظام ميزانية البرامج و الأهداف في إعادة تصنيف و توزيع النفقات

العمومية في النظام الميزانياتي الجزائري؟.

فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لإبراز المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة، وعلى المنهج الاستقرائي والتحليلي

من خلال استقراء وتحليل ما تضمنته النصوص التشريعية والتنظيمية . خصص الباحث هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور

حيث نتطرق إلى الإطار المفاهيمي للنفقات العمومية، ثم يليه النفقات العمومية في ظل نظام الميزانياتي السابق، ثم في

ظل نظام الميزانياتي الحالي.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

النتائج المتحصل عليها :

1. النفقات العامة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، إلا أن تنوعها الكبير من حيث الشكل، الغرض، الطبيعة، ثم الآثار الاقتصادية والاجتماعية يجعلها مجموعة غير متجانسة.
 2. تصنيف النفقات العامة إلى مجموعات متجانسة استنادًا إلى معايير محددة تشمل غرض الإنفاق، طبيعته، مدى انتظامه، وإنتاجيته، وعلاقته بالدخل الوطني.
 3. وفقًا للقانون 17/84 السابق تم تصنيف النفقات العامة بشكل مزدوج، فالنفقات التي لا تولد أصولاً ثابتة وتكون جارية تعتبر نفقات تسيير، بينما النفقات التي تؤدي إلى إنشاء أصول ثابتة وتستمر لفترات طويلة تعتبر نفقات تجهيز.
 4. انتقد المختصون في المالية العمومية التقسيم المزدوج للنفقات العمومية ميزانية التسيير موزعة حسب الوزارات، والتجهيز حسب القطاعات، حيث أن هذا التصنيف قد يؤدي إلى تشتيت الجهود وتقليل الكفاءة والشفافية في إدارة المالية العامة.
 5. جاء القانون 15/18 بغرض توحيد طبيعة النفقات العامة وربطها بشكل مباشر بالسياسات العمومية.
- دراسة مزيان رفاء ملاك وعزي فريال منال 2024 بعنوان: "التوجه نحو تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في اصلاح الميزانية العامة في الجزائر عن طريق القانون العضوي 15/18"

العام في اصلاح الميزانية العامة في الجزائر عن طريق القانون العضوي 15/18 ."

هدفت دراسة (مزيان وعزي 2024) إلى توضيح مدى اعتماد المشرع الجزائري على المعايير الدولية للمحاسبة في

القطاع العام عند إعداد القانون العضوي رقم 15/18. كما استكشفت الاتجاهات الجديدة لوزارة المالية ورؤيتها

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

المستقبلية في إدارة المال العام. وقد زادت الجهود الوطنية لإصلاح النظام المحاسبي والقانوني والإداري لمكافحة الفساد الإداري والمالي.

تبلورت إشكالية الدراسة الرئيسية: كيف يمكن تقييم مدى تبني المشرع الجزائري لمعايير المحاسبة الدولية. في القطاع العام، خاصة مع صدور القانون العضوي 15/18؟ وهل يتماشى هذا التوجه مع متطلبات ومبادئ المحاسبة الدولية؟ حيث استعملت الباحثتان المنهج الوصفي لتحديد المفاهيم المرتبة بمتغيرات الدراسة والمنهج التحليلي لاستنتاج العلاقة بين القانون العضوي الجديد ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ومن أهداف هذه الدراسة:

- ✓ التعرف على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والنظام الجزائري للمحاسبة العمومية.
- ✓ توضيح أهمية الانتقال إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام لتحسين جودة المعلومات.
- ✓ تحديد أوجه الاختلاف والتشابه بين الأحكام الصادرة في القانون العضوي 15/18 ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثتان في دراستهما:

1. ان العمل بمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، يوحد الأنظمة المحاسبية دوليا الأمر الذي يعزز بدوره خاصية المقارنة بين عدة دول مختلفة.

2. تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية ومنح حق المساءلة عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام،

مع ضمان حماية الأموال العامة.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

3. ما أن القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية يستند إلى معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، فإن هناك توافقاً كبيراً بين أحكامهما ، باستثناء بعض والمصطلحات وكذا التعريفات.

4. القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية يختص بمالية الدولة فقط، في حين معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام تشمل المعالجات المحاسبية لكافة مؤسسات القطاع العام.

● دراسة عبد الكريم بوزكورية وعبد الرزاق يخلف 2025 بعنوان: " نقاط القوة ومجالات التحسين في ميزانية

البرامج التي جاء بها القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية LOLF في الجزائر. "

عالجت دراسة (عبد الكريم وعبد الرزاق يخلف 2025) استعراض إصلاحات المالية العمومية في الجزائر، مع

التركيز على الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية تعتمد على الأهداف والنتائج، وتسليط الضوء على

مستجدات القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية ، وتحديد نقاط القوة ومجالات التحسين الناتجة عن

هذا الإصلاح.

تمت صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي: ما هي نقاط القوة التي جاء بها القانون العضوي رقم 15/18 المتعلق

بقوانين المالية من أجل رفع كفاءة وفعالية الميزانية العامة؟ وما هي المجالات التي يمكن تحسينها لتحقيق النتائج المرجوة

من هذا الإصلاح؟ ، اعتمد الباحثان في بحثهما عن المنهج الوصفي التحليلي حيث قسما دراستهما إلى ثلاث محاور:

✚ "المكونات الرئيسية للقانون العضوي رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية."

✚ "الركائز الرئيسية للقانون العضوي رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية LOLF ودور كل من الفاعلين

فيه."

✚ "نقاط القوة التي جاء بها القانون العضوي 15/18 في تحسين كفاءة الميزانية العامة وتوصيات للتطوير."

توصل الباحثان في دراستهما على النتائج التالية:

1. يساهم اعتماد ميزانية البرامج بشكل فعال في تحسين كفاءة الإنفاق العمومي، مما يساهم في ترشيد إدارة المال العام وفقاً للمعايير الدولية.
2. تعزز ميزانية البرامج الشفافية والمساءلة من خلال ربط الاعتمادات المالية بالأهداف المستهدفة وتوفير آليات فعالة للرقابة والتقييم.
3. يتطلب إصلاح الميزانية العامة وفقاً لمنطق النتائج إجراء إصلاح شامل لمنظومة الموارد البشرية بما يتناسب مع ميزانية أكثر شمولية.

الدراسات باللغة الاجنبية :

• دراسة فلوح فريدة سيليا 2022 بعنوان: « Réforme budgétaire en

Algérie l'introduction du principe de gestion axée sur les résultats dans le budget de l'état »

تتناول دراسة (فلوح فريدة سيليا) إلى مدى تأثير إدخال نمط الإدارة القائم على النتائج في ميزانية الدولة، وهل هو ابتكار أم تغيير سطحي، حيث قامت الباحثة بتحليل النصوص القانونية، ودراسة مجموعة من الأعمال التي تساءلت

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

عن جدوى اثار استخدام هذا النمط ،يؤدي هذا البحث الى نتيجتين رئيسيتين: إن إدخال نمط الإدارة القائم على النتائج في ميزانية الدولة يمثل بالفعل ابتكاراً – فعالية هذا المبدأ في تحقيق هذا الإصلاح والذي يبدو أنه نسبي.

قدمت الباحثة تحليلاً في قسمين وهما :

تحليل للسمات المحدده لنهج الإدارة القائمة على النتائج من أجل تحديد كيف أن ما يبرزه هو ابتكار

حقيقي.

تحليل الإطار القانوني الذي تم وضعه في الجزائر لضمان تطبيق هذا الأسلوب الإداري في ميزانية الدولة.

الهدف هنا هو تقييم مدى كفاية الأحكام القانونية المطبقة لضمان فعالية الإصلاح.

• دراسة تويتو جلال و بن سعيد هشام 2022 بعنوان :

La nouvelle gestion budgétaire en Algérie, d'une logique axée aux moyens à une logique axée aux résultats, état des lieux et perspectives .

تناولت دراسة (جلال و هشام) إلى تكريس إدارة ميزانية قائمة على النتائج بموجب قانون المالية LOLF ،

الذي سيدخل حيز التنفيذ اعتباراً من السنة المالية 2023، الذي سيؤدي إلى تغيير شامل في العمل العام. وبالتالي

ستتبدل ميزانية الوسائل إلى ميزانية النتائج. سيكون من المثير للاهتمام التساؤل عن تشخيص هذا التحول في الجزائر.

استعمل الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لعملية الأداء، مع الاستعانة بعدة أدوات قانونية وإدارية واقتصادية.

وتلخص النتائج الرئيسية لهذه الدراسة الخطوة الكبيرة التي حققتها الجزائر، على الرغم من تأخرها، من أجل إنجاز هذا

التحول."

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات.

- دراسة إبراهيم مسلم 2017 ودراسة رمضان سحنون 2022.

أوجه التشابه:

- كلا الدراستين تتناولان المحاسبة الإدارية وأهميتها في المؤسسات.
- تشير الدراستان إلى التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة الإدارية نتيجة للتغيرات التكنولوجية والاقتصادية.
- هدف كلتا الدراستين إلى تحسين فهم كيفية استخدام المعلومات المحاسبية لدعم اتخاذ القرارات الإدارية.
- كلا الباحثين اعتمدا على جمع المعلومات وتحليلها لفهم الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإدارية.

أوجه الاختلاف:

- دراسة إبراهيم مسلم تركز على المفاهيم الحديثة للمحاسبة الإدارية بشكل عام، بينما دراسة سحنون رمضان تركز على استخدام الأساليب المحاسبية في المؤسسات الخدمائية الجزائرية.
- إبراهيم مسلم يتحدث عن أهمية المحاسبة الإدارية وأدواتها بشكل عام، بينما سحنون رمضان يركز على تحديث الأساليب التقليدية ويستعرض أساليب معينة مثل أسلوب التكاليف على أساس النشاط (ABC) وأسلوب محاسبة المسؤوليات.
- إشكالية دراسة إبراهيم مسلم تتعلق بالتطورات في المفاهيم والأساليب والدور المتوقع للمحاسبة الإدارية، بينما إشكالية دراسة سحنون رمضان تتعلق بمدى استخدام المؤسسات الخدمائية الجزائرية للأساليب المحاسبية الحديثة.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

تشارك الدراسات في موضوع المحاسبة الإدارية وأهميتها، لكنهما تختلفان في التركيز والأساليب المستخدمة والإشكاليات المطروحة.

- دراسة أمين صابة وكمال بن موسى 2020 و دراسة حاج جاب الله أمال 2021:

أوجه التشابه:

- كلا الدراستين تركزان على القانون العضوي 15/18 وأهميته في تحسين القطاع العمومي في الجزائر.
- اعتمادهما على المنهج التحليلي لفهم الفروقات بين القانون السابق 17/84 والقانون الجديد 15/18.
- تشير الدراستان إلى ضرورة وجود نصوص تنظيمية وتطبيقية لتسهيل تنفيذ القانون الجديد.

أوجه الاختلاف:

- دراسة أمين صابة وكمال بن موسى تركز على الفروقات الأساسية بين القانونين القديم والجديد، وتحديد العوامل الضرورية لنجاح تطبيق القانون الجديد. أما دراسة حاج جاب الله أمال تركز على تحليل القانون الجديد كإطار قانوني حديث، وتحديد الآليات الجديدة التي تم إدراجها لتصحيح النقائص في النظام الحالي.
- نتائج دراسة أمين وكمال تشير إلى وجود نقص في ثقافة الأداء وصعوبة تقبل الإصلاح، بالإضافة إلى غياب الأدلة العملية. أما نتائج دراسة حاج جاب الله تؤكد على ضرورة تفعيل التنسيق بين الإدارات، وإعداد النصوص التطبيقية، وتكوين الموظفين.
- دراسة أمين وكمال تعتمد على تحليل الفروقات بين النصوص القانونية وتطبيقاتها. أما دراسة حاج جاب الله تعتمد على مقارنة القوانين السابقة والحالية مع التركيز على الآليات الجديدة.

- دراسة بن عيلة لخضر 2023 و دراسة عبد الكريم بوزكوية وعبد الرزاق يخلف 2025:

أوجه التشابه:

- كلا الدراستين تركزان على القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية وأثره على تحسين كفاءة وفعالية الميزانية العامة في الجزائر.
- كلا الدراستين تشيران إلى الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج.
- كلا الدراستين تتناولان الإصلاحات التي جاء بها القانون العضوي 15/18 وكيفية تعزيز استدامة الميزانية وكفاءة الإنفاق العمومي.
- تشير الدراستان إلى أن القانون الجديد يعزز الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام.

أوجه الاختلاف:

- دراسة بن عيلة تركز على استدامة الميزانية وكيفية تخصيص الموارد بشكل أفضل بين القطاعات. أما دراسة عبد الكريم وعبد الرزاق تركز على تحليل نقاط القوة والعيوب في ميزانية البرامج وكيفية تحسينها.
- نتائج دراسة بن عيلة تشير إلى أن القانون الجديد يحارب الفساد ويعزز نظام التنبؤ الموازني. أما نتائج عبد الكريم وعبد الرزاق تشير إلى أهمية ميزانية البرامج في تحسين كفاءة الإنفاق العمومي وتعزيز الشفافية والمساءلة.

- دراسة فلوح فريدة سيليا 2022 ودراسة تويتو جلال و بن سعيد هشام 2022:

أوجه التشابه:

- كلا الدراستين تركزان على التحول من إدارة الميزانية القائمة على الوسائل إلى إدارة الميزانية القائمة على النتائج.
- تتناول الدراستان الإصلاحات التي تم إدخالها في النظام المالي في الجزائر، وكيفية تأثيرها على فعالية الميزانية.
- كلا الدراستين تتضمنان تحليل النصوص القانونية والإطارات القانونية المتعلقة بتطبيق نمط الإدارة القائم على النتائج.
- تشير الدراستان إلى أن التحول نحو إدارة الميزانية القائمة على النتائج يمثل خطوة إيجابية نحو تحسين الأداء العام.

أوجه الاختلاف:

- دراسة فلوح تعتمد على تحليل السمات المحددة لنمط الإدارة القائم على النتائج والإطار القانوني المطبق لضمان فعالية الإصلاح. أما دراسة تويتو وبن سعيد تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام أدوات قانونية وإدارية واقتصادية لتشخيص عملية الأداء.
- نتائج دراسة فلوح تشير إلى أن فعالية نمط الإدارة القائم على النتائج تبدو نسبية، وتقييم كفاية الأحكام القانونية المطبقة. أما نتائج دراسة تويتو وبن سعيد تشير إلى أن الجزائر حققت خطوة كبيرة نحو إنجاح التحول، رغم تأخرها.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- دراسة فلوح تطرح تساؤلات حول ما إذا كان التغيير يمثل ابتكارًا حقيقيًا. أما دراسة تويتو جلال وبن سعيد هشام تركز على التقدم المحرز في التحول وتقييم الوضع الحالي والمستقبلي.

المبحث الثالث: ما يميز دراستنا بالدراسات السابقة.

دراستنا تركز على الإصلاحات الجديدة في الميزانية العمومية وعلى القانون العضوي 15/18 المتعلق بالقوانين المالية، وكيفية تطبيق المحاسبة الإدارية في القطاع العمومي، حيث قمنا بدراسة مدى تطبيق هذا القانون في القطاع العمومي في مكتب الميزانية غير المركزية للدولة بمديرية الإدارة المحلية لولاية تلمسان.

في الجانب النظري قمنا باستعراض تاريخ المحاسبة الإدارية وتعريفها، بالإضافة إلى التعريف بالقانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية والميزانية العمومية، مع توضيح من هم المكلفون بإعدادها ودواعي صدور هذا القانون. كما تم استعراض بعض التجارب الدولية في الإصلاح الميزانياتي، مثل تجربة أستراليا وفرنسا والمغرب.

أما بالنسبة للدراسات السابقة، أغلبها مقالات تتناول الإصلاح الميزانياتي والتحول من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج والأهداف، مع توضيح الاختلافات بين القانون السابق 17/84 والقانون الجديد 15/18 المتعلق بقوانين المالية.

وفي الجانب التطبيقي، تم التطرق إلى كيفية تطبيق القانون العضوي 15/18 وما التغييرات التي جاء بها، بالإضافة إلى كيفية إعداد ميزانية البرامج وتقسيم الميزانية على مختلف العناوين التي حددها هذا القانون، ومعرفة ما هي الإجراءات والخطوات الأولى التي يجب اتباعها للحصول على الأموال من وزارة المالية وإنفاقها بشكل فعال.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

خاتمة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى عدة دراسات متعلقة بموضوع دراستنا "آفاق تطبيق المحاسبة الإدارية في إطار القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية"، حيث قمنا باستعراض بعض الدراسات التي تناولت المحاسبة الإدارية وأهميتها في المؤسسات والتطورات الحاصلة نتيجة للتغيرات التكنولوجية والاقتصادية وكذا الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإدارية، ومن ثم الدراسات الأخرى التي تمحورت حول الفروقات بين القانون 17/84 والقانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية والتحول من ميزانية الوسائل إلى ميزانية الأهداف والبرامج وأن القانون الجديد جاء لإرساء الشفافية والمصادقية في تسيير المال العام وحمايته من الهدر والتبذير وتحقيق المنفعة العامة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في مكتب
الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير المركزية للدولة بولاية تلمسان.

مقدمة الفصل:

إضافة إلى الجانب النظري الذي تطرقنا فيه إلى واقع المحاسبة الإدارية في ظل القانون 15/18 المتعلق بقوانين المالية ، حاولنا إسقاط الجانب التطبيقي عليه من خلال إبراز دور المحاسبة الإدارية التي يمسكها الآمرون بالصرف عند تنفيذ أعباء ميزانية البرامج وفقا للقانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية ، من خلال دراسة ميدانية بمديرية الإدارة المحلية لولاية تلمسان "مكتب ميزانية الدولة".

لقد تمت هذه الدراسة الميدانية من خلال مقابلة أجريناها مع الطاقم الإداري و المحاسبي لمكتب الميزانية غير المركزية للدولة بولاية تلمسان.

بالإضافة إلى استخدام الملاحظة و التي تعتبر من أهم الأدوات لجمع المعلومات الدقيقة في موضوع الدراسة.

أما فيما يخص المنهج المستخدم فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الدراسة كما توجد في الواقع استنادا إلى مجموعة من البيانات والوثائق كالتعليمات الصادرة من وزارة المالية و المديرية العامة للميزانية .

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن ولاية تلمسان

المطلب الأول: تاريخ ولاية تلمسان.

تلمسان هي كلمة مستمدة من البربرية وفي القرن الثامن ميلادي انتشر الإسلام على يد أبي المهاجر سنة 271هـ ، وفي أواخر هذا القرن دخل إدريس الاول تلمسان وبنى بها أول مسجد وهو "مسجد اغادير" . تأسست تلمسان في أواخر القرن الحادي عشر حين استولى عليها يوسف ابن تاشفين المرابطي ، وأسس بجوارها مدينة عسكرية سماها تاغرارات ومن بعد أصبحت هذه المدينة تابعة للمرابطين (1060_1146)، وبعد سقوط دولتهم حل محلهم

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير المركزية للدولة بولاية تلمسان.

الموحدون، فسقطت تلمسان على يد عبد المؤمن بن علي الموحدى فأصبحت مركزا استراتيجيا هاما . وهذا ليس في ميدان الحرب وبسط النفوذ فقط بل حتى في الميدان التجاري والثقافي. وقد احاطوا تلمسان الجديدة بجدار وجعلوا لها ابواب لاتزال اثارها شاهدة ، وبعد ضعف الموحدين تمكن يغمراسن من تأسيس دولة جديدة عاصمتها تلمسان ، استمرت تحت اسم بني عبد الواد حوالي 104_198 سنة ، باسم دولة بني زيان، وتعرضت لهجمات خارجية من طرف المرينيين حيث عرفت اشد الحصار من طرفهم، أصبحت تلمسان خلال العصور الوسطى عاصمة المغرب الأوسط وذلك سنة 1236م.

المطلب الثاني: تعريف الولاية كجماعة إقليمية.

حسب المادة الأولى من القانون رقم 07/12: "الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة، وتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. وهي أيضا الدائرة الإدارية غير المركزية للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين. وتتدخل في كل المجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون. شعارها هو بالشعب وللشعب، وتحدث بموجب القانون."¹

¹ المادة الأولى من القانون 07/12 يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12، ص 8_9.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير المركزية للدولة بولاية تلمسان.

يولي الباحثون والمتخصصون في نظرية المنظمة أهمية بالغة في شأن دراسة وتحليل الهيكل التنظيمي لأي منظمة باعتباره البناء أو الشكل الذي يحدد التركيب الداخلي للعلاقات السائدة في المنظمة، فهو يوضح التقسيمات والوحدات الرئيسية التي من خلالها يتم توزيع المهام والأعمال والنشاطات المخولة لكل مصلحة والتي بدورها تحقق الاهداف المجسدة من قبل المنظمة: وهنا سنعرف بعض المديریات والمصالح المدرجة في الهيكل التنظيمي:

الديوان: هو هيئة تحت إشراف الوالي مباشرة ورئيس الديوان الذي يساعد الوالي في ممارسة وتنفيذ مهامه بالولاية وفي هذا الإطار مكلف بمايلي:

✓ العلاقات مع أجهزة الإعلام والصحافة.

✓ أنشطة مصلحة الإتصالات السلكية واللاسلكية والشفرة.

الأمانة العامة: هي مصلحة تشرف على التنمية المحلية على مستوى الولاية ابتداء من فكرة المشروع إلى غاية التجسيد الفعلي من طرف مصلحة التلخيص، وذلك عن طريق متابعة دورية ودقيقة للمشروع في كل سنة ترسم الولاية التنموية وفي جميع القطاعات بدون استثناء ولها الحق في اقتراح تنمية لقطاعها سواء كان ذلك ضمن المخططات القطاعية للتنمية "P.S.D" أو المخططات التنموية البلدية "P.C.D" ولها ثلاث مصالح تابعة لها : مصلحة التلخيص، الأرشيف ومصلحة الوثائق.

المفتشية العامة: يعين موظفيها بمرسوم رئاسي حيث تحت سلطة الوالي مهمة عامة ودائمة لتقويم نشاط أجهزة الهياكل والمؤسسات يسيرها مفتش عام يساعده مفتشا أو ثلاثة ومن مهامها:

✓ تقوم باستمرار عمل الهياكل والأجهزة والمؤسسات قصد النقائص واقتراح التصحيحات اللازمة.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير المركزية للدولة بولاية تلمسان.

✓ تسهر على الإحترام الدائم للتشريع والتنظيم المعمول بهما والمطبقين على مهام أعمال الهياكل والأجهزة والهياكل والمؤسسات.

✓ بناء على طلب الوالي يؤهل للقيام بأي تحقيق وضعية خاصة ترتبط بمهام وأعمال الأجهزة والهياكل والمؤسسات.

✓ تتدخل المفتشية العامة في الولاية على أساس برنامج سنوي يندرج في إطار مخطط أعمال يقرره الوالي ويجب أن تعد خصائل دورية عن أعمالها.

✓ ترفع إلى الوالي تقارير المفتشين التي يقررونها عقب إنهاء مهامهم ويرسل ملخص منها دوريا إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

مديرية الإدارة المحلية: تعتبر وسيلة لتنظيم النشاطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية، حيث تفوض جزءا من صلاحياتها للسلطات المحلية في المناطق المختلفة. كما تدير بعض المرافق العامة الاقتصادية والاجتماعية، وتساعد الأجهزة المحلية مثل الدوائر والبلديات في تحسين إدارة مرافقها العامة وتحقيق أهدافها التنموية، مما يبرز دور الإدارة المحلية في تنمية المجتمع وتعزيز العلاقة مع المواطنين، وأهم مهامها:

• تعمل الإدارة المحلية على تقليل النفقات وعدم هدر الوقت مع ضمان حسن سير الخدمات المحلية وقيام الإدارة المحلية بتأديتها بكفاءة وفاعلية.

• الإدارة المحلية وسيلة لتحقيق التنمية المحلية وبالتالي التنمية القومية.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

- الوقوف على إنجاز و متابعة و اقتراح المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية و التنموية الملائمة للمجتمعات المحلية.¹
- وحسب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1442 الموافق لأول ديسمبر 2020، يحدد التنظيم الداخلي لمديرية الإدارة المحلية لولاية تلمسان وفي المادة 11 تنظيم المديرية إلى 4 مصالح:

1. مصلحة الميزانيات وممتلكات الولاية.

2. مصلحة التنشيط المحلي.

3. مصلحة الموارد البشرية.

4. مصلحة التخطيط ومتابعة البرامج التنموية.

أما المادة 12 من نفس القرار تظم مصلحة الميزانيات وممتلكات الولاية 3 مكاتب:

1. مكتب ميزانية الولاية.

2. مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة.

3. مكتب الوسائل العامة والممتلكات.

المبحث الثاني: تنفيذ ميزانية البرامج على مستوى مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

في إطار ما نصت عليه أحكام القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية، فيما يخص إعداد وتنفيذ ميزانية

البرامج المرتكزة على الأهداف و النتائج بدلا من الميزانية القائمة على الوسائل يقوم المحاسب الإداري تحت

تصرف وسلطة مسؤول النشاط بتنفيذ ميزانية البرامج .

¹<https://wilaya-guelma.dz/dal-3/> 23:38 2025/04/17 اطلع عليه بتاريخ

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

أولاً: المنهج المعتمد في الدراسة : تجسيدا للدراسة التطبيقية على أرض الواقع وتحقيقا لأهداف هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة كما تجسد على أرض الواقع بالاستعانة بالوثائق و البيانات الخاصة بالعمليات الإدارية والمحاسبية الخاصة بمكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بالإدارة المحلية لولاية تلمسان محل الدراسة.

ثانيا: أدوات جمع البيانات.

❖ الملاحظة : تم استخدام في هذه الدراسة الملاحظة باعتبارها إحدى أدوات جمع البيانات في الدراسة الميدانية

، من خلال تسجيل ما تم ملاحظته من بيانات دقيقة على الحالة موضوع الدراسة ، فالملاحظة هي بمثابة وسيلة تمكن الباحث من الحصول على النماذج المتعلقة بالدراسة، وتحديد الهدف المطلوب.

② المقابلة : تمثلت المقابلة التي استندت إليها هذه الدراسة الميدانية في حوار دار بين الباحثين ومختلف موظفي

أقسام مكتب الميزانية غير الممركزة بولاية تلمسان، في إطار البحث عن إيضاحات تعكس حقائق ومواقف محددة للظاهرة محل الدراسة.

③ الوثائق : تعتبر الوثائق إحدى الوسائل التي يعتمد الباحث عليها في جمع المعلومات والبيانات الدقيقة حول

موضوعه، ويمكن تصنيفها كملاحق. و في ظل هذه الدراسة تم الاعتماد على المذكرات التوجيهية الصادرة عن وزارة المالية، المقررات الخاصة بتعيين الموظفين، مراسيم تنفيذية، تعليمات وزارية.....

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

المطلب الثاني: البرمجة الميزانية لميزانية البرامج في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة.

الفرع الاول: الترميز الجديد المعتمد في تنفيذ الميزانية.

أولا: التصنيف حسب النشاط غير ممرکز التابع للإدارة المحلية لولاية تلمسان.

حسب المنشور الوزاري رقم 9657 المؤرخ في 2022/12/15 و الذي يحدد كفيات ترميز التصنيف حسب

النشاط لأعباء ميزانية الدولة و الذي يسمح بتوزيع إعتمادات الميزانية وفقا للبرامج لكل وزارة أو هيئة عمومية، تم

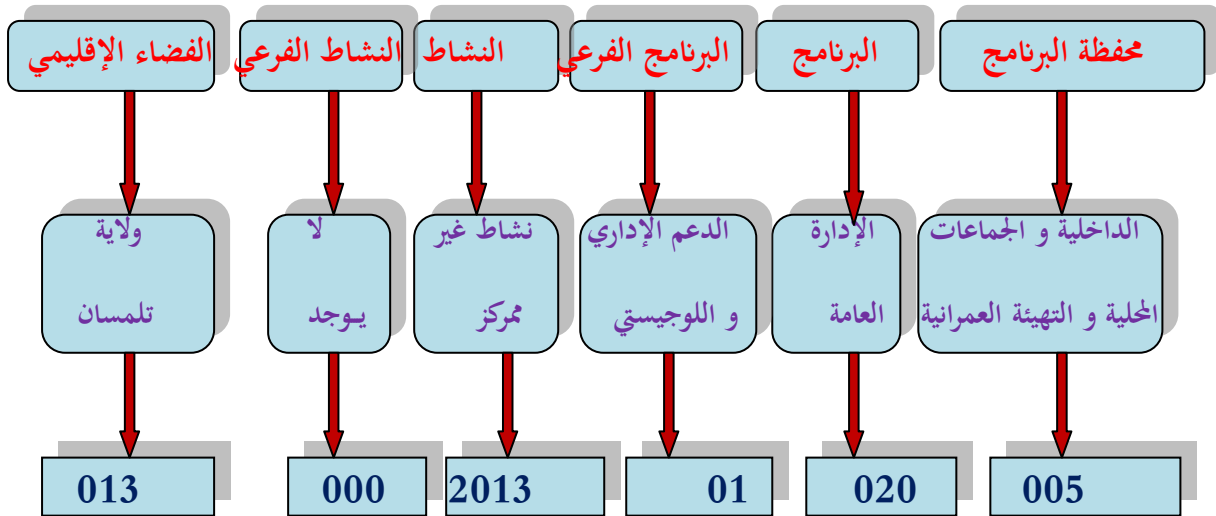
تصنيف مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان، على أنه البرنامج الفرعي المنبثق من محفظة البرامج والتي هي

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

و يظهر الشكل التالي الترميز الجديد و التصنيف حسب النشاط لميزانية البرامج لمكتب الميزانية غير الممركزة للدولة

بتلمسان.

الشكل (9): الترميز الجديد حسب النشاط غير الممرکز لمكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بتلمسان.



المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا إلى الوثائق الإدارية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بتلمسان.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن الإدارة العامة لولاية تلمسان تعد برنامجا ضمن محفظة البرامج التي تجمعها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، حيث يتفرع عن هذا البرنامج برنامجا فرعيا يشكل تقسيما وظيفيا له و هو الدعم الإداري و اللوجستي والذي هو محل دراستنا. والهدف من هذا التصنيف هو تحديد وجهة أعباء ميزانية الدولة و مستوى تنفيذها ، ويدون هذا الترميز في كافة الوثائق التي يجرها مسئول النشاط باعتباره الأمر بالصرف كوثيقة البرمجة الميزانية، بطاقات الالتزام، حوالات الدفع وكل الوثائق الثبوتية لتنفيذ أعباء ميزانية البرامج الخاصة بالبرنامج الفرعي للإدارة المحلية لولاية تلمسان.

ثانيا : الترميز الجديد لأعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية .

ولقد تم تصنيف أعباء ميزانية الدولة إلى أصناف رئيسة مصنفة إلى أصناف فرعية حسب ما جاء به المقرر الوزاري 424 المؤرخ في 28 ديسمبر 2023 الذي يحدد الأصناف الفرعية للنفقات وكذا ترميز التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة و الذي حدد حسب الجدول التالي:

الجدول(2): الترميز الجديد لأعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية.

العنوان الأول T1	العنوان الثاني T2	العنوان الثالث T3	العنوان الرابع T4
نفقات المستخدمين	نفقات تسيير المصالح	نفقات الاستثمار	نفقات التحويل
10000	20000	30000	40000

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا إلى المقرر 424 المؤرخ في 28 ديسمبر 2023 .

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

وحسب المقرر 424 الصادر عن وزارة المالية سابق الذكر فإن أعباء ميزانية البرامج التي يتم إعدادها في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة محل الدراسة تتكون من الأبواب التالية (العناوين):

العنوان الأول T1: "نفقات المستخدمين": يتفرع إلى أصناف فرعية تتمثل في كل من الرواتب ، التعويضات والعلاوات، الزيادات، مساهمات صاحب العمل و المتمثلة في اشتراكات الضمان الاجتماعي و غيرها، و الخدمات الاجتماعية على عاتق صاحب العمل المتمثلة في المنح العائلية وغيرها ، إضافة إلى حوادث العمل ومعاش الخدمة.

العنوان الثاني T2: "نفقات تسيير المصالح": و تضم كل من نفقات التنقلات، النقل، المهمات، الإعلام والتوثيق، الإيجار والصيانة، الإصلاح ونفقات أخرى تتمثل في العلاجات الطبية وغيرها...

العنوان الثالث T3: "نفقات الاستثمار": و تشمل كل من التثبيات العينية كالأراضي والأشغال الغائية، البناء والصيانة، المنشآت القاعدية المختلفة، إضافة الى التثبيات المعنوية كمصاريف التطوير والأبحاث و الدراسات ،برمجيات الإعلام الآلي وما يماثلها....

العنوان الرابع T4: "نفقات التحويل": وتتضمن نفقات أسر الأشخاص غير الأجراء ضحايا العشرية السوداء و تشمل كل من معاشات الجرحى العاديين والقصر، معاشات الموتى، المفقودين وكذا الشرطة المتقاعدين.

الفرع الثاني : مراحل البرمجة الميزانية لأعباء ميزانية الدولة.

أولاً: إعداد وضعية تعداد مناصب الشغل المالية (L'ETAT B) : تقوم مصلحة الموارد البشرية بإعداد وضعية

تعداد مناصب الشغل المالية الشاغرة والمفتوحة لسنة 2025 بناء على الوضعية الموقوفة في 2024/12/31

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

"L'ETAT B" وذلك تحت سلطة مسؤول النشاط، لإرسالها إلى الوزارة الداخلية والجماعات المحلية المكلفة بإعداد الاعتمادات اللازمة والواجب تخصيصها لكافة النفقات المحددة حسب وضعية تعداد مناصب الشغل المالية الشاغرة و المفتوحة، بعد التأشير عليها من طرف المراقب الميزانياتي.

ثانيا : إعداد تبليغ مستخرج وثيقة البرمجة الأولية (**Extrait Dpic**) تقوم وزارة المالية بالتنسيق مع مسؤول

الوظيفة المالية "RFF" Le responsable de la fonction financière بإعداد تبليغ مستخرج وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات لمناصب الشغل المالية (الملحق رقم 01)، وإرساله لمسؤول النشاط مرفق برسالة تحويل (lettre de transmission) مبين فيها عدد الوثائق المرسله والتي تتمثل في ثلاث نسخ أصلية للتبليغ لكل من المراقب الميزانياتي ، وأمين الخزينة العمومية ، كما ينوه في هذه الوثيقة بضرورة إعطاء أهمية خاصة لتحضير وثيقة برمجة النشاط DPCA. يتضمن مستخرج وثيقة البرمجة الأولية كل من رخص الالتزام و اعتمادات الدفع بعنوان السنة ن.

فمثلا حسب قانون المالية الأولي لسنة 2023 و بعد ما تمت المصادقة عليه بعنوان سنة 2023 ، فقد تم تحديد "رخص الالتزام" بمبلغ ثلاثة عشر ألفا و ستمائة وأربعة ملايين و سبعمائة و أربعة ملايين و ثلاثمائة وثلاثة عشر ألف دينار جزائري (13.604.704.313000 دج) ، و "اعتمادات الدفع" بمبلغ قدر بثلاثة عشر ألف و سبعمائة وستة و ثمانون مليارا و ثمانمائة و ثمانية و عشرين مليونا و ثلاثمائة و سبعة و ثمانون ألف دينار جزائري

(13.786.828.387000 دج). وتخص هذه الرخص و الاعتمادات نفقات ميزانية الدولة، وتوزع حسب

محفظات البرامج والبرامج.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

الجدول (3) :رخص الالتزام واعتمادات الدفع بعنوان سنة 2023.(قانون المالية الأولي) لمحفظه البرامج

الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية :

محفظة البرامج و إسم البرنامج	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية	1.022.290.929.000 دج	1.026.766.129.000 دج
حركة الأشخاص والممتلكات	4.101.847.000 دج	5.462.647.000 دج
دعم الجماعات المحلية	470.016.729.000 دج	470.016.729.000 دج
تهيئة الإقليم	242.110.000 دج	460.110.000 دج
الأمن الوطني	373.595.080.000 دج	375.627.180.000 دج
الحماية المدنية	76.688.737.000 دج	79.262.337.000 دج
الاتصالات السلكية واللاسلكية	8.770.932.000 دج	10.670.932.000 دج
الإدارة العامة	88.875.494.000 دج	85.266.194.000 دج

المصدر : الجدول "ب" من القانون 24/22 المؤرخ في 29 ديسمبر 2022 يتضمن قانون المالية الأولي ص 30.

تم تحديد رخص الالتزام و اعتمادات الدفع ضمن الميزانية التي تضمنها قانون المالية التصحيحي لسنة 2023

كمايلي: "رخص الالتزام" بمبلغ خمسة عشر ألفا وثلاثمائة وخمسة وعشرون مليارا وسبعمائة وأربعة ملايين وثلاثمائة

وثلاثة عشر ألف دينار جزائري (15.325.704.313.000 دج)، أما "اعتمادات الدفع" فقد حددت بمبلغ:

أربعة عشر ألفا وسبعمائة وستة ملايين وثلاثمائة وثمانية وعشرون مليوناً وثلاثمائة وسبعة وثمانون ألف دينار جزائري

(14.706.828.387.000 دج).

و في ما يخص رخص الالتزام واعتمادات الدفع بعنوان سنة 2023 الخاصة بمحفظة البرامج لوزارة الداخلية و

الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية وبرامجها التابعة لها فقد حددت حسب الجدول التالي:

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

الجدول (4) : رخص الالتزام و اعتمادات الدفع بعنوان سنة 2023 (قانون المالية التصحيحي) المخصصة لمحفظة

برامج وزارة الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

محفظة البرامج و إسم البرنامج	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
الداخلية و الجماعات المحلية	1.205.347.942.000 دج	1.209.695.142.000 دج
حركة الأشخاص والممتلكات	10.101.847.000 دج	11.462.647.000 دج
دعم الجماعات المحلية	529.479.325.000 دج	529.479.325.000 دج
تهيئة الإقليم	242.110.000 دج	460.110.000 دج
الأمن الوطني	469.439.080.000 دج	471.471.180.000 دج
الحماية المدنية	88.549.537.000 دج	91.053.137.000 دج
الاتصالات السلكية واللاسلكية	9.310.932.000 دج	11.210.932.000 دج
الإدارة العامة	98.225.111.000 دج	94.557.811.000 دج

المصدر الجدول "ب" من قانون رقم 15/23 مؤرخ في 21 ربيع الثاني علم 1445 الموافق 05 نوفمبر 2023

ص 11 يتضمن قانون المالية التصحيحي لسنة 2023.

يبين الجدول (1) و الجدول (2) رخص الالتزام و اعتمادات الدفع التي تم تخصيصها لبرامج وزارة الداخلية و

الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، و يلاحظ من خلالهما أن الإدارة العامة تم تخصيص لها نسبة معتبرة من الاعتمادات

المالية و هذا راجع إلى كتلة الأجور التي تم رصدها ضمن الاحتياجات في وضعية تعداد مناصب الشغل المالية. وبالمقارنة

بين الجدولين يتضح جليا أن هناك زيادة في "رخص الالتزام" بمبلغ 1.721 مليار دينار أي ما يعادل 12.7% حيث

أصبحت تقدر 15.325.70 بعد ما كانت تقدر 13.604.7 مليار دينار. أما فيما يخص اعتمادات الدفع فقد

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

قدرت الزيادة بمبلغ 920 مليار دينار أي بنسبة 6.7 % ، حيث أصبح مبلغ الاعتمادات يقدر

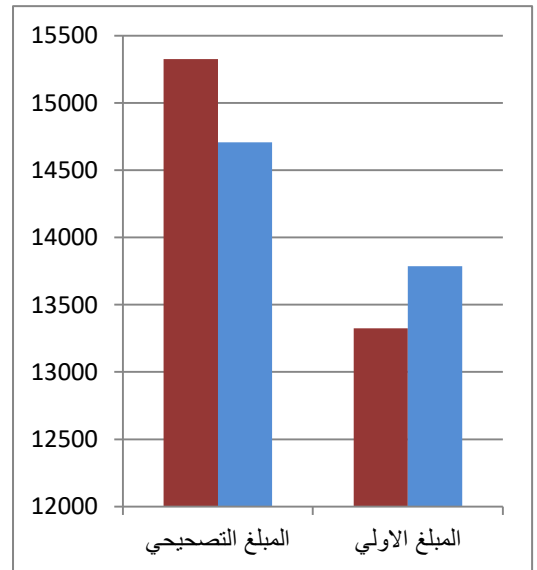
ب14.706.83 مليار دينار بعد ما كان يعادل 13.786.83 مليار دينار¹. و للفهم أكثر تم تمثيل هذه الأرقام و

النسب في الأشكال التالية:

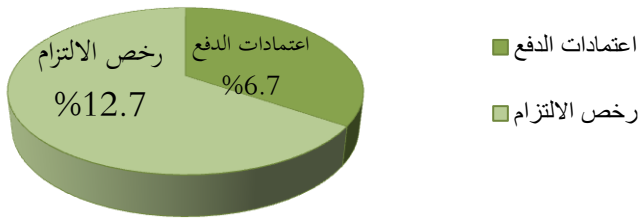
الشكل(10): مبالغ الزيادة في رخص الالتزام و اعتمادات الدفع

المخصصة لحفظة برنامج الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية،

و البرامج التابعة لها بعنوان سنة 2023



الشكل(11): نسبة الزيادة في رخص الالتزام و اعتمادات الدفع بين قانون المالية الأولي و التصحيحي لسنة 2023



المصدر : من إعداد الباحثين استنادا لمذكرة عرض مشروع قانون المالية التصحيحي لسنة 2023.

و نقتصر في دراستنا هذه على بعض الأسباب التي تفسر الزيادة في الاعتمادات المالية المخصصة لتنفيذ أعباء ميزانية

الدولة لسنة 2013 و نذكر من بينها مايلي:

¹ مذكرة عرض مشروع قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، ص 13.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

- ✓ الزيادة في رواتب الموظفين تبعا للشبكات الاستدلالية الجديدة 578.91 مليار.
- ✓ إعادة النظر في المنحة الجزافية ومنحة ذوي الاحتياجات الخاصة %100 38.56 مليار.
- ✓ تأمين إمدادات المياه الصالحة للشرب لتجنب مشكل ندرة المياه 86.83 مليار.
- ✓ التحضير للدخول المدرسي 2023-2024 22.48 مليار.

ثالثا: إعداد وثيقة برمجة اعتمادات النشاط : DPCA :

بعد استلام تبليغ مستخرج وثيقة البرمجة الأولية من طرف مسؤول النشاط، تقوم رئيسة مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بالتعاون مع المحاسب الإداري وتحت سلطة مسؤول النشاط بإعداد وثيقة برمجة النشاط DPCA (الملحق رقم 02) والتي تتضمن الاعتمادات المخصصة لأعباء الميزانية المصنفة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات لإرسالها للمراقب الميزانياتي الذي يُوّشر ويصادق عليها مع إبداء الرأي سواء بالرفض أو بالقبول ثم يتم إعدادها لمسؤول النشاط لتنفيذ أعباء الميزانية. وتعد البرمجة الميزانياتية للاعتمادات الأولية للبرنامج وعلى مستوى النشاط غير الممركز، أهم مرحلة من مراحل إعداد الميزانية العامة للدولة ، لذلك يجب إعطاء عناية كبيرة عند إعدادها وتحضيرها وتنفيذها لاسيما في الآجال المحددة لذلك.

المطلب الثالث: إجراءات تنفيذ الميزانية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة.

أولا: إعداد مصفوفة الأجور Etat Matrice: مصفوفة الأجور هي خاصة فقط بالعنوان الأول T1 نفقات

المستخدمين وتنقسم إلى قسمين:

① مصفوفة الأجور الأولية : هي عبارة عن جداول أصلية أولية، تتضمن حساب الأجور لكل الموظفين، و

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

تعد انطلاقا من كشف الراتب لكل موظف، و تتكون هذه المصفوفة من 6 صفحات :

الصفحة الأولى: "الواجهة" عبارة عن حوصلة لكل المبالغ الملتزم بها من طرف المحاسب الإداري تحت سلطة مسؤول

النشاط، وتتضمن المبلغ السنوي الملتزم به وكذا المبلغ الشهري الخاص بالحساب الرئيسي (11000 المرتبات) ، ثم

12000 التعويضات والعلاوات، 13000 الزيادات الاستدلالية ، 15000 الخدمات الاجتماعية على عاتق

صاحب العمل.

الصفحة الثانية : جدول بياني أولي يضم حساب الأجر الأساسي لكافة الموظفين للمناصب العليا، الأسلاك

الخاصة، والأسلاك المشتركة، مع إدراج المعلومات الخاصة بكل موظف (الرتبة ، الصنف ، الدرجة.....).

الصفحة الثالثة : وتضم جميع التعويضات والعلاوات لكافة الموظفين مرقمة حسب الترميز الجديد و المتفرعة عن

الصنف الرئيسي 12000 التعويضات والعلاوات ، و كل علاوة هي عبارة عن نسبة مئوية يحددها مرسوم

تنفيذي: كمثال نجد التعويض عن الخدمة الإدارية المشتركة يتراوح ما بين 25% و 40% وتختلف حسب رتبة كل

موظف¹ ، ومنحة تعويضية جزافية² .

الصفحة الرابعة: هذه المصفوفة تعد فقط للزيادات الاستدلالية الملتزم بها، و الخاصة بالمناصب العليا فقط (13000

الزيادات الاستدلالية).

الصفحة الخامسة: و تتضمن مبالغ المنح العائلية للموظفين بمختلف أنواعها وتتكون من المنح العائلية المستقرة

للإطفال IFR 300 دج اذا كان اجر الموظف يفوق 15000 دج و 600 دج اذا كان اجر الموظف اقل من

¹ المادة 4 من المرسوم التنفيذي 134/10 الجريدة الرسمية، العدد 32، ص 4.

² المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 176/15 الجريدة الرسمية، العدد 37، ص 17.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

15000 دج ، منحة الأجر الوحيد 800 salaire unique دج ، المنح الخاصة بالأطفال المتدربين

3000 prime scolaire دج...

الصفحة السادسة: عبارة عن جدول يضم مجموع الراتب، مجموع التعويضات و العلاوات، مجموع الزيادات الاستدلالية ، مجموع الخدمات الاجتماعية على عاتق صاحب العمل ، و توضيح الخام السنوي.

② مصفوفة الأجور التكميلية: و تسمى بالجدول التكميلية تظهر التغير في المبالغ نتيجة التغير الذي حدث في

الحالة الأصلية للموظف مثل حالة الترقية، حالة الاستيداع، و يكون إعداد المصفوفة التكميلية استنادا عن القرارات الصادرة من مصلحة الموارد البشرية.

ثانيا: الالتزام.

① الالتزام بنفقات المستخدمين العنوان الأول T1: يقوم المحاسب الإداري و تحت مسؤولية مسؤول

النشاط بالالتزام بالمصفوفة الأولية و التكميلية لدى المراقب الميزانياتي للتأشير عليها. و يتمثل الالتزام في إعداد بطاقات مرقمة تتضمن رخص الالتزام المفتوحة ، مجموع الالتزامات السابقة ، الرصيد الأولي ، و يدون فيها الالتزام المقترح (المبلغ السنوي للمرتبات)، والرصيد المتبقي.

● بطاقة الالتزام رقم 01: موضوعها "الأخذ بالحسبان": و يقصد بالأخذ بالحسبان إعلام المراقب الميزانياتي

بالمبلغ الإجمالي لنفقات المستخدمين الملتزم به. ويشمل الراتب الأساسي و العلاوات و الزيادات و الخدمات الاجتماعية على عاتق صاحب العمل.

باقي الالتزامات: يقوم المحاسب الإداري بإعداد بطاقات الالتزام حسب المصفوفة الأولية و التكميلية يلتزم

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

من خلالها بالمبالغ السنوية التي تمثل رواتب الموظفين و كذا الالتزام بمبالغ الأصناف الفرعية للباب الأول "نفقات المستخدمين" و المتمثلة في الالتزام بمبالغ العلاوات ، الزيادات الاستدلالية ، مساهمات صاحب العمل و المنح العائلية.

② الالتزام بنفقات تسيير المصالح العنوان الثاني T2: بالنسبة لنفقات تسيير المصالح فإن المحاسب الإداري

يقوم تحت سلطة مسؤول النشاط بالالتزام بمبلغ فواتير الشراء الخاصة بالتجهيزات ولوازم المكتب، فواتير الكهرباء، الماء ، الهاتف ، و بعد التأشير على بطاقات الالتزام الخاصة بنفقات تسيير المصالح (العنوان T2) من طرف المراقب الميزانياتي ، يستطيع مكتب ميزانية الدولة تنفيذ النفقة و تسديد مستحقاته.

③ الالتزام بنفقات الاستثمار T3: إن المبالغ الملتزم بها الخاصة بنفقات الاستثمار، تتمثل في المبالغ المتعلقة

بعمليات إنجاز الأشغال ضمن الصفقات العمومية، حيث يقوم المحاسب الإداري تحت سلطة مسؤول النشاط بعد إبرام الصفقة بإعداد مقرر العملية la decision de l'opération الذي يتضمن المبالغ المخصصة لمختلف أقسام المشروع محل الإنجاز كتهيئة الأرض، البناء، الطلاء... وفي هذه الحالة محل الدراسة قامت المديرية الإدارية المحلية بتنفيذ مشروعين ، المشروع الأول خاص بإنجاز وتجهيز شبك لمفتشية الجمارك بمدينة الغزوات حيث بلغت تكلفته 5.227.017.61 دج، قام المحاسب الإداري بإعداد حوالة الدفع (الملحق رقم 03) المتضمنة المبلغ الخاص بوضعية الأشغال الأولى. وبطاقة الالتزام الخاصة بالمشروع الثاني الخاص بأشغال الطلاء الداخلي و الخارجي لديوان السيد الوالي لولاية تلمسان و بلغت تكلفته 3,958.773 دج و تم الالتزام به في البطاقة رقم 2025/03.(الملحق رقم 04).

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

ثالثا : إعداد حوالات الدفع:

بعد قيام المحاسب الإداري بإجراءات الالتزام الخاصة برواتب الموظفين ، يقوم بإعداد حوالة الدفع و التي تتضمن المبالغ المرحلة من بيان الدفع ، حيث هذا الأخير يتضمن المرتبات الشهرية لجميع الموظفين بما فيها الأصناف الفرعية كالعلاوات و الزيادات و المنح و كل الاقتطاعات، تسلم حوالة الدفع للمحاسب العمومي مرفوقة ببيان الدفع وحوالات الدفع الخاصة بمصالح الضمان الاجتماعي.

المبحث الثالث: دراسة حالة ملف إدماج موظفين.

أثناء تربعنا بمكتب الميزانية غير الممركزة للدولة التابع لمصلحة الميزانية والممتلكات لولاية تلمسان، ولتوضيح أكثر المحاسبة الإدارية التي يقوم بها مسؤول النشاط قمنا بدراسة حالة ملف إدماج موظفين، أحدهما متصرف إداري رئيسي و الآخر مستشار للنشاطات الثقافية والرياضية.

المطلب الأول : إعداد مصفوفة الأجور التكميلية الخاصة بالموظفين.

قمنا بإعداد مصفوفة الأجور التكميلية الخاصة بالموظفين، معتمدين في ذلك على كشف الراتب الخاص بكل منهما حيث أنه استنادا إلى مستخرج من القرار الجماعي رقم 497 المؤرخ في 26 /04/ 2023 (الملحق رقم 05)، المتضمن إدماج المستفيدين من جهازي الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي، وباقتراح من السيد مدير الإدارة المحلية، تم تعيين السيدة س.ز بصفتها مترتبة برتبة مساعد متصرف ابتداء من 26 /04/2023، تتقاضى راتبها على أساس الصنف 11 والرقم الاستدلالي 623. كما تم تعيين السيدة م.ح بصفتها مترتبة برتبة مستشار للنشاطات الثقافية ابتداء من نفس اليوم وتتقاضى راتبها على أساس الصنف 12 ورقم استدلالي 662

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

تأشيرة المرافق الميزانية		الكشف رقم: 01	
طريقة الدفع		حافطة البرنامج: 005 البرنامج: 020 البرنامج الفرعي: 01 التشغيل: 013 التشغيل الفرعي: 000	
		الأمر بصرف 107-013-00	
فئات المستخدمين:			
مبلغ الالتزام الشهري	المبلغ الإجمالي الملتزم به	مبلغ الالتزام الأولي / التكميلي	المرحل
57,825.00	472,237.50		عناوين الأوصاف
34,891.50	284,947.25		الرواتب 11000
			المعاملات و التعويضات 12000
			الزيادات 13000
2,000.00	18,000.00		الخدمات الإجتماعية على عتق صاحب العمل 15000
94,716.50	775,184.75	-	خامسوي
			عدد سنوات رقم
			صفحة
			شهر
			سنة مالية
			من تاريخ
			إلى تاريخ
			2023 / 01 / 01
			2023 / 12 / 31
			الأمر بصرف

جدول بياني رقم 02		الكشف رقم: 02	
جدول بياني رقم		صفحة	
من تاريخ		إلى تاريخ	
2023 / 01 / 01		2023 / 12 / 31	
طبيعة الجدول البياني		1	
2		3	
4		5	
6		7	
8		9	
10		11	
12		13	
14		15	
16		17	
18		19	
20		21	
22		23	
24		25	
26		27	
28		29	
30		31	
32		33	
34		35	
36		37	
38		39	
40		41	
42		43	
44		45	
46		47	
48		49	
50		51	
52		53	
54		55	
56		57	
58		59	
60		61	
62		63	
64		65	
66		67	
68		69	
70		71	
72		73	
74		75	
76		77	
78		79	
80		81	
82		83	
84		85	
86		87	
88		89	
90		91	
92		93	
94		95	
96		97	
98		99	
100		101	
102		103	
104		105	
106		107	
108		109	
110		111	
112		113	
114		115	
116		117	
118		119	
120		121	
122		123	
124		125	
126		127	
128		129	
130		131	
132		133	
134		135	
136		137	
138		139	
140		141	
142		143	
144		145	
146		147	
148		149	
150		151	
152		153	
154		155	
156		157	
158		159	
160		161	
162		163	
164		165	
166		167	
168		169	
170		171	
172		173	
174		175	
176		177	
178		179	
180		181	
182		183	
184		185	
186		187	
188		189	
190		191	
192		193	
194		195	
196		197	
198		199	
200		201	
202		203	
204		205	
206		207	
208		209	
210		211	
212		213	
214		215	
216		217	
218		219	
220		221	
222		223	
224		225	
226		227	
228		229	
230		231	
232		233	
234		235	
236		237	
238		239	
240		241	
242		243	
244		245	
246		247	
248		249	
250		251	
252		253	
254		255	
256		257	
258		259	
260		261	
262		263	
264		265	
266		267	
268		269	
270		271	
272		273	
274		275	
276		277	
278		279	
280		281	
282		283	
284		285	
286		287	
288		289	
290		291	
292		293	
294		295	
296		297	
298		299	
300		301	
302		303	
304		305	
306		307	
308		309	
310		311	
312		313	
314		315	
316		317	
318		319	
320		321	
322		323	
324		325	
326		327	
328		329	
330		331	
332		333	
334		335	
336		337	
338		339	
340		341	
342		343	
344		345	
346		347	
348		349	
350		351	
352		353	
354		355	
356		357	
358		359	
360		361	
362		363	
364		365	
366		367	
368		369	
370		371	
372		373	
374		375	
376		377	
378		379	
380		381	
382		383	
384		385	
386		387	
388		389	
390		391	
392		393	
394		395	
396		397	
398		399	
400		401	
402		403	
404		405	
406		407	
408		409	
410		411	
412		413	
414		415	
416		417	
418		419	
420		421	
422		423	
424		425	
426		427	
428		429	
430		431	
432		433	
434		435	
436		437	
438		439	
440		441	
442		443	
444		445	
446		447	
448		449	
450		451	
452		453	
454		455	
456		457	
458		459	
460		461	
462		463	
464		465	
466		467	
468		469	
470		471	
472		473	
474		475	
476		477	
478		479	
480		481	
482		483	
484		485	
486		487	
488		489	
490		491	
492		493	
494		495	
496		497	
498		499	
500		501	
502		503	
504		505	
506		507	
508		509	
510		511	
512		513	
514		515	
516		517	
518		519	
520		521	
522		523	
524		525	
526		527	
528		529	
530		531	
532		533	
534		535	
536		537	
538		539	
540		541	
542		543	
544		545	
546		547	
548		549	
550		551	
552		553	
554		555	
556		557	
558		559	
560		561	
562		563	
564		565	
566		567	
568		569	
570		571	
572		573	
574		575	
576		577	
578		579	
580		581	
582		583	
584		585	
586		587	
588		589	
590		591	
592		593	
594		595	
596		597	
598		599	
600		601	
602		603	
604		605	
606		607	
608		609	
610		611	
612		613	
614		615	
616		617	
618		619	
620		621	
622		623	
624		625	
626		627	
628		629	
630		631	
632		633	
634		635	
636		637	
638		639	
640		641	
642		643	
644		645	
646		647	
648		649	
650		651	
652		653	
654		655	
656		657	
658		659	
660		661	
662		663	
664		665	
666		667	
668		669	
670		671	
672		673	
674		675	
676		677	
678		679	
680		681	
682		683	
684		685	
686		687	
688		689	
690		691	
692		693	
694		695	
696		697	
698		699	
700		701	
702		703	
704		705	
706		707	
708		709	
710		711	
712		713	
714		715	
716		717	
718		719	
720		721	
722		723	
724		725	
726		727	
728		729	
730		731	
732			

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير المركزية للدولة بولاية تلمسان.

- **بطاقة الالتزام رقم 02:** وتمثل مبلغ الالتزام الخاص بالصنف الفرعي 11100 رواتب الموظفين موضوع الدراسة وقد بلغ مبلغ الالتزام ب 1000.000 دج
- **بطاقة الالتزام رقم 03:** تخص التعويضات والعلاوات لكل موظف حيث خصصت لهذا الصنف 12000 مبلغ قدره 20.000.000 دج من رخص الالتزام المفتوحة. أما 12110 علاوات الموظفين فقد تم تحديدها بمبلغ 284947.25 دج (الإلتزام المقترح).
- **بطاقة الالتزام رقم 04:** تخص مساهمات صاحب العمل 14000 و تم تخصيص لها رخصة الالتزام تقدر ب 33383038 دج ، أما الصنف الفرعي لها 14100 مساهمات في هيئات الضمان الاجتماعي فقد بلغت 189296.19 دج.
- **بطاقة الالتزام رقم 05:** تمثل الالتزامات الخاصة بالصنف 15000 الخدمات الاجتماعية على عاتق صاحب العمل، خصصت لها رخصة التزام تقدر ب 3157562 دج، تم الإلتزام منها بمبلغ خاص بالصنف الفرعي 15110 المنح العائلية و قدر بمبلغ 10800 دج أما الصنف الفرعي 15130 منحة الأجر الوحيد فقد تم الإلتزام بمبلغ 7200 دج خاص بهذه المنحة.
- **البطاقة رقم 06:** تمثل حوصلة لما تم الالتزام به من مبالغ.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

ولاية تلمسان
مديرية الإدارة المحلية
مصلحة الميزانيات والممتلكات
مكتب ميزانية الدولة

رقم بطاقة الإلتزام التاريخ :

محفظة البرنامج: 005
رمز البرنامج : 020
رمز البرنامج الفرعي: 01
رمز النشاط : 2013
رمز النشاط الفرعي: 00

العنوان :
 العنوان الأول : نفقات المستعملين
 العنوان الثاني : نفقات تسيير المصالح
 العنوان الرابع : نفقات التحويل

الرصيد المتبقي	الرصيد المقترح	الرصيد الأولي	مجموع الإلتزامات السببية	رخصة الإلتزام المفتوحة / السببية	الصفحة / الصنف الفرعي	الصنف
10,000,000.00	10,000,000.00	-		10,000,000.00	11000	الصنف لصنف الفرعي

موضوع الإلتزام :
الخذ بالحساب.

يولف هذا الكشف عند مبلغ قدره :
عشرة ملايين دينار جزائري

إطار مخصص للأمر بالصرف	إطار مخصص للمراقب العيزائتي
إمضاء : _____	الختم : _____
	رقم التأشير : <input type="text"/>
	تاريخ التأشير : <input type="text"/>
	الختم : _____
	امضاء : _____

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

ولاية تلمسان
مديرية الإدارة المحلية
مصلحة الميزانيات والممتلكات
مكتب ميزانية الدولة

رمز الأمر بالصرف: 00-013-107.

رقم بطاقة الالتزام: التاريخ:

محلظة البرنامج: 005
رمز البرنامج: 020
رمز البرنامج الفرعي: 01
رمز النشاط: 2013
رمز النشاط الفرعي (عند الإقتضاء) :

العنوان :

العنوان الأول : نفقات المستخدمين ;

العنوان الثاني : نفقات تسير المصالح

العنوان الرابع : نفقات التحويل

الصفحة / الصفح الفرعي	رخصه الإلتزام المفتوحة / المعدلة	مجموع الإلتزامات السابقة	الرصيد الأولي	الإلتزام المقترح	الرصيد المتبقي
الصفحة	10,000,000.00	8,500,000.00	1,500,000.00	472,237.50	1,027,762.50
الصفحة الفرعي	1,000,000.00	230000.000	770,000.00	472,237.50	297,762.50

موضوع الإلتزام :

رواتب الموظفين : الإلتزام بالمصفوفة التكميلية الخاصة بإدماج السيدة س.ز بصفتها مساعد متصرف والسيدة م.ح بصفتها مستشار النشاطات الثقافية والرياضية للإدارة .

يوقف هنا لكشف عند مبلغ قدره :
أربعمائة وإثنان وسبعون ألف ومائتان وسبعة وثلاثون دينار وخمسون سنتيم

إطار مخصص للمراقب الميزانياتي	إطار مخصص للأمر بالصرف
<p>رقم التأشير: <input type="text"/></p> <p>تاريخ التأشير: <input type="text"/></p> <p>الختم: <input type="text"/></p> <p>إمضاء: <input type="text"/></p>	<p>الختم: <input type="text"/></p> <p>إمضاء: <input type="text"/></p>

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

ولاية تلمسان
مديرية الإدارة المحلية
مصلحة الميزانية والممتلكات
مكتب ميزانية الدولة
رمز الأمر بالصرف: 00-013-107.

رقم بطاقة الإلتزام : التاريخ :

محفظة البرنامج: 005
رمز البرنامج : 02
رمز البرنامج الفرعي: 01
رمز النشاط : 2013

رمز النشاط الفرعي (عند الإكضاء) :

العنوان :

العنوان الأول : نفقات المستخدمين

العنوان الثاني : نفقات تسيير المصالح

العنوان الرابع : نفقات التحويل

الرصيد المتبقي	الإلتزام المقترح	الرصيد الأولي	مجموع الإلتزامات السابقة	رخصة الإلتزام المفتوحة / المعينة	الصف / الصف الفرعي
16,160,424.75	284,947.25	16,445,372.00	3,354,628.00	20,000,000.00	12000
14,450,213.75	284,947.25	14,735,161.00	264839.00	15,000,000.00	12110

موضوع الإلتزام :

الإلتزام بالمصفوفة التكميلية الخاصة بإمحاء السيدة : س. ز. بصفتها مساعد متصرف والسيدة م. ح بصفتها مستشارة النشاطات الثقافية والرياضية للإدارة.

يوقف هذا الكمف عند مبلغ قدره :

مائتان وأربعة وثمانون ألف وتسعمائة وسبعة وأربعون ديناراً وخمسة وعشرون سنتيم

إطار مخصص للأمر بالصرف	إطار مخصص للمراقب الميزانياتي
الختم : <input type="text"/>	رقم التأشير : <input type="text"/>
إمضاء : <input type="text"/>	تاريخ التأشير : <input type="text"/>

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

ولاية تلمسان
مديرية الإدارة المحلية
مصلحة الميزانيات والممتلكات
مكتب ميزانية الدولة
رمز الأمر بالمصرف: 00-013-107.

رقم بطاقة الإلتزام التاريخ :

محفظة البرنامج: 005
رمز البرنامج : 002
رمز البرنامج الفرعي: 01
رمز النشاط : 2013
رمز النشاط الفرعي (حدد الإقتضاء) :

العنوان :

العنوان الأول : نفقات المستخدمين

العنوان الثاني : نفقات تسيير المصالح

العنوان الرابع : نفقات التحويل

الرصيد المتبقي	الإلتزام المقترح	الرصيد الأولي	مجموع الإلتزامات السابقة	رخصة الإلتزام المفتوحة / المعدلة	الصف / الصف الفرعي
#####	189,296.19	28,119,142.00	#####	33,383,038.00	14000
2,478,854.81	189,296.19	2,668,151.00	356849.00	3,023,000.00	14100

موضوع الإلتزام :

الإلتزام بالمصروفات التكميلية الخاصة بإدماج السيدة سحر بصفقتها مساعد متصرف والسيدة م.ح بصفقتها مستشار الأنشطة الرياضية والثقافية للإدارة.

يوقف هذا الكشف عند مبلغ قدره :
مائة وتسعة وثمانون ألف ومائتين وستة وتسعون دينار وتسعة عشر سنتيم.

إطار مخصص للأمر بالمصرف	إطار مخصص للمرافئ الميزانيات
الختم : إمضاء :	رقم التأشير : <input type="text"/>
	تاريخ التأشير : <input type="text"/>
	الختم : إمضاء :

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

ولاية تلمسان

مديرية الإدارة المحلية

مصلحة الميزانيات والممتلكات

مكتب ميزانية الدولة

رمز الصنف بالصراف: 107-013-00

31-12-2023

التاريخ :

5

رقم بطاقة الإلتزام

محفظة البرنامج: 005

رمز البرنامج : 020

رمز البرنامج الفرعي 01

رمز النشاط : 2013

رمز النشاط الفرعي (عند الإقتضاء) :

العنوان :

العنوان الأول : نفقات المستخدمين : الخدمات الاجتماعية على عائق صاحب العمل

العنوان الثاني : نفقات تسير المصالح

العنوان الرابع : نفقات التحويل

الصنف / الصنف الفرعي	رقصة الإلتزام المفتوحة / المعدلة	مجموع الإلتزامات السابقة	الرصيد الأولي	الإلتزام المقترح	الرصيد المتبقي
الصنف	15000	3,157,562.00	2,788,780.00	10,800.00	2,777,980.00
الصنف الفرعي	15110	1,800,000.00	1,774,366.00	10,800.00	1,763,566.00

موضوع الإلتزام :

الإلتزام بالمصروفات التكميلية الخاصة بإدماج السيدة من زبقتها مساعد متصرف والسيدة م . ح بقتها مستشار للنشاطات

الثقافية والرياضية للإدارة

يوقف هذا الكصف عند مبلغ قدره :

عشرة آلاف وثمانمائة دينار جزائري

إطار مخصص للمراقب الميزانياتي	إطار مخصص للامر بالصرف
رقم التأشير : <input type="text"/>	الختم : <input type="text"/>
تاريخ التأشير : <input type="text"/>	إمضاء : <input type="text"/>
الختم : <input type="text"/>	إمضاء : <input type="text"/>

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية والجماعات المحلية والتنمية العمرانية

ولاية تلمسان
مديرية الإدارة المحلية
مصلحة الميزانيات والممتلكات
مكتب ميزانية الدولة
رمز الأمر بالصرف: 00-013-107.

31-12-2023

التاريخ :

5

رقم بطاقة الإلتزام

005 : محفظة البرنامج

020 : رمز البرنامج

01 : رمز البرنامج الفرعي

2013 : رمز النشاط

رمز النشاط الفرعي (عند الإقتضاء) :

العنوان :

العنوان الأول : نفقات المستخدمين

العنوان الثاني : نفقات تسير العصالح

العنوان الرابع : نفقات التحويل

الرصيد المتبقي	الالتزام المقترح	الرصيد الأولي	مجموع الإلتزامات	رقصة الإلتزام المفتوحة / المغلقة	الصفحة / الصفح الفرعي	الصفحة / الصفح الفرعي
3,124,225.00	7,200.00	3,131,425.00	25,631.00	3,157,056.00	15000	الصفحة
781,408.00	7,200.00	788,608.00	68954.00	857,562.00	15130	الصفحة الفرعي

موضوع الإلتزام :

إلتزام بالمصفوفة التكميلية الخاصة بإدماج السيدة س. ز. بصفتها مساعد متصرف والسيدة م. ح. بصفتها مستشار النشاطات الثقافية والرياضية للإدارة.

يوقف هذا الكهف عند مبلغ قدره :

سبعة آلاف ومائتين ديتلر جزائري.

إطار مخصص للأمر بالصرف	إطار مخصص للمراقب الميزانياتي
إمضاء :	رقم التأشير :
الختم :	تاريخ التأشير :
	إمضاء :
	الختم :

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان

المطلب الثالث: إعداد حوالة الدفع:

حوالة الدفع هي عبارة عن جدول مقسم إلى قسمين، جهة اليمين تدون فيها كل المبالغ التي تم الالتزام بها والتي تتضمن القيد الميزانياتي لجميع الأصناف الفرعية للرواتب، حيث بلغ الراتب الشهري للموظفين س.ز و م.ح ب57825 دج ، العلاوات 34891.5 دج ، المنح العائلية 1200 دج ، منحة الأجر الوحيد بلغت 800 دج و المجموع الخام قدر ب 94716.50 دج . أما في جهة اليسار تدون الجهات المستفيدة من الاقتطاعات ورقم الحساب الخاص بها وكذا مبالغ الاقتطاعات، حيث تمثلت اشتراكات الضمان الاجتماعي في 8344.48 دج ، أما الضريبة على الدخل فقدت 15811 دج للموظفين معا. و بهذا تم حساب المبلغ صافي الدفع الذي قدر ب 70561.02 دج.

ترسل حوالة الدفع إلى أمين الخزينة الولائية باعتباره المحاسب العمومي للتأشير عليها والقيام بعملية تسديد مستحقات الموظفين، وترفق بالوثائق التالية:

- ✓ حوالة الدفع CAS/CC
- ✓ بيان الدفع.
- ✓ قرص متضمن لجميع البيانات الموجودة في حوالة الدفع خاص بالحساب الجاري البريدي، الخزينة والبنوك.
- ✓ اشعارات بالدفع ترسل للبنوك فقط.
- ✓ بيان بالتحويل.
- ✓ اشعار بالتحويل.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

التصنيف حسب النشاط		الرمز	التسمية
محفظة الريع	005	005	الفاخية والجماعات المحلية
البرامج	020	020	الإدارة العامة
البرامج الفرعية	01	01	الخدمات الإدارية والموجسي
النشاط	2013	2013	نشاط غير مركز
النشاط الفرعي	000	000	/
القضاء الإقليمي	013	013	ولاية تلمسان

صافي الدفع		تحديدي البنك CCP	
70561.02		حساب بريدي جاري	
ملاحظات	المبلغ	تحديد المستفيدين أو المؤسسات	المبلغ
	8344.48	حساب المستفيد 441810000	57825.00
	15811.00	الضريبة على الدخل الإجمالي IRG	0
	0.00	الخدمات الاجتماعية OS TRESOR/113000031316	34891.50
	0.00	منحة التقاعد الخاص FSR	0.00
	0.00	خصم خاص بالسيارة TPN*304603/002	0.00
	0.00	خصم الأجر بالصرف 4317000000REVENUES	1200.00
	0.00	الإشتراك التضامنية TALA 413002	800.00
	0.00	الإشتراك التضامنية MIFA 4761420000	0
	24155.48	مجموع الاقتطاعات	94716.50
			المجموع الخام

الإطار المخصص للمحاسب العمومي	
المبلغ الإجمالي للدفع	
الرفض	
نقطة قابلة للدفع	
اقتطاعات المحاسب العمومي	
المبلغ الإجمالي صافي الدفع	
المحاسب العمومي المختص	

توافق الحوالة على مبلغ قدره : تاريخ التسديد : الأمر بالصرف.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل الذي يتضمن دراسة تطبيقية حول تنفيذ أعباء ميزانية البرامج بمكتب الميزانية غير الممركزة للدولة التابع لمصلحة الميزانيات والممتلكات بولاية تلمسان، والتي اقتضت على نفقات المستخدمين (العنوان الأول T1) من مدونة ميزانية البرامج، نجد أن تنفيذ هذه الميزانية يكون على عاتق رئيس مصلحة مكتب الميزانية، بالتعاون والتنسيق مع المحاسب الإداري الموجود على مستوى المكتب وذلك تحت مسؤولية الأمر بالصرف (مسؤول النشاط) الذي يقوم بدوره بالإمضاء على كافة الوثائق الخاصة بتنفيذ الميزانية، ابتداء من وثيقة البرمجة الميزانية للنشاط إلى غاية تسديد النفقة التي يقوم بها المحاسب العمومي المتمثل في أمين الخزينة الولائية، ويتم كل ذلك تحت مراقبة وتأشيرة المراقب الميزانياتي.

و حسب ما نصت عليه مواد قانون المالية رقم 07/23 المؤرخ في 21 يونيو 2023، ولا سيما المادتين 55 و59 منه، فإن تنفيذ أعباء الميزانية يتم من خلال مسك الأمر بالصرف والمحاسب العمومي، محاسبة ميزانية منقسمة إلى مرحلة إدارية تتمثل في الالتزام بالنفقة، تصفيتهما والأمر بدفعها، ومرحلة محاسبية تتمثل في دفع النفقة لمستحقيها.

الخاتمة العامة

تناولت هذه الدراسة موضوع آفاق تطبيق المحاسبة الإدارية في ظل القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية ، و انطلاقا من موضوع الدراسة ، تطرقنا في الجانب النظري إلى نشأة المحاسبة الإدارية ، مفهومها وأهدافها ، كما تطرقنا إلى مفهوم القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية، دوافع صدور هذا القانون الجديد ودوره في الإصلاح الميزانياتي ، إضافة إلى أهم المحاور التي أتى بها هذا القانون، مع عرض بعض التجارب الدولية في الإصلاح الميزانياتي الجديد ، و أبرزها التجربة الفرنسية، الأسترالية، وكذا التجربة المغربية.

أما في الجانب التطبيقي فقد قمنا بإسقاط الجانب النظري على الدراسة التطبيقية تجسيدا للواقع على أرض الميدان، فتتمت هذه الدراسة من خلال المقابلة التي أجريناها مع رئيس مصلحة مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة بولاية تلمسان، المحاسب الإداري و محتلف الموظفين في هذا المكتب ، بصفتهم قائمين على تنفيذ أعباء الميزانية تحت مسؤولية و سلطة مسؤول النشاط المتمثل في مدير الإدارة المحلية باعتباره أمرا بالصرف، إضافة لذلك قمنا بدراسة تطبيقية لملف موظفين للتعرف على مجريات العمل الخاصة بتنفيذ أعباء الميزانية ،ولاسيما فيما يخص العنوان الأول T1 نفقات المستخدمين.

فتوصلنا إلى النتائج التالية :

❖ يجسد القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية الانتقال من التسيير العمومي القائم على منطق

الوسائل إلى التسيير المرتكز على النتائج.

❖ تجسيد الشفافية و المصادقية في تسيير المال العام، من خلال إعطاء المسيرين حرية أكبر للتصرف في المال

العام، مقابل مسألتهم عن النتائج المنتظرة من الأهداف التي تمت برمجتها.

❖ تبنى إطار ميزانياتي متوسط المدى يضمن نجاعة تنفيذ أعباء ميزانية البرامج.

- ❖ إرساء هيكل جديد للمحاسبة ثلاثي الأبعاد ، يضم كل من المحاسبة الميزانية و المحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية.
- ❖ في ظل القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية تم استحداث تسمية المراقب المالي بالمراقب الميزانياتي و ذلك في المادة 103.:
- ❖ المعلومات المتوفرة عن أهداف البرنامج (تحديد الاحتياجات في مناصب الشغل المالية) تسمح بتخصيص اعتمادات الدفع بطريقة عقلانية.
- ❖ بالرغم من أن القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية دخل حيز التنفيذ سنة 2023 ، إلا أن تطبيقه لا يزال في مراحله الابتدائية وبصفة تدريجية.
- ❖ الأعدان المكلفون بتنفيذ أعباء ميزانية البرامج يدركون أهمية التكوين النظري و التطبيقي من أجل التنفيذ الجيد لميزانية البرامج طبقاً لأحكام القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية.
- ❖ إن دور مسؤول النشاط لا يقتصر على مسك المحاسبة الإدارية التي تتمثل في الالتزام بالنفقات وتصفياتها و الأمر بدفعها، و إنما خول له القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية مهام أخرى تتمثل في إعداد تقرير عن الأولويات والتخطيط، مخطط الالتزام، وإعداد وثائق البرمجة الميزانية المتمثلة في إعداد وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات، وثيقة برمجة اعتمادات النشاط.

اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى: أحدث القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية والهادف إلى الإصلاح الميزانياتي تغييرا

جذريا مقارنة بالقانون 17/84 .

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين أن القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية ، تضمن إصلاحات عميقة

لجوانب كثيرة تخص إعداد و تنفيذ الميزانية العامة للدولة أبرزها:

✓ حسب القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية، يكون تسيير المال العام مرتكزا على المنهج المتمحور

على النتائج انطلاقا من أهداف واضحة و دقيقة تبعا لأغراض المصلحة العامة.(المادة 02 من القانون العضوي

15/18 المتعلق بقوانين المالية.)

✓ إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة يكون من منظور متعدد السنوات (إطار ميزانياتي متوسط المدى) بدلا من

منظور سنوي كما جاء في القانون 17/84 .

إذن: نأكد الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: نقص التكوين قد يعرقل التطبيق الكامل للإصلاح الميزانياتي الجديد.

بالرغم من استفادة الأعوان المكلفين بتنفيذ أعباء ميزانية البرامج من التكوين الخاص بالإصلاح الميزانياتي الجديد ، و

المتضمن للجانب النظري فقط دون الجانب التطبيقي ، فإنهم يقومون بتنفيذ أعباء ميزانية البرامج وفقا لأحكام القانون

العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية،ابتداء من إعداد وثائق البرمجة الميزانياتية إلى الالتزام بالنفقة ودفعها،

استنادا إلى مراسيم تنفيذية ، مذكرات توجيهية و تعليمات وزارية، وبهذا فإن نقص التكوين لا يعرقل التطبيق الكامل للإصلاح الميزانياتي الجديد.

إذن: ننفى الفرضية الثانية.

المراجع

المراجع

الكتب:

1. صلاح بسيوني عيد وآخرون ، المحاسبة الإدارية ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ط1 ، 2017.
2. عبد اللطيف إمام حاج عمر ، زين العابدين عالم مصطفى أحمد ، المحاسبة الإدارية ، دار الكتاب الجامعي ، صنعاء ، ط2 ، 2011.

المقالات:

3. أحمد محسن إسماعيل علي ، الدور الحديث للمحاسب الإداري في إدارة مخاطر منظمات الأعمال ، مجلة البحوث المالية و التجارية ، المجلد 24 العدد الأول ، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد ، 2023.
4. أمين صابة، كمال بن موسى ، دراسة تحليلية للقانون العضوي الجديد 15/18 و أهميته في تحسين القطاع العام في الجزائر، المحلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية ، المجلد 08 ، العدد01 جامعة الجزائر 3 ، 2020
5. إبراهيم مسلم ، قراءة في أهم المفاهيم الحديثة الخاصة بالمحاسبة الإدارية للمؤسسة ، جامعة الجلفة ، مجلة البديل الاقتصادي ، العدد 8.
6. العربي بوعمران مُجَّد ، المحاسبة العمومية ، دروس و تمارين محلولة ، دار النشر "pages bleues" ISBN : 978-9947-34-116-116 ، الجزائر ، 2021 .
7. بن علية لخضر ، تكريس ميزانية مستدامة من خلال تطبيق أحكام القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية ، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، المجلد 09 ، العدد 01 ، جامعو الجلفة ، 2023.
8. بن قويدر حياة ، موازنة البرامج في الجزائر : مقارنة نظرية ، مجلة الاقتصاد و البيئة ، المجلد 06 العدد02 جامعة الجزائر، 2023

9. بن موسى كمال و خميسة إبراهيم نحو إستراتيجية توافقية لتبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS دراسة تحليلية لمسار التجربة الفرنسية، المدير، جامعة الجزائر 3، 2392-5345، العدد 01، 2020.
10. سحنون رمضان ، استخدام أساليب المحاسبة الإدارية في المؤسسات الخدمائية الجزائرية ، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 13، العدد2 ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، 2022.
11. صادفي جمال ، آفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي و دوره في تطبيق نظام المحاسبة العمومية في الجزائر من وجهة نظر أعوان التنفيذ، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 09 العدد 01 ، جامعة خميس مليانة ، مخبر الصناعة ، التطور التنظيمي للمؤسسات و الإبداع ، الجزائر ، 2024.
12. عبد الغني عكة ، ميزانية البرامج أداة لضبط الإنفاق العمومي في الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، المجلد 13 العدد 03 ، جامعة الجزائر 1 ، 2020.
13. كمال بودانة ، عبد العالي دبله، الرقابة الإدارية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 14 ، العدد 02 ، 2020
14. لحول كمال ، منهجية تسيير الإنفاق العمومي في الجزائر بين الواقع و آفاق الإصلاح ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، المجلد 12 ، العدد 01 ، جامعة تلمسان ، 2022.

اطروحة دكتوراه:

15. آية عبد الصمد مُجد المرزوق، أثر خصائص المعلومة المحاسبية على كفاءة التدقيق الداخلي و الدور المعدل لحكومة تكنولوجيا المعلومات ، شهادة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2023.

16. الجوزي فتيحة الاستفاده من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في اصلاح النظام الموازي بالجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، سنة 2013 .
17. سليمان نسرين، اصلاح الميزانية وتحديث تسيير قطاع الخدمات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2011.
18. جلولي صفية، اثر السياسة الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية علوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2023.
19. مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزانياتي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2010.
20. نجوم فمازي، مساهمة الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية في تعظيم قيمة المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2018.
21. نور الدين رافع، مقارنة توجهات المحاسبة الإدارية الحديثة من منظور بناء ميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2020 .
22. هشام عبد المنصف عبد العاطي، دراسة تحليلية لتطور أساليب المحاسبة الإدارية بهدف تقييم أداء منشآت الأعمال في ظل بيئة التصنيع التقليدية و بيئة التصنيع الحديثة، بحث مستخرج من دكتوراه بعنوان التأشير

الوسيط للمحاسبة الإدارية بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات وبين الأداء الكلي لمنشآت الأعمال، كلية التجارة ،
جامعة القاهرة ، 2021.

المطبوعات:

23. بن جلول خالد، نظرية اتخاذ القرار ، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة LMD ، تخصص
اقتصاد و تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قلمة ، 2019.
24. كمال الدين الدهراوي ، أستاذ المحاسبة و المراجعة ، عميد كلية التجارة فرع دمنهور ، منهجية البحث
العلمي في الإدارة و المحاسبة، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2006.
25. مكرم عبد المسيح باسيللي، أستاذ محاسبة التكاليف ، المحاسبة الإدارية ، كلية التجارة جامعة المنصورة،
2022 .

القوانين:

26. المادة الأولى من القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 53.
27. المادة 23 من القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 53.
28. المادة 04، 24، 15 من القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية و التسيير المالي، الجريدة الرسمية،
العدد 42.
29. المادة الأولى من القانون 07/12 يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12.
30. المادة 4 من المرسوم التنفيذي 134/10 ، الجريدة الرسمية العدد 32.
31. المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 176/15، الجريدة الرسمية، العدد 37.

تكوين:

32. العيسوف سمير ، تكوين واسع النطاق حول عصرنة الميزانية لفائدة الفاعلين والمتدخلين في عملية إعداد الميزانية وتنفيذها ، على ضوء أحكام القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية ، فبراير 2023.

مصادر اجنبية:

33. Jean-François Boudet, fiches de finance publiques ,Ellipses Edition Marketing paris,2015.
34. Jean François Copé , Guide pratique de la LOLF , édition actualisée , septembre 2006 .
35. shah Kamal , Evolution of Management Accounting , The Cost and Management , ISSN1817 -5090 ,volume43 , N°4 ,2015 .
36. Souheila Benmouffak ,La loi organique 18-15 relatives aux lois de finances : vers le renforcement du rôle du parlement dans le contrôle budgétaire, Revue Dirassat Iqtissadiya ,volume 10 , n° 01 , 2023.
37. Tuitou Djalal , la nouvelle gestion budgétaire en Algérie d'une logique axée au moyens à une logique axée au résultats, Revue Algérienne de finances publiques.vol 12,n°01,2022.
38. https://dgb.mf.gov.dz/?page_id=123
39. <https://wilaya-guelma.dz/dal-3/>

الملاحق

الملحق رقم 01: "تبليغ مستخرج وثيقة البرمجة الأولية لاعتمادات ومناصب الشغل لسنة 2023 لولاية تلمسان".

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

بتاريخ: 18 جويلي 2023

الأمر رقم: 0013

تبليغ مستخرج وثيقة البرمجة الأولية للإعتمادات ومناصب الشغل
لسنة 2023 لولاية تلمسان

-القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر 2018، المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم.
-القانون رقم 22-24، المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر 2022، المتضمن قانون المالية لسنة 2023.
-الرسوم التنفيذية رقم 23-10 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1444 الموافق 2 جانفي سنة 2023، يتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

رمز البرنامج	موضوع الوثيقة	مسؤول الوثيقة
005.014	شروط ومطابق مع وثيقة البرمجة الأولية للإعتمادات/مناصب الشغل	مدير مركز الأبحاث والممتلكات مسؤول البرنامج: السيد الأمين العام
005.014.02.2013.000.013	رمز النشاط	نشاط غير مركز الحالة المدنية مسؤول النشاط: مدير الإدارة المحلية لولاية تلمسان
005.020	رمز البرنامج	برامج الإدارة العامة مسؤول البرنامج: السيد الأمين العام
005.020.01.2013.000.013	رمز النشاط	نشاط غير مركز الدعم الإداري واللوجستي مسؤول النشاط: مدير الإدارة المحلية لولاية تلمسان
	تأشيرة المراقب الميزانياتي رقم 01 المؤرخة في 22 جانفي 2023	مسؤول الوظيفة المالية

عن وزير الداخلية والجماعات المحلية
والتهيئة العمرانية وبتفويض منه
المدير العام للمالية والوسائل
سفيان شكيب العايدي



الملحق رقم 02 وثيقة برمجة اعتمادات النشاط السنة المالية 2023".

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة/ المؤسسة العمومية.

مديرية.

وثيقة برمجة اعتمادات النشاط

السنة المالية 2023

- مرسوم تنفيذي رقم 20-404 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 29 ديسمبر سنة 2020، يحدد كفاءات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية.
- منشور رقم 8162 المؤرخ في 2 نوفمبر 2022 المتعلق بالبرمجة الميزانية.
- وثيقة البرمجة الاولية للاعتمادات ومناصب الشغل المالية لسنة 2023

تابع للملحق رقم 02.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة/ المؤسسة العمومية.....

مديرية.....

وثيقة برمجة اعتمادات النشاط
السنة المالية 2023

الفهرس:

3	الجزء الأول: اعتمادات الميزانية العامة للدولة
3	1. اعتمادات النشاط
4	1.1. اعتمادات نفقات المستخدمين
4	1.1.1. اعتمادات نفقات المستخدمين
7	2.1.1. مناصب الشغل المالية والأنظمة التعويضية المطبقة
7	أ. مناصب الشغل المالية
11	ب. الأنظمة التعويضية المطبقة
13	2.1. اعتمادات نفقات التسيير
16	3.1. اعتمادات نفقات الاستثمار
17	4.1. قائمة نفقات التحويلات
19	الجزء الثاني: اعتمادات حساب التخصيص الخاص
19	2. اعتمادات النشاط
20	1.2. الاعتمادات المتوقعة لمختلف الأبواب حسب وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات
22	2.2. قائمة عمليات الاستثمار العمومي
23	3.2. قائمة نفقات التحويلات

تابع للملحق رقم 02.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة/ المؤسسة العمومية.....

مديرية.....

الجزء الاول:

اعتمادات الميزانية العامة للدولة

1. اعتمادات النشاط.....(التسمية والرمز)

السنة المالية.....		الباب 1		الباب 2		الباب 3		الباب 4		المجموع الكلي
الرمز	إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	إد
البرنامج.....	الرمز
البرنامج الفرعي.....	الرمز
البرنامج الفرعي.....	الرمز
البرنامج الفرعي.....	الرمز

الملحق رقم 03: " حوالة الدفع رقم 2024/03 الخاصة بالمشروع الأول خاص بإنجاز وتجهيز شبكات لمفتشية الجمارك بمدينة الغزوات "

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 Republic Algérienne démocratique et populaire
 Mandat de Paiement T3
 Dépense imputables au budget général de l'état

code ordonnateur: 262 113 Le comptable a signataire
 Gestion: 2024 Trésor RIB CCP 12300 Alger

Numero de Mandat:

Objet de paiement: Situation N°01

Mode de paiement: Bancaire

L'objet de l'opération (T3): Etude, réalisation et équipement d'un siège d'inspection divisionnaire de douane a Chazaouet
 Numero de l'opération (T3): NF 5.855.8.262.113.08.12
 N 1.007.029.01.4813.000.013.08.003

Numero fiche d'engagement	Sous programme	Imputation budgétaire	Montant brut	Retenues		Beneficiaire	Designation de beneficiaire N° du compte beneficiaire	Reference piece de dépense	Montant total a payer	Observation
				compte à creditor	Montant de la retenue					
03.2024	007 029 01	31 420	5 227 017,61	001/00526/030010 1514 CLE 72 BNA Agence Abou Tachefine TLEMCEIN				Fiche paiement, Avis virement, Etat de virement, Situation	5 227 017,61	Situation N° 01

Arreté à la somme en lettres: CINQ MILLIONS DEUX CENT VINGT SEPT MILLE DIX NEUF DOLLARS ET SOIXANTE ET UN CENTIMES

Cadre réservé au comptable	
Regrets	
Dépense admise	
Revenue du comptable	
Montant total net à payer	

Ordonnateur

Comptable public a signataire

الملحق رقم 04: " بطاقة الالتزام رقم 2025/03 خاصة بأشغال الطلاء الداخلي والخارجي لديوان السيد الوالي
لولاية تلمسان "

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère : l'Intérieur
Entité administrative : Wilaya de Tlemcen – D.A.L
Code ordonnateur : 202.113

Fiche d'engagement : N° Date :

Code Programme : 005.020 – ADMINISTRATION GENERALE
Code Sous-Programme : 005.020.01 – SOUTIEN ADMINISTRATIF ET LOGISTIQUE
Code Action : 4813.000.013 – ACTION DECONCENTREE UNIQUE
Code Sous-action (le cas échéant) :

N° d'Opération :

Libellé de l'opération : Aménagement et Réhabilitation d'infrastructures Administratives Locales (2^{ème} Tranche).

Titre 3 : Les dépenses d'investissement

Imputation Budgétaire Cat/S.cat	A.E : Ouverte/réservée	Cumul/engagements souscrits	Solde initial	Engagement proposé	Solde Disponible
Catégorie 31 000 Immobilisations corporelles	500.000.000,00	407.115.072,53	92.884.927,47	3.958.773,00	88.926.154,47
Sous-catégorie 31 420 Bâtiment	427.638.000,00	407.115.072,53	20.522.927,47	3.958.773,00	16.564.154,47

Objet de l'engagement : Marché des Travaux N° 01/Dal/2025, relative à la réalisation du Lot : Travaux de Peinture Intérieur et extérieur du Cabinet de Mr. le Wali de la Wilaya de Tlemcen, Conclu avec le Co-contractant

Cadre réservé au Contrôleur Budgétaire		Cadre réservé à l'ordonnateur	
N° de Visa	<input type="text"/>	Cachet griffe	
Date de Visa	<input type="text"/>	Signature	
Cachet griffe :	Signature		

Scanne avec CamScanner

الملحق رقم 05: " مستخرج من القرار الجماعي رقم 497 المتضمن ادماج المستفيدين ".

ولاية تلمسان

مديرية الإدارة المحلية

مصلحة الموارد البشرية

م/م/م/ب/ت/ع/2023

مستخرج من القرار الجماعي رقم 497 المؤرخ في 26 افريل 2023
المتضمن ادماج المستفيدين من جهازي الادماج المهني و الادماج الاجتماعي لحاملي الشهادات
في رتبة مساعد متصرف

إنّ والي ولاية تلمسان

- و بمقتضى الأمر رقم 03/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 ، المتضمن القانون الأساسي العام للتوظيف العمومية المتمم ؛
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 304/07 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007، الذي يحدد الشبكة الإستدلالية لمرتبات الموظفين و نظام دفع رواتبهم المعدل والمتمم؛
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99/90 المؤرخ في 27 مارس 1990 ، المتعلق بسلطة التعيين و التسيير الإداري للموظفين ، أعوان الإدارات المركزية ، الولايات ، البلديات و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ؛
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04/08 المؤرخ في 19 يناير 2008 ، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتسبين للأسلاك المشتركة في المؤسسات و الإدارات العمومية المعدل و المتمم ؛
- بمقتضى التعليمات الوزارية المشتركة رقم 25 المؤرخة في 16 ديسمبر 2019 ، المحددة لكيفيات تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 336/19 المؤرخ في 08 ديسمبر 2019 ، المتضمن ادماج المستفيدين من جهازي المساعدة على الادماج المهني و الادماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات.
- و بناء على القرار الجماعي رقم 497 المؤرخ في 26 افريل 2023 ، المتعلق بادماج المستفيدين من جهازي المساعدة على الادماج المهني و الادماج الاجتماعي لحاملي الشهادات في رتبة مساعد متصرف .
- بناء على تاشيرة المراقب المالي رقم 55 المؤرخة في 19 افريل 2023.

باقتراح من السيد مدير الإدارة المحلية

يقرر

لادة الأولى : يعين السيد ، بصفته متربص برتبة مساعد متصرف ابتداء من 26 افريل 2023.

لادة الثانية : يتقاضى المعني راتبه على أساس الصنف 11 الرقم الاستدلالي 623 .

لادة الثالثة: يكلف من من السيدين رئيس مصلحة الموارد البشرية و رئيس مصلحة الميزانيات و ممتلكات الولاية كل فيما يخصه بتنفيذ ما جاء في هذا القرار.

تلمسان في

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق المحاسبة الإدارية في تنفيذ الميزانية العمومية في ضوء القانون العضوي 15/18 المتعلق

بقوانين المالية ، والمتضمن للإصلاح الميزانياتي الذي يجسد الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج والأهداف.

وأهم ما توصلت له الدراسة من نتائج أنه بالرغم من أن القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية دخل حيز التنفيذ سنة

2023 ، إلا أن تطبيقه لا يزال في مراحله الابتدائية وبصفة تدريجية. وفي هذا السياق يتم إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة وفق

الإصلاح الميزانياتي الجديد المبني على أساس الشفافية والمساءلة والرقابة على الأداء ، كما ورد في القانون العضوي 15/18 المتعلق

بقوانين المالية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الإدارية، القانون العضوي 15/18، الميزانية العمومية، ميزانية البرامج والأهداف.

Abstract :

This study aims to understand the extent of the application of managerial accounting in the implementation of the balance sheet in light of organic Law 18/15 related to financial laws, which includes budgetary reform that embodies the transition from a resource-based budget to a program and Objective-Based Budget. "The most important conclusion of the study is that although Organic Law 18/15 related to financial laws came into effect in 2023, its implementation is still in its initial stages and is being carried out gradually. In this context, the state budget is being prepared and executed according to the new budgetary reform based on transparency, accountability, and performance oversight, as stated in Organic Law 18/15 related to financial laws."

Keywords: Managerial Accounting, Organic Law 18/15, Balance Sheet, Program and Objective-Based Budget.